التَّحَوُّل

التقرير السنوي 2020

المحتويات

رسالة من **مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية** 2
رسالة من **ديفيد مالباس،**
رئيس مجموعة البنك الدولي 4
رسالة من **فيليب لو هورو،**
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية 8
فريق جهاز إدارة المؤسسة 13

تطبيق الإستراتيجية 14
استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال العام 38
أبرز ملامح الأداء المالي للمؤسسة 40
أبرز عمليات المؤسسة 41
موجز نتائج عمل مجموعة
البنك الدولي 2020 44

قصص قُطرية 48
تهيئة الأسواق 50
دعم النمو 60
تعزيز الاستدامة 70

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية 78
هدف المؤسسة 79
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية 89
موظفو المؤسسة وممارسات عملها 97

تتوفر معلومات إضافية عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية 2020
الموقع الإلكتروني: www.ifc.org/AnnualReport.

الغلاف: لقد أحدثت أزمة فيروس كورونا "كوفيد-19" تحوّلا في العالم الذي نعرفه، حيث ألحقت أضراراً جسيمة بالجميع، ولاسيما الفئات الأشد فقرا والأكثر احتياجا في العالم. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، شهدت مؤسسة التمويل الدولية أيضا تحولات كبيرة. ونتيجة لتلك التغيُّرات، أصبحنا الآن أفضل استعداداً وتجهيزاً للمساعدة في وضع بذور تعافٍ أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه النتيجة يمكن أن تُحدث تغيّراً حقيقيا لديها.

مؤسسة التمويل الدولية، أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي، هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة.

تعمل المؤسسة في أكثر من 100 بلد في أنحاء العالم، حيث تستخدم رؤوس أموالها وخبراتها ونفوذها لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص في البلدان النامية.

وفي السنة المالية 2020، استثمرت المؤسسة 22 مليار دولار في الشركات والمؤسسات المالية الخاصة في البلدان النامية، مُعوِّلة على قوة القطاع الخاص في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.ifc.org.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

نواجه حاليا واحدا من أصعب الأوقات في تاريخ التنمية منذ إنشاء البنك الدولي في عام 1944. فجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لم يسلم منها أي بلد أو شريحة في أي مجتمع على مستوى العالم؛ وقد أثرت تأثيرا بالغا على حياة الملايين، ومنشآت الأعمال الصغيرة والكبيرة في أنحاء العالم، والاقتصاد العالمي الحديث كما نعرفه اليوم. ومن خلال جهودها المتضافرة لمواجهة هذه الجائحة، اتخذت مجموعة البنك الدولي تدابير سريعة وشاملة. ونحن نعرب عن عميق شكرنا لجهاز الموظفين والخبراء الذين عملوا دونما كلل لتعبئة الموارد اللازمة في مكافحة هذه الأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية العالمية غير المسبوقة. واسترشادا بهدفينا التوأمين المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، و"ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا: إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح"، فقد تعهدت مجموعة البنك بتقديم ما يصل إلى 160 مليار دولار خلال 15 شهرا لمساعدة البلدان على التصدي لهذه الأزمة- وبنهاية السنة المالية 2020، كنا بالفعل قد قدمنا المساندة في أكثر من 100 بلد. ونتوقع أن يساعد هذا التمويل على تحسين الشمول والقدرة على الصمود في وجه التحديات والأزمات، وكذلك تعزيز الاستثمارات التحويلية التي ستساعد بدورها البلدان على إعادة البناء على نحو أفضل. ونحن نؤمن بأن تعاوننا المستمر مع الحكومات والشركاء من القطاعين الخاص والعام، وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، عنصر أساسي في عودة البلدان إلى مسار مستدام للتعافي والتنمية.

ولدعم مواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين التوأمين وأهداف التنمية المستدامة، وافقنا على إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وبالبناء على التنفيذ المستمر والناجح لوثيقة "التطلع إلى المستقبل" لعام 2016، وحزمة الزيادة الرأسمالية في عام 2018، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تعزيز فاعلية عمل مجموعة البنك في مساعدة البلدان على معالجة العوامل المُحرِّكة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف وتداعياتها، وتقوية قدراتها على الصمود، مع التركيز على فئات السكان المهمشين والأكثر احتياجا.

وفي وقت سابق من السنة المالية 2020، ناقشنا القضايا الإستراتيجية والتشغيلية المتصلة بخلق الوظائف والتحول الاقتصادي، والهجرة، وسلاسل القيمة العالمية، والتحول الرقمي. وناقشنا حركة التجارة وتمويل التجارة، والصناعات التحويلية، ونُهُج الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر في أسهم رأس المال (المحافظ)، والقدرة المالية لمؤسسة التمويل الدولية، والشركات المملوكة للدولة، واستثمارات رأس المال.

وناقشنا مسائل بالغة الأهمية لمجموعة البنك، مثل نقل موظفينا وخبرائنا ليكونوا أكثر قربا من المتعاملين معنا، وكيفية قياسنا للنتائج الإنمائية؛ وآليات المساءلة المستقلة لدينا، وإطار الحوكمة واستعراض حصص المساهمات في رأس المال في 2020. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بمناقشة وإقرار الإستراتيجية وآفاق العمل المستقبلي لمؤسسة التمويل الدولية للسنوات المالية 2021 - 2023 والموازنة الخاصة بالسنة المالية 2021 التي تساعد على تحديد توجه مجموعة البنك الدولي على مدار السنة المقبلة.

ويدعم المجلس بقوة تحقيق العدالة والمساواة بين مختلف الأعراق داخل مجموعة البنك الدولي وفي عملنا. وسنواصل إيلاء الأولوية لتحقيق التنوع والشمول في مختلف وحدات المجموعة وفي دعمنا للبلدان والمجتمعات المحلية المتعاملة معنا. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان دمج اهتمامنا بمراعاة الأصل العرقي والانتماء الإثني في عملنا وبرامجنا الإنمائية في مختلف أنحاء العالم، وأن يعكس تشجيع التنوع والشمول في أماكن العمل القيم الأساسية لمؤسستنا. وستبقى هذه الجهود محط اهتمام كبير لدينا في العام المقبل.

مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية

من اليسار إلى اليمين حسب الصف:

1	**دي.جي. نوردكويست** الولايات المتحدة	**ماسانوري يوشيدا** اليابان	**ريتشارد هيو مونتغمري** المملكة المتحدة	**آرنو بويسى** فرنسا	**يورغن كارل زاتلر** ألمانيا
2	**شهيد أشرف طرار** باكستان	**لويز ليفونيان** كندا	**أدريان فرناندیس** أوروغواي	**كونيل هوانغ** كوريا	**جونتر شونليتنر** النمسا
3	**مرزا حسين حسن** الكويت *(عميد المجلس)*	**أبارنا سوبراماني** الهند	**جان كلود تشاتشوانغ** الكاميرون	**آن كاباغامبي** أوغندا	**إلسا أوغستين** الفلبين *(مدير مناوب)*
4	**كولايا تانتيتميت** تايلند	**يونغمينغ يانغ** الصين	**خورخي أليخاندرو شافيز بريسا** المكسيك	**كوين دافيدزي** هولندا	**جير اتش. هاردي** آيسلندا
5	**باتريزيو باغانو** إيطاليا *(العميد المشارك)*	**هشام العجيل** المملكة العربية السعودية	**رومان مارشافين** الاتحاد الروسي	**ورنر غروبر** سويسرا	**لاراي شويبو** نيجيريا

رسالة من ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي

وضعت جائحة كورونا (كوفيد-19) بلدان العالم أمام تحدٍ غير مسبوق هذا العام، مما حتَّم عليها سرعة الاستجابة لمواجهة الاختلالات الكبيرة التي تسببت فيها الجائحة في مجال الرعاية الصحية والنشاط الاقتصادي وسبل كسب العيش. وكانت مجموعة البنك الدولي في طليعة تلك الاستجابة، إذ تمكنت على وجه السرعة من تعبئة الجهود لتقديم المساندة التي تمس الحاجة إليها إلى البلدان لتوفير المستلزمات الحيوية، والحد من الخسائر البشرية والمصاعب الاقتصادية، وحماية المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، والنهوض برسالتنا المتمثلة في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. ويكمن هدفنا من وراء كل هذه الجهود في تحسين الظروف المعيشية، الآنية منها وطويلة الأجل، للسكان الأشد فقرا والأكثر احتياجا.

في بداية تفشي فيروس كورونا، اتخذت مجموعة البنك إجراءات واسعة وحاسمة بإتاحة تسهيل سريع الدفع لمساعدة البلدان على التصدي بسرعة لهذه الأزمة. وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار في الخمسة عشر شهرا المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2021 من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وذلك لمساعدة البلدان على تلبية طائفة متنوعة وواسعة النطاق من الاحتياجات الناشئة عن تفشي الجائحة. وسيشمل ذلك تقديم أكثر من 50 مليار دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية في شكل منح وبشروط ميسَّرة للغاية.

وبحلول مايو/أيار، كان لنا عمليات طوارئ صحية في 100 بلد. وركزت مشروعاتنا في بادئ الأمر على الحد من تفشي الجائحة وزيادة قدرات الخدمات الصحية. وساعدنا البلدان في الحصول على المستلزمات والتجهيزات الطبية الأساسية من خلال مساندة المشتريات والخدمات اللوجستية، بما في ذلك التفاوض مع الموردين نيابة عن هذه البلدان. ويعتمد العديد من البلدان النامية على استيراد هذه المستلزمات، مما يجعلها معرضة بشدة لتقلبات الأسعار والقيود التجارية. ومن خلال مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، قدمنا رأس المال العامل الحيوي والتمويل التجاري للقطاع الخاص في البلدان النامية، ولاسيما الشركات العاملة في الصناعات الأساسية، وساعدنا القطاعات المالية على مواصلة إقراض منشآت الأعمال المحلية التي تتمتع بمقومات البقاء.

وفي مارس/آذار، دعا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الدائنين الثنائيين الرسميين إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وفي أبريل/نيسان، أصدر قادة مجموعة العشرين اتفاقاً تاريخياً بتعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية الرسمية اعتبارا من 1 مايو/أيار حتى نهاية عام 2020، ودعوا إلى معاملة مماثلة من جانب الدائنين التجاريين - وهو مثال بارز على التعاون الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقرا.

وإلى جانب الشواغل الصحية المباشرة، تقدم مجموعة البنك المساندة للبلدان وهي في سبيلها لإعادة فتح اقتصاداتها، واستعادة الوظائف والخدمات، وتمهيد الطريق إلى تحقيق تعاف مستدام. وقد عزز العديد من البلدان المتعاملة معنا شفافيتها وجاذبيتها للاستثمارات الجديدة وكشفت بشكل كامل عن الالتزامات المالية للقطاع العام لديها. ويساعد البنك البلدان الأكثر ضعفا على تقييم قدرتها على الاستمرار في تحمل الديون وشفافيتها، وهما أمران أساسيان لتحقيق نواتج إنمائية جيدة.

وتساند مجموعة البنك حاليا جهود البلدان الرامية إلى توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي، ويشمل ذلك عمليات التحويلات النقدية من خلال الخيارات الشخصية والرقمية على حد سواء حتى تتمكن الحكومات من تقديم هذه المساندة الحيوية بكفاءة إلى مواطنيها الأكثر احتياجا. كما نعمل مع الحكومات على إلغاء أو إعادة توجيه دعم الوقود المكلف والضار بالبيئة، والحد من الحواجز التجارية التي تحول دون تدفق الإمدادات الغذائية والمستلزمات الطبية.

في السنة المالية 2020، ارتفع صافي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى 28 مليار دولار، في حين ظلت المدفوعات قوية. وبلغ صافي الارتباطات التي قدّمتها المؤسسة الدولية للتنمية 30.4 مليار دولار، بزيادة قدرها 39% عن السنة السابقة. وتمت الموافقة على العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في مارس/آذار، وأسفر ذلك عن توفير حزمة تمويل بقيمة 82 مليار دولار

على مدى ثلاث سنوات من أجل أفقر 76 بلداً في العالم. ومن شأن هذا أن يزيد من مساندتنا للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، وأن يدعم شفافية الديون وممارسات الاقتراض المستدام.

وخلال العام الماضي، قمنا بإعادة تنظيم جهازي موظفي البنك وإدارته لتوجيه البرامج القُطرية المنسقة ووضع المعرفة عالية الجودة في صميم عملياتنا وفي صميم سياسات التنمية. ونعمل حاليا على زيادة تواجدنا العالمي لكي نكون أقرب إلى عملياتنا على أرض الواقع. كما عززنا تركيزنا على أفريقيا باستحداث منصبين لنائبين لرئيس البنك، أحدهما يركز على غرب ووسط أفريقيا والآخر على شرق أفريقيا وجنوبها، وسيدخل ذلك حيز التنفيذ في السنة المالية 2021. وقد عينت أربعة من كبار الموظفين الجدد بالبنك، وهم: أنشولا كانط في منصب المدير المنتدب ورئيس الخبراء الماليين، وماري بانغستو في منصب المدير المنتدب لشؤون سياسات التنمية والشراكات بالبنك الدولي، وهيروشي ماتانو في منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وأكسيل فان تروتسنبرغ في منصب المدير المنتدب لشؤون العمليات لدى مغادرة كريستالينا جورجيفا البنك الدولي لرئاسة صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى هذه التعيينات، كان هناك 12 تعيينا أو إعادة توزيع لنواب الرئيس خلال العام الماضي. ومعا، يسعى فريق القيادة القوية وجهاز موظفين يتحلى بدرجة عالية من الإخلاص والحماس إلى بناء أكثر المؤسسات الإنمائية فاعلية في العالم، في ظل نموذج عمل مرن ومتجاوب يمكن أن يساعد جميع البلدان والمناطق على تحسين نواتجها الإنمائية.

وفي اجتماعاتنا السنوية في أكتوبر/تشرين الأول، طرحنا مؤشرا جديدا لتتبع فقر التعلّم، وهو النسبة المئوية لمن هم في سن العاشرة من العمر الذين لا يستطيعون قراءة وفهم قصة أساسية. وسيتطلب تقليص فقر التعلّم القيام بإصلاحات شاملة، ولكن المردود – ممثلا في تزويد الأطفال بالمهارات التي يحتاجونها للنجاح وتحقيق إمكاناتهم كبالغين – أمر حيوي للتنمية.

ومن خلال مساعدة البلدان في الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإننا نوسع فرص الوصول إلى المعاملات المالية منخفضة التكلفة، وخاصة للنساء والفئات الأخرى الأولى بالرعاية. ويشكل الربط الرقمي إحدى الخطوات الرئيسية العديدة في مساعدة النساء على إطلاق العنان لكامل إمكاناتهن الاقتصادية. وتعمل مبادرة تمويل رائدات الأعمال (We-Fi)، التي تستضيفها مجموعة البنك الدولي، على إزالة الحواجز التنظيمية والقانونية التي تواجهها النساء ومساعدتهن على الوصول إلى التمويل والأسواق والشبكات التي يحتجن إليها للنجاح. وتركز عمليات البنك أيضا على إتاحة مجال أوسع للنساء للتعبير عن آرائهن وولايتهن على أنفسهن في مجتمعاتهن المحلية، والعمل على ضمان أن بمقدور الفتيات التعلم بفاعلية وأمان في المدارس، وتعزيز الرعاية الصحية عالية الجودة للأمهات والأطفال.

ونحن نساعد البلدان على تقوية قطاعاتها الخاصة، التي تعد أساسية لإيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي السنة المالية 2020، زادت ارتباطات التمويل طويل الأجل التي قدمتها مؤسسة التمويل الدولية إلى 22 مليار دولار، وشمل ذلك 11 مليار دولار من الارتباطات التي قدمتها لحسابها الخاص، و11 مليار دولار من الموارد وارتباطات التمويل التي قامت بتعبئتها من مستثمرين من القطاع الخاص، ومصادر أخرى. وفضلا عن ذلك، قدمت مؤسسة التمويل الدولية 6.5 مليارات دولار من التمويل قصير الأجل. وبلغ مجموع ارتباطات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 4 مليارات دولار، بمتوسط قدره 84 مليون دولار للمشروع الواحد. واستشرافا للمستقبل، تُعد الأدوات التي تتيحها الوكالة الدولية وملاكها الوظيفي وجهودها الأولية مناسبة تماما لمساعدة استجابة مجموعة البنك في التصدي لجائحة كورونا، بما في ذلك التركيز على المشروعات الأصغر حجما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، والبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

إن هذه الإنجازات ما كان لأي منها أن يتحقق لولا الجهود المضنية التي بذلها موظفونا ونجاحهم في التحول إلى أسلوب العمل من المنزل خلال تفشي الجائحة. فقد واصل الموظفون العاملون في جميع أنحاء العالم وعلى جميع المستويات تقديم الحلول لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للبلدان. وإنني أعرب عن عميق امتناني لما أبدوه من تفان ومرونة، لاسيما في ظل هذه الظروف الصعبة.

وفي الوقت الذي يتصدى فيه الناس في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم لهذه الجائحة ولحالة الركود العميق، لا تتوانى مجموعة البنك الدولي عن تحمل الالتزام بشأن مستقبلهم، إذ تواصل تقديم المساندة والمساعدة التي يحتاجون إليها لتجاوز هذه الأزمة، وتحقيق تعاف مستدام وشامل.

ديفيد مالباس
رئيس مجموعة البنك الدولي
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مجموعة البنك الدولي التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

في أوائل عام 2020، ضربت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) البلدان في أنحاء العالم، حيث فرضت تحديات هائلة على الأنظمة الصحية، وأدت إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق، وإغلاق مؤسسات الأعمال والمدارس، وفقدان الوظائف. وتواجه كل البلدان تقريبا هبوطا غير مسبوق في النشاط الاقتصادي.

ووقفت مجموعة البنك الدولي في طليعة الاستجابة العالمية لهذه الجائحة. ففي مارس/آذار، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تسهيل جديد سريع الصرف لمساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها الصحية العاجلة وتعزيز تعافيها الاقتصادي. وأطلق البنك الدولي المجموعة الأولى من المشروعات في إطار هذا التسهيل في أبريل/نيسان بهدف تقوية الأنظمة الصحية، ومراقبة الأمراض وتدخلات الصحة العامة. وللتخفيف من وقع الصدمة الاقتصادية، سارعت مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالتحرك لتوفير التمويل وزيادة فرص الحصول على رأس المال لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها ودفع أجور العاملين لديها.

وتتوقع مجموعة البنك أن تقدم ما يصل إلى 160 مليار دولار على مدى 15 شهرا تنتهي في يونيو/حزيران 2021 لمساندة جهود البلدان لمكافحة فيروس كورونا، وذلك من خلال سلسلة من العمليات الجديدة، وإعادة هيكلة العمليات القائمة، وتفعيل خيارات السحب المؤجل لمواجهة مخاطر الكوارث، ومساندة حلول القطاع الخاص المستدامة التي تشجع إعادة الهيكلة والتعافي. وقد تدفع الجائحة نحو 100 مليون شخص آخر للسقوط في براثن الفقر المدقع في عام 2020. وتُعد البلدان المتأثرة بتحديات الهشاشة والصراع والعنف معرضة بوجه خاص للتأثر بالتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وتركز المساندة التي نقدمها في هذه الأوضاع على الاستثمار في جهود الوقاية، ومواصلة العمل في وقت الأزمات، وحماية رأس المال البشري، ومساندة الفئات المهمشة والأشد احتياجا بما في ذلك النازحون قسرا. وتعاني البلدان الأكثر فقرا والأشد تعرضا للمخاطر أيضا من انعدام الأمن الغذائي، حيث يشكل تعطل سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات خطرا على إمدادات الغذاء. ولمعالجة هذا الوضع، حثثنا البلدان على ضمان استمرار تدفق سلاسل توريد الغذاء وعملها بشكل آمن، وساعدنا تلك البلدان على رصد تأثير الجائحة على قدرة السكان على شراء المواد الغذائية. وأيدنا إيجاد برامج حماية اجتماعية قوية لصالح الفئات الأكثر فقرا والأشد احتياجا لضمان امتلاك الناس المال اللازم للحصول على الطعام وإمدادات الأغذية الأساسية، مع المساعدة في الوقت نفسه على حماية سبل كسب العيش.

وقد تناولت منتجاتنا البحثية والمعرفية التأثيرات واسعة النطاق للجائحة - وشمل ذلك تقارير آخر المستجدات الاقتصادية، وتقريرا عن تراجع تدفقات التحويلات العالمية، ومذكرة بشأن السياسات حول تأثير الصدمة على التعليم ومستقبل الأطفال. وحتى بعد انحسار الأزمة المباشرة بوقت طويل، فإن البلدان ستحتاج إلى المساندة في الحد من تأثيرات الجائحة، ودعم النمو على الأمد الطويل. وأتاحت توصياتنا على صعيد السياسات السبل أمام البلدان لتحقيق ذلك، بطرق منها تحسين نظم الحوكمة والإدارة الرشيدة وبيئة الأعمال، ومعالجة الاضطرابات التي لحقت بالأسواق المالية، والاستثمار في التعليم والصحة من أجل الارتقاء بنواتج رأس المال البشري، وتيسير الاستثمارات الجديدة من خلال زيادة شفافية الديون، وتوسيع مظلة شبكات الأمان النقدية للفقراء، ومراجعة سياسات تسعير الطاقة، وتطبيق إصلاحات تتيح لرؤوس الأموال والعمالة التكيف بسرعة مع الهياكل الجديدة فيما بعد الجائحة.

إن العمل مع القطاع الخاص يشكل عاملا حيويا في الاستجابة لحالات الطوارئ، وتتوقع مؤسسة التمويل الدولية تقديم 47 مليار دولار من المساندة المالية، وذلك حتى نهاية يونيو/حزيران 2021. بما يمثل نصيبها من الاستجابة التي تقدمها مجموعة البنك. وتتيح مؤسسة التمويل الدولية، كحزمة مبدئية، 8 مليارات دولار لمساعدة الشركات على مواصلة عملياتها والحفاظ على موظفيها أثناء الأزمة. وستساند هذه الحزمة الجهات المتعاملة مع المؤسسة في الصناعات الأكثر تأثرا، بما في ذلك البنية التحتية والصناعات التحويلية والزراعة والخدمات؛ وستضخ السيولة للمؤسسات المالية حتى يمكنها تقديم تمويل تجاري للشركات التي تقوم باستيراد وتصدير السلع؛ وستقدم تسهيلات ائتمانية لمساعدة منشآت الأعمال على تعزيز رأس مالها العامل.

كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإعداد المرحلة الثانية من استجابتها، والتي ستدعم خلالها الجهات المتعاملة معها الحالية والجديدة. ويشمل ذلك "برنامج الصحة العالمي" الذي يهدف إلى زيادة فرص الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، بما في ذلك الكمامات، وأجهزة التنفس الصناعي، ومجموعات الاختبار، وفي نهاية المطاف، اللقاحات. وسيوفر البرنامج التمويل للمصنّعين وموردي المواد الخام الحيوية ومقدمي الخدمات من أجل توسيع القدرة على تقديم المنتجات والخدمات إلى البلدان النامية. وستساهم المؤسسة بمبلغ ملياري دولار لحسابها الخاص، وتقوم بتعبئة ملياري دولار إضافيين من الشركاء بالقطاع الخاص. كما ستساعد على إعادة هيكلة ورسملة الشركات والمؤسسات المالية التي تسير على طريقها للتعافي.

كما أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تسهيلا سريع الدفع بقيمة 6.5 مليارات دولار لمساعدة المستثمرين والمقرضين من القطاع الخاص على التصدي للجائحة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ويتيح هذا التسهيل إصدار ضمانات باستخدام إجراءات مُبسَّطة ومُعجَّلة، كما يقدم تعزيزا ائتمانيا للحكومات والهيئات التابعة لها لتمكينها من شراء المعدات والتجهيزات الطبية والألبسة الواقية والأدوية والخدمات العاجلة، وتمويل جهود التعافي الاقتصادي. ويشتمل أيضا على تقديم حلول تخفيف المخاطر للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، فضلا عن المساندة لتمويل التجارة للبنوك المحلية.

نيجيريا

قرض بقيمة 50 مليون دولار

من مؤسسة التمويل الدولية إلى أحد البنوك المحلية للمساعدة في توسيع نطاق الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف، وذلك في إطار الجهود الجارية لدعم التعافي القادر على الصمود.

منغوليا

27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على توفير التدريب اللازم لأطباء الرعاية الصحية الطارئة والممرضين والمساعدين الطبيين؛ وشراء المعدات والمستلزمات الطبية والمعملية؛ وإعادة تأهيل منشآت الرعاية الصحية؛ وتقوية قدرة البلد على التصدي للأزمات الصحية.

جمهورية قيرغيز

12 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي للمساعدة على تعزيز قدرات فرق الاستجابة السريعة والمستشفيات والمختبرات من خلال توفير المستلزمات الطبية والمعملية، وأجهزة وحدات العناية المركزة، وتوفير المخصصات المالية لزيادة تأهب المستشفيات.

بنغلاديش

قرض بقيمة 25 مليون دولار

من مؤسسة التمويل الدولية لمساعدة إحدى شركات الصناعات الزراعية الخاصة على الوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل طويل الأجل، ومن النفقات الرأسمالية الإضافية.

كولومبيا

ضمانات بقيمة 385 مليون دولار

من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لمساندة التمويل قصير الأجل لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه قيوداً في الحصول على الائتمان نتيجة للجائحة.

اليمن

27 مليون دولار

من تمويلات البنك الدولي لمساعدة البلد على الحد من تفشي فيروس كورونا والمخاطر المصاحبة له، وذلك بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية.

وبمساندة تمويل التجارة، تكمل أنشطة مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار الجهود الأوسع نطاقا لمجموعة البنك لضمان الحفاظ على سلاسل الإمداد العالمية، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج المستلزمات الطبية الحيوية وتوزيعها. وقد سارعنا بحشد الجهود لمساعدة البلدان في الحصول على تلك المستلزمات من خلال التواصل مع الموردين لحساب حكومات البلدان المستفيدة. كما حذرنا الحكومات من مغبة اللجوء إلى التدابير الحمائية التي قد تقلص الإمدادات العالمية، وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتحول دون حصول البلدان النامية على المستلزمات والإمدادات التي تحتاجها.

ودعا البنك، بجانب صندوق النقد الدولي، إلى تعليق سداد مدفوعات الديون الثنائية المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وذلك حتى تتوافر لديها السيولة الضرورية للتصدي للتحديات الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، وإجراء تقييم لاحتياجاتها التمويلية. وفي 15 أبريل/نيسان، استجاب قادة مجموعة العشرين لهذه الدعوة وتوصلوا إلى اتفاق لتخفيف أعباء الديون يتم بمقتضاه تعليق مدفوعات خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة اعتبارا من الأول من مايو/أيار. وفي كلمته أمام لجنة التنمية في اجتماعات الربيع الافتراضية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، أثنى رئيس البنك الدولي ديفيد مالباس على هذا الإنجاز التاريخي، حيث قال: "إن تخفيف الديون مبادرة قوية وسريعة المفعول ستحقق منافع حقيقية للناس في البلدان الفقيرة".

وفي يونيو/حزيران 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على ورقة بشأن النهج الواجب اتباعه تتناول بالتفصيل استجابتنا لجائحة فيروس كورونا. وتبين هذه الورقة الصادرة بعنوان "إنقاذ الأرواح وزيادة الأثر والعودة إلى المسار الصحيح" كيف ننظم استجابتنا للأزمة في المراحل الثلاث لتقديم الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي القادر على الصمود. تشتمل المرحلة الأولى على الاستجابة في حالات الطوارئ للتأثيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المباشرة للجائحة. وبعد أن تتمكن البلدان من السيطرة على تفشي الجائحة وإعادة فتح اقتصاداتها، تركز مرحلة إعادة الهيكلة على تقوية الأنظمة الصحية استعدادا لمواجهة الأزمات المستقبلية؛ واستعادة الناس لمستويات المعيشة السابقة وسبل كسب أرزاقهم من خلال التعليم وفرص العمل وسبل الحصول على خدمات الرعاية الصحية؛ ومساعدة الشركات والمؤسسات المالية على معاودة الوقوف على أسس صلبة. وتنطوي مرحلة التعافي القادر على الصمود على مساعدة البلدان في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولا وقدرة على الصمود في عالم شهد تحولات واسعة بفعل الجائحة.

وسنواصل تقديم المساندة بسرعة ونطاق لا يُضَاهَيان، مع تركيز جهودنا في الوقت نفسه على تحقيق أكبر الأثر والحفاظ على قدراتنا المالية لاتخاذ تدابير فاعلة. وبالعمل عبر مختلف مؤسسات مجموعة البنك، سنواصل مساعينا لإيجاد المزيج الصحيح من حلول القطاعين العام والخاص والعمل مع الجهات المتعاملة معنا والشركاء لمكافحة الجائحة.

وعلى الرغم من النطاق غير المسبوق للأزمة والوسائل التي عدلنا من خلالها مسار تقديم المساندة للبلدان، فإن رسالتنا طويلة المدى لم يطرأ عليها أي تغيير، فنحن مازلنا ملتزمين بتحقيق هدفينا المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك على نحو مستدام. ولبلوغ ذلك، سنركز جهودنا على مساعدة البلدان على التعافي القادر على الصمود من تأثيرات الجائحة، وإعادة البناء على نحو أقوى في نهاية المطاف.

رسالة من فيليب لو هورو

المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

يصدر التقرير السنوي لهذا العام بعنوان *"التَّحَوُّل"*.

في عام 2020، أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على ملايين الناس وتسببت في حدوث ما يرجح أن يكون الركود الاقتصادي العالمي الأعمق على الإطلاق منذ الحرب العالمية الثانية. وتتسبب هذه الأزمة في إلحاق أضرار بالغة بالفقراء وتهدد بمحو عشرات السنين من الجهود الرامية لتحسين المستويات المعيشية في بلدان العالم النامية.

وبينما تتواصل الاستجابة الصحية للتصدي للجائحة، تتعرض عشرات الشركات للإعسار المالي. ومن شأن إنقاذ الشركات القادرة على البقاء أن يساعد في حماية الوظائف وسبل كسب العيش، ومنع وقوع مزيد من الاضطرابات المالية، واستئناف النمو على الأمد الطويل. وبالتبعية، فإن إعادة عملية التنمية إلى مسارها الصحيح ستتطلب جهودا متواصلة لتطوير فرص استثمارية، وإعادة هيكلة الشركات ورسملتها، والاستثمار في مؤسسات الأعمال والشركات الناشئة الآخذة في النمو. وفي هذه الأثناء، يجب أن نضع لبنات تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود في وجه التحديات، وهذا يستتبع بدوره تقوية سلاسل القيمة، وتسريع وتيرة التحول إلى استخدام الطاقة الخضراء وتبني أنماط استهلاك وإنتاج رشيدة، وتعزيز التكافؤ والإنصاف في الحصول على فرص العمل والتمويل. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هذه النتيجة يمكن أن تُحدث تغيّراً حقيقيا لديها.

سأتقاعد بعد أن أمضيت أربع سنوات ونصف السنة من العمل المكثف كمسؤول تنفيذي أول لمؤسسة التمويل الدولية، وثلاثين عاماً منذ انضمامي إلى برنامج المهنيين الشباب التابع لمجموعة البنك الدولي. لكم أنا فخور بقيادة مؤسسة باتت الآن- بعد أربع سنوات ونصف السنة من الإصلاحات الداخلية بعيدة المدى – أفضل استعدادا لمساعدة البلدان النامية على التعافي من الجائحة وتحسين حياة الناس في البيئات الأشدّ صعوبة والأكثر هشاشة. ومن خلال تحويل نفسها، فإن مؤسسة التمويل الدولية أصبحت في وضع أفضل من أي وقت مضى لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة إلى أسواق العالم الأكثر صعوبة وفي أحلك الظروف.

بناء ركائز التَّحَوُّل

على مدى السنوات الأربع الماضية، قطعت مؤسسة التمويل الدولية رحلة حافلة بالتحديات لتغيير هياكلنا التنظيمية وأنماط تفكيرنا، وتمثل الهدف الأسمَى منها في تعظيم الأثر الإنمائي لاستثماراتها. وفي عام 2016، شرعنا في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة 3.0 (IFC 3.0) لتهيئة الأسواق وإيجاد الفرص على نحو استباقي وتعبئة رأس المال على نطاق أوسع. واستند ذلك إلى إدراك أن الاستثمار الخاص لابد أن يكون محور الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية في العالم. وقد أجرينا، منذ ذلك الحين، سلسلة من الإصلاحات، مما جعل المؤسسة في وضع ملائم للنهوض بهذه المهمة. ومع مرور الوقت، عززنا مساندة البلدان المساهمة، وكُللت تلك الجهود بزيادة تاريخية بلغت 5.5 مليارات دولار في رأس مالها. وبموجب اتفاق زيادة رأس المال، سيتعين على المؤسسة أن تزيد استثماراتها السنوية بأكثر من الضعف بحلول عام 2030، وبأكثر من ثلاثة أضعاف استثماراتها لحسابها الخاص في البلدان الأشدّ فقرا وهشاشة. وتركيزنا مازال منصبا على منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، اللتين يعيش فيهما معظم فقراء العالم.

ومن خلال هذه الإصلاحات، عززنا فهمنا للاحتياجات الإنمائية الفريدة للبلدان والقضايا ذات الأولوية، وجددّنا طريقة عملنا لتلبية تلك الاحتياجات، واستحدثنا طرقا لقياس الأثر الإنمائي لاستثمارات القطاع الخاص، وتعهدنا بالعمل بشكل أوثق وأكثر شفافية مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة على أرض الواقع.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة
التمويل الدولية

وقد استحدثنا دراسات تشخيصية قُطرية للقطاع الخاص تقيّم فرص النمو التي يقودها القطاع الخاص في أي بلد. وتُصب المعلومات التي توفرها هذه الدراسات التشخيصية في إستراتيجيات قُطرية أوسع نطاقاً للقطاع الخاص تحدد بوضوح المجالات التي يمكن لمتخذي القرار أن يركزوا فيها جهودهم الإصلاحية لاجتذاب الاستثمارات. وبالبناء على ذلك، بدأنا في تطبيق أسلوب تفاعلي أوسع لمزاولة عملنا من خلال الانخراط المبكر جدا في عملية تطوير القطاعات والمشروعات، بما في ذلك تهيئة الفرص لإطلاق طاقات القطاعات الحيوية في الاقتصاد وإجراء دراسات الجدوى الخاصة بنا لإيجاد فرص جاهزة للاستثمار. وتطلق المؤسسة على هذا النهج اسم العمل التمهيدي. وفي هذه السنة المالية، قمنا بتعيين 233 موظفا يعملون الآن بدوام كامل لوضع تصورات لمشروعات جديدة لطرحها على الجهات المتعاملة المحتملة.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير أدوات رائدة لتوجيه الاستثمارات في بلدان العالم النامية، ويُمكّننا إطارنا الداخلي لقياس الأثر من توضيح الأثر الإنمائي لكل مشروع. وقد استرشدنا بهذه المنهجية لوضع المبادئ التشغيلية لإدارة التأثير التي أطلقناها في أبريل/ نيسان 2019 ويستخدمها عدد متزايد من المؤسسات كخريطة للاستثمار المؤثر الموثوق به (من 60 في السنة المالية 2019 إلى 101 في السنة المالية 2020)، والتي تدير معا أكثر من 300 مليار دولار من الأصول المؤثرة.

وبدأنا في توحيد الجهود على نحو أكثر منهجية مع زملائنا في البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار من خلال "النهج التعاقبي". وبهذا النهج، يسعى خبراء مجموعة البنك، بالتعاون مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة، أولاً إلى إيجاد حلول في القطاع الخاص للتصدي للتحديات الإنمائية- حينما تكون هذه الحلول ملائمة ويمكن أن تكون فعالة- وتوجيه التمويل العام للمشروعات التي تكون فيها حلول القطاع الخاص غير ممكنة. كما بدأنا العمل بشكل أوثق مع زملائنا في البنك الدولي لتعزيز الإصلاحات القُطرية والقطاعية من خلال أدوات الإقراض لأغراض سياسات التنمية بالبنك الدولي.

وأنشأنا نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية لحفز الاستثمار الخاص في البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشدّ فقرا. وفي ظل وجود التسهيلات الأربعة المنضوية تحت هذه النافذة - وهي تخفيف المخاطر، والتمويل المختلط، والعملات المحلية، وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار— تتوفر لدى المؤسسة الآن أدوات جديدة لتخفيف مخاطر المشروعات والتغلب على نقص التمويل بالعملة المحلية.

وفي غضون ذلك، سعينا على نحو منهجي إلى تحسين شفافيتنا وخضوعنا للمساءلة، بما في ذلك من خلال إنشاء إدارة جديدة للسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية، والشروع في العمل على نحو استباقي ومنهجي مع المجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني، ورفع تقارير على نحو أكثر تكرارا وشمولا إلى كل من مجلس إدارتنا وأصحاب المصلحة.

تقديم الخدمات
في أوقات مضطربة

لقد شهدت مؤسسة التمويل الدولية عاماً قوياً على الرغم من تفشي جائحة كورونا، حيث ارتبطنا بتقديم 22 مليار دولار من التمويل طويل الأجل - أي بزيادة قدرها 15% تقريبا عن العام الماضي - بما في ذلك 11.1 مليار دولار تم استثمارها لحسابنا الخاص. بالإضافة إلى ذلك، بلغ إجمالي ارتباطات التمويل على المدى القصير، بما في ذلك تمويل التجارة، 6.5 مليارات دولار: بزيادة قدرها 12% مقارنة بالسنة المالية السابقة. وحصلت البلدان الهشة والبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية على 25% من الارتباطات المالية طويلة الأجل المقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية الخاص، في حين شكلت الأنشطة المناخية 30%. كما ارتبطت المؤسسة بتقديم 1.8 مليار دولار من الموارد التمويلية طويلة الأجل للمؤسسات المالية التي تستهدف النساء على وجه التحديد.

وفي الوقت نفسه، كثفنا جهودنا لمساعدة العالم على مكافحة جائحة كورونا، وأطلقنا تسهيلا سريع الصرف بمخصصات قدرها 8 مليارات دولار لتمويل تدابير مواجهة فيروس كورونا بغرض المساعدة في تعزيز قدرة الشركات على الاستمرار في العمل والحفاظ على موظفيها. ومن خلال هذا التسهيل، قدمنا قروضا مباشرة للمتعاملين معنا الحاليين الذين أظهروا بوضوح تأثير الجائحة على أعمالهم ، فضلا عن تقديم المساندة للمؤسسات المالية المتعاملة معنا حتى يمكنها مواصلة الإقراض لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تفشي فيروس كورونا.

وحتى سبتمبر/أيلول 2020، ارتبطنا بتقديم 3.9 مليارات دولار من هذا التسهيل، بما في ذلك مبلغ ملياري دولار خُصص بالكامل في إطار محفظة تمويل التجارة، مما ساعد على استمرار تدفق السيولة إلى الشركات التي تعتمد على التجارة، وخاصة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما وضعنا الأسس اللازمة لإطلاق منصة الصحة العالمية المبتكرة بغرض زيادة قدرة البلدان النامية على الحصول على مستلزمات الرعاية الصحية الحيوية، مثل الكمامات وأجهزة التنفس الصناعي واللقاحات المحتملة، ومساعدة تلك البلدان على تعزيز قدراتها التصنيعية.

والأهم من ذلك أن الأزمة شجعت مؤسسة التمويل الدولية على إحداث تحوّل في طريقة عملها. إذ تعلمنا العمل عبر الإنترنت، مثل إجراء التقييمات المُسبقة والإشراف على محافظ المشروعات عبر الإنترنت. وبالنسبة للتسهيل سريع الصرف لمواجهة فيروس كورونا، وضعت المؤسسة إطاراً مجدداً لاتخاذ القرارات يزيد سرعة الإجراءات إلى أقصى حد مع الكشف عن المخاطر الرئيسية في الوقت نفسه، حيث جرى التوقيع على أسرع عملية لنا في وقت قياسي بلغ 29 يوماً. كما طبقنا إجراءات مبسطة لإدارة المحافظ، مما ساعدنا في تلبية طلبات المتعاملين معنا لتأجيل مدفوعات الدين على نحو سريع.

وفي السنة المالية 2020، بدأنا في تنفيذ نهجنا الجديد لاستثمارات رأس المال، وتحسين تعاملنا مع استثمارات أسهم رأس المال "من الألف إلى الياء" والتركيز بقدر أكبر من الوضوح على قضايا الاقتصاد الكلي في تحليل الأعمال الجديدة واتخاذ القرارات في محافظ الاستثمارات. وبالاقتران مع هذا، قمنا بدمج شركة إدارة الأصول في مؤسسة التمويل الدولية، وعدلنا دورها بحيث تصبح منصة لتعبئة التمويل للمؤسسة فيما يتعلق بأسهم رأس المال. كما حققنا تقدما في تفعيل إستراتيجيتنا لأسهم رأس المال الخضراء في مؤسسات الوساطة المالية – وهو عبارة عن نهج تفاعلي لمساعدة هذه المؤسسات على تخضير محافظها الاستثمارية والحد بشكل كبير من استثماراتها المتصلة بالفحم.

لحظة محورية في نهج
المؤسسة للعمل التمهيدي

خلال مرحلة إعادة الهيكلة والتعافي من الجائحة، فإن مفتاح تنفيذ إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية 3.0، ودرجة فاعلية استجابتنا للأزمات، يتمثل في زيادة قدرتنا على العمل التمهيدي. ويُعد التنفيذ الكامل لأجندة العمل التمهيدي آخر الركائز وربما أهمها في الإصلاحات الداخلية التي نفذناها على مدى السنوات الأربع الماضية.

ويعني العمل التمهيدي ضمنيا تهيئة الأسواق وتعميقها وتوسيعها من خلال تصميم إجراءات تدخلية موجهة على مستوى القطاعات والمشروعات وتنفيذها لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وهو يتطلب أسلوبا منهجياً لفهم العقبات التنظيمية التي تحول دون تدفق رأس المال الخاص إلى الاستثمار الإنتاجي ومعالجة تلك القيود من خلال مشاركة كامل مكونات مجموعة البنك الدولي في إصلاحات السياسات على مستوى البلدان والقطاعات. كما أنه يتطلب أيضا التحلي بروح الإبداع والتخيل، والعمل على نحو استباقي على إعداد قائمة بمشروعاتنا المؤثرة والقابلة للتمويل بما يتماشى مع إستراتيجياتنا القُطرية.

لقد شهدت السنة المالية 2020 انطلاق نهجنا للعمل التمهيدي. ففي يناير/كانون الثاني، وقعت مؤسسة التمويل الدولية على مشروع لتحويل نظام النقل العمومي في الدار البيضاء وربط الأحياء المهمشة بالمدينة. وفي مايو/أيار، أتمت المؤسسة إجراءات الإغلاق المالي لمشروع رائد لتحويل أكبر مدفن للنفايات في بلغراد إلى مجمع جديد لمعالجة النفايات والتخلص منها. وفي يونيو/حزيران، وقعنا على مشروع تاريخي جديد في أفغانستان، لتمويل إنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ستزيد من قدرات توليد الكهرباء في البلاد بنسبة تصل إلى 30%. وكانت كل هذه الاستثمارات ثمرة للجهود التمهيدية التي بذلناها مبكرا.

وبالتوازي مع ذلك، قامت مؤسسة التمويل الدولية بزيادة عدد الموظفين المخصصين لأنشطة العمل التمهيدي زيادة كبيرة، وذلك من ثلاثة موظفين في يونيو/حزيران 2019 إلى 233 موظفاً في نهاية السنة المالية 2020، بما في ذلك 170 موظفاً من الخارج. ومكننا ذلك من استقطاب المهارات والخبرات المتخصصة الضرورية المطلوبة لبلورة أفكار المشروعات، وإجراء دراسات الجدوى، وتصميم المشروعات، وبالتالي استكمال خبراتنا الراسخة والمعروفة جيدا في مجالي التمويل والهيكلة. وفي نهاية السنة المالية 2020، بلغت قائمة أنشطة العمل التمهيدي للمؤسسة – أي الاستثمارات المتوقعة التي ستتم تهيئتها من خلال عملنا التمهيدي على مدى السنوات الخمس المقبلة، ما

2016

2017

2018

2019

2020

التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية 2016-2020

تعكس صفحات الغلاف الخمس من تقاريرنا السنوية خلال فترة عمل الرئيس التنفيذي فيليب لو هورو في مؤسسة التمويل الدولية مسار تَحوُّلها على مدى السنوات الخمس الماضية – وعملها الذي يستند إلى أكثر من 60 عاما من الخبرة؛ وبدء تنفيذ إستراتيجية المؤسسة 3.0 (IFC 3.0)، أو تهيئة الأسواق؛ والتأكيد على أهمية القياس والتحليل الاقتصادي بوصفهما محركين جديدين لتنمية القطاع الخاص؛ والمصادقة على زيادة رأسمالية تاريخية بقيمة 5.5 مليارات دولار؛ وتفشي جائحة كورونا وتأثيراتها واستجابة المؤسسة وغيرها لمساعدة البلدان والشركات على التعافي.

إن ألوان أغلفة التقارير مقصودة. وتأتي هذه الأغلفة ذات الألوان الأصفر والأخضر والأزرق والأرجواني للسنوات الأربع الأولى مع الأحمر لتشكل معا قوس قزح على غلاف تقرير هذا العام.

خلال مرحلة إعادة الهيكلة والتعافي من الجائحة، فإن مفتاح تنفيذ إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية 3.0، ودرجة فاعلية استجابتنا للأزمات، يتمثل في زيادة قدرتنا على العمل التمهيدي.

يقرب من 4.9 مليارات دولار. ونقوم حاليا بإعادة توجيه حصة كبيرة من الموارد نحو عملنا التمهيدي. وفي السنة المالية 2021، سيتم تخصيص 215 مليون دولار - أي ما يقرب من 22% من إجمالي موازنة عمليات المؤسسة لصالح أنشطة العمل التمهيدي. كما نقوم بتطبيق حوافز جديدة للموظفين، بما في ذلك جوائز حسن الأداء، وفرص التطوير المهني، وجوائز التقدير المؤسسي.

تعزيز التنوع

خلال السنة المالية 2020، واصلنا تركيزنا على بناء قوة عمل متنوعة، مدركين أن التنوع يقوي مؤسستنا. وشكلت النساء والموظفون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي 54% و 16% على التوالي من الموظفين الجدد. علاوة على ذلك، كان 32% من الموظفين الجدد في المؤسسة من جنسيات غير ممثلة تمثيلاً كافيا.

لقد سلطت الاحتجاجات ضد العنصرية والعنف التي اندلعت في أنحاء الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم الضوء على استمرار أوجه عدم المساواة العرقية التي يواجهها عالمنا. وما زلنا على التزامنا الراسخ بالشمول والتسامح والكرامة وإتاحة الفرص للجميع. فهذه القيم الأساسية تجسد رسالتنا في خلق الفرص وتوفير وظائف أفضل للفقراء. ولكن لابد أيضا أن نحكم على عملنا مع الجهات المتعاملة معنا وعلى مؤسستنا من خلال ما إذا كان سيظل وفيا لتلك القيم. ولابد أن نفعل المزيد في هذا الصدد. وتعمل المؤسسة حاليا على مضاعفة جهودها لتعزيز التنوع وتكافؤ الفرص، ومكافحة التحيز غير المقصود، وإتاحة مساحة آمنة للموظفين للحديث عن العنصرية وأي شكل آخر من أشكال التمييز.

في نهاية السنة المالية 2020، أعلنا أيضاً أن مجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة للمؤسسة ستصبح مجموعة المساواة بين الجنسين والشمول الاقتصادي، مع توسيع نطاق تركيزها لتشمل الفئات التي لا تحصل على خدمات كافية، مثل الأفراد "في أدنى هرم الدخل"، وذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، والأقليات الجنسية والجنسانية. وستقوم المجموعة بأنشطة أخرى منها إعداد المزيد من البحوث والقيادة الفكرية حول المبررات التجارية للشمول ودعم أنشطة تعبئة الموارد من خلال مبادئ الاستثمار المؤثر والسندات الاجتماعية.

التطلع إلى المستقبل

وفقاً للمادة 1 من اتفاقية إنشائنا، تتمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في: *"تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو مشروعات القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان الأعضاء، ولاسيما في المناطق الأقل نموا"* إننا نعيش في وقت لم يسبق له مثيل حيث باتت أهمية المؤسسة باعتبارها العنصر الفاعل الرئيسي للتنمية التي يقودها القطاع الخاص أكثر بكثير من أي وقت مضى. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، قمنا بتحويل هيكلنا التنظيمي وطريقة عملنا، والأهم من ذلك، أننا غيرنا أنماط تفكيرنا. وفي الوقت الذي نواصل فيه جهودنا لمكافحة فيروس كورونا ونمضي قدماً في تنفيذ إستراتيجية المؤسسة الجديدة (المؤسسة 3.0)، سيكون من الأهمية بمكان التحلي بروح الابتكار والإبداع والمثابرة والتركيز والعمل الدَؤوب. وفيما أترك منصبي، فإنني واثق تمام الثقة بأن المؤسسة تمتلك ما يكفي من رأس المال، والمواهب، والبراعة، والتصميم للوفاء بطموحاتها والالتزامات التي قطعناها للبلدان المساهمة. فالتنمية تقع تماما في صميم مؤسسة التمويل الدولية، وجنبا إلى جنب مع بقية مؤسسات مجموعة البنك الدولي، فإننا بصدد إعادة تعريف التمويل الإنمائي العالمي.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

فريق جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

تشرف قيادة مؤسسة التمويل الدولية على الاستخدام الفعال لمواردها، مع التركيز على تعظيم الأثر الإنمائي وتلبية احتياجات الجهات المتعاملة مع المؤسسة. ويتمتع فريق جهاز الإدارة معا بخبرة تمتد لسنوات طويلة في مجالات التنمية وطائفة عريضة من الخبرات والتجارب التقنية ووجهات النظر الثقافية المعاصرة التي يكمل بعضها بعضا، ويقوم الفريق برسم إستراتيجيات المؤسسة وسياساتها، مما يجعلها في وضع يمكنها من خلق الفرص حيثما تمس الحاجة إليها.

فيليب لو هورو
المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية

ستيفاني فون فرايدبيرغ
رئيس خبراء العمليات

جورجينا بيكر
نائب الرئيس، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومنطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إيلينا بورجانسكايا
كبير الموظفين

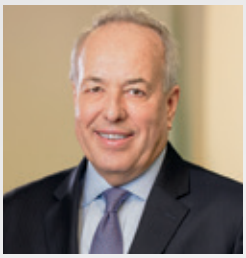

ماركوس بروجيس*
المسؤول التنفيذي الأول، شركة إدارة الأصول التابعة لمؤسسة التمويل الدولية

كارين فينكلستون
نائب الرئيس لشؤون الشراكات والاتصال والتواصل

جون غاندولفو
نائب الرئيس وأمين الخزانة

محمد جوليد
نائب الرئيس لشؤون إدارة المخاطر والتمويل

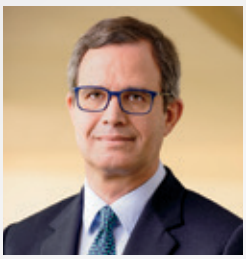

هانز بيتر لانكيس
نائب الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص

مونيش ماهوركار
نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجية والموارد المؤسسية

سيرجيو بيمينتا
نائب الرئيس، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كريستوفر ستيفنز
نائب الرئيس والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية ومخاطر عدم الامتثال

نينا ستويلجكوفيك
نائب الرئيس، منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

* تقاعد في مايو/أيار 2020

المؤسسة 3.0

إستراتيجية من أجل تهيئة الأسواق

وضع التنمية في صميم عمل المؤسسة...

زادت أهمية إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية "المؤسسة 3.0"، التي بدأ العمل بها منذ ديسمبر/كانون الأول 2016، مع قيام المؤسسة بمساندة البلدان الأعضاء في التغلُّب على صدمة أزمة جائحة كورونا والعمل على دعم تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام ومنصف وقادر على الصمود في وجه الصدمات.

وتستند هذه الخطة الأولية للمؤسسة، التي أصبحت الآن مكتملة، إلى نقاط القوة في نهجيها السابقين، وهما المؤسسة 1.0 و2.0، اللذين يركِّزان على إيجاد أفضل الفرص لخدمة البلدان المتعاملة معها من خلال تقديم الخدمات الاستشارية والتمويل لإيجاد الحلول من القطاع الخاص للتصدي لتحديات التنمية. وقد تطوَّرت إستراتيجية المؤسسة بالاستفادة من خبرتها التي تمتد لأكثر من ستة عقود في الاستثمار بالأسواق الصاعدة ووضع المعايير لتحقيق الاستدامة، والمهارات المتكاملة لجهاز موظفيها المتنوِّع والمتمرِّس، وتواجدها الميداني في أكثر من 100 بلد مما يتيح لها القرب من الجهات المتعاملة معها.

وتركِّز إستراتيجية "المؤسسة 3.0" على التحرُّك بشكل استباقي، وليس من قبيل رد الفعل. وتلتزم المؤسسة ليس فقط بتمويل المشروعات بل أيضا **بتهيئة الأسواق،** وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة على نطاق واسع مع التركيز بشكل أكبر على البلدان الأشد فقراً والهشة والمتأثرة بالصراعات. وإذ تجمع بين العديد من الركائز الأساسية ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، أسلوب قياس ورصد الأثر المتوقَّع لقياس التأثيرات بشكل مسبق، والتمويل المختلط الجديد وغيره من أدوات تخفيف المخاطر، والإستراتيجيات القُطرية المستندة إلى الدراسات التشخيصية المشتركة لمؤسسة التمويل الدولية/البنك الدولي التي تحدد إصلاحات السياسات المهمة، ونهج المؤسسة للعمل التمهيدي لخلق فرص استثمار جديدة- تستند هذه الإستراتيجية الجديدة إلى الزيادة في رأس المال بواقع 5.5 مليارات دولار التي وافقت عليها البلدان المساهمة في عام 2018 ودخلت حيز النفاذ في عام 2020. *(انظر الصفحات التالية للمزيد من التفاصيل).*

وتقوم إستراتيجية "المؤسسة 3.0" بدمج طرق جديدة لإيجاد حلول للتحديات الإنمائية. ومن خلال استخدام مجموعات المهارات الجديدة والاستفادة من المنتجات المالية والاستشارية الحالية والجديدة، تتيح لنا هذه الإستراتيجية إيجاد الحلول والاستثمارات من القطاع الخاص حيثما تمس الحاجة إلى ذلك. وهي إستراتيجية شاملة يتواكب تصميمها مع متطلبات القرن الحادي والعشرين لتنفيذ الرسالة التي تبنتها المؤسسة عند تأسيسها في عام 1956، وهي تعزيز التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع نمو مشروعات القطاع الخاص الإنتاجية في البلدان الأعضاء، لاسيما في المناطق الأقل نمواً.

وهي تضع التنمية في صميم عمل المؤسسة وتقرِّبها من تحقيق هدفها النهائي:

وضع المؤسسة في صميم عمليات التنمية

هيكل من أجل تهيئة الأسواق

ركائز "المؤسسة 3.0"

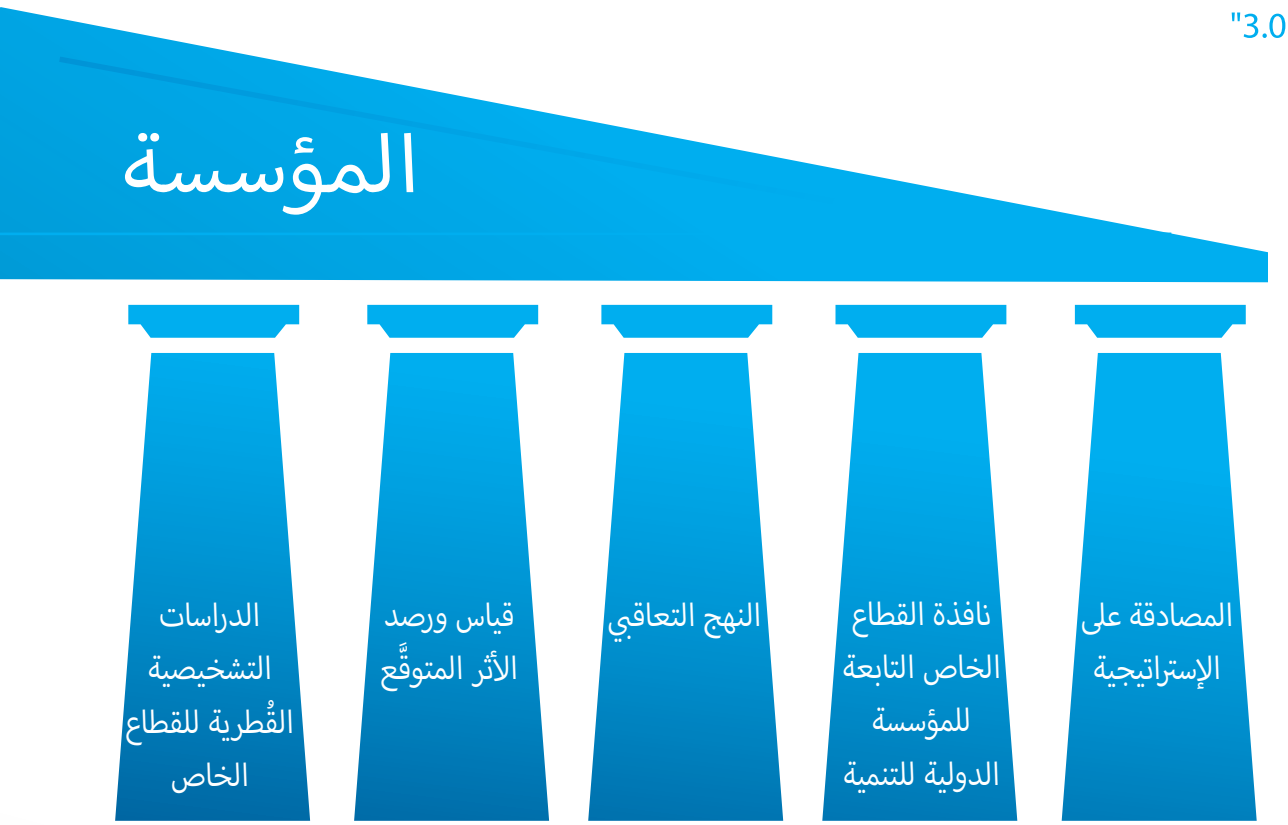

أدوات إستراتيجية "المؤسسة 3.0" ونُهُجها: الجدول الزمني*

2016

موافقة مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة على إستراتيجية "المؤسسة 3.0":
تُحدث هذه الإستراتيجية الجديدة تحوُّلاً في نموذج عمل المؤسسة بالتركيز على تهيئة الأسواق

استحداث منصبين جديدين لنائبَين للرئيس:
أُعيد تشكيل فريق جهاز إدارة المؤسسة ليشمل منصبَين جديدَين لنائبَين للرئيس (نائب الرئيس لشؤون الإستراتيجيات والموارد المؤسسية، ونائب الرئيس لشؤون الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص)

برنامج أسواق رأس المال المشترك:
شراكة لمجموعة البنك الدولي تجمع بين الاستثمارات والخدمات الاستشارية لمساعدة البلدان على تنمية أسواق رأس المال لديها وتلبية احتياجات التنمية المحلية

2017

نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية:
منصة واسعة النطاق للتمويل المختلط وتعبئة الموارد تساعد المؤسسة على تخفيف المخاطر في المشروعات والأسواق واجتذاب التمويل التجاري

النهج التعاقبي:
تسلسل في عملية اتخاذ القرار داخل مجموعة البنك الدولي يعطي الأولوية لحلول القطاع الخاص حيثما أمكن لتعظيم الاستفادة من موارد القطاع العام لتركِّز على التحديات التي يتعذر على القطاع الخاص التصدي لها.

إطار جديد لتحمُّل المخاطر في استثمارات الخزانة: تحديث التوجيه الخاص بالاستثمار في الأصول السائلة لتحسين المواءمة بين حجم المخاطر والعائد في محفظة الخزانة

نائب إضافي للرئيس:
استحداث منصب جديد داخل فريق جهاز الإدارة، لشؤون الشراكات والاتصال والتواصل

إستراتيجية جديدة للاستثمار في أسهم رأس المال: تستند إلى الدراسات التشخيصية وحجم أسهم رأس المال في محفظة المؤسسة، بالإضافة إلى تحسين التحليلات الاقتصادية الكلية وتخصيص موظفين معنيين بالاستثمار في أسهم رأس المال

إطار جديد للتأثيرات الإضافية:
إضافة هيكل أكثر صرامة إلى تقييمات المؤسسة للتأثيرات الإضافية المالية وغير المالية

2018

قياس ورصد الأثر المتوقَّع:
نظام خاص بالمؤسسة لقياس الأثر الإنمائي والذي يقيِّم نواتج المشروع وتأثيره على تهيئة الأسواق

الدراسات التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص:
تقارير مشتركة بين المؤسسة والبنك الدولي تحدد الفرص المتاحة لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية بأحد البلدان، والعقبات الحالية أمام النمو، والإجراءات الرئيسية اللازمة لتذليلها

المبادئ المُعزِّزة للتمويل المختلط: تضع المؤسسة ومؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى مبادئ توجيهية جديدة لاستخدام التمويل الميسَّر المختلط

مبادئ تعبئة الموارد:
تصادق مجموعة العشرين على مبادئ جديدة لاجتذاب التمويل من القطاع الخاص تدعو إلى زيادة تعبئة الموارد

هيكل تنظيمي جديد:
يقوم رئيس خبراء العمليات، ونواب الرئيس الإقليميون، وكبار المديرين حالياً بدعم تنفيذ إستراتيجية "المؤسسة 3.0"

** يشير الجدول الزمني إلى السنوات التقويمية.*

3.0

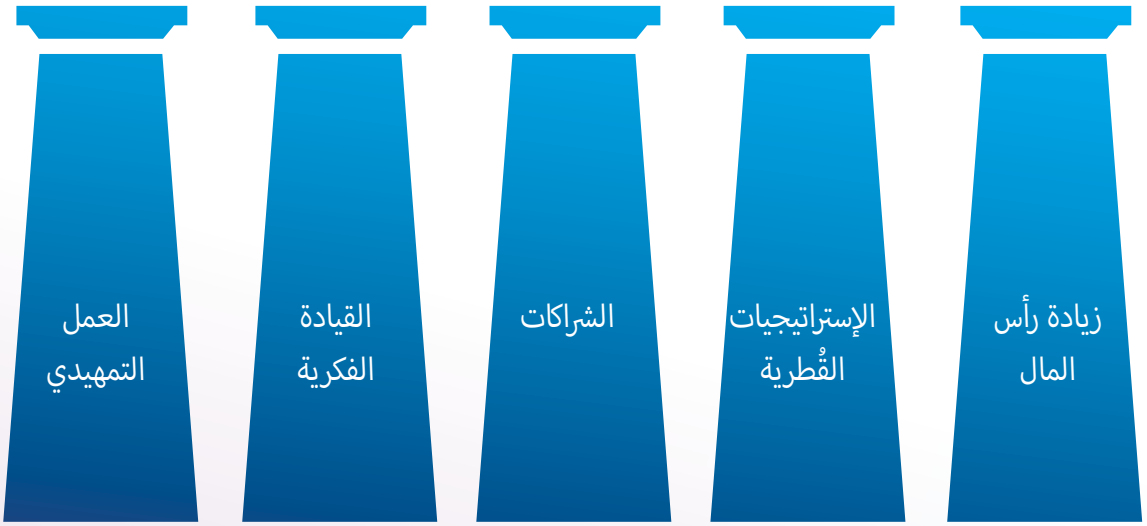

والخبرات

زيادة رأس المال:
بموجب اتفاق لزيادة رأس المال بواقع 5.5 مليارات دولار، ستقوم المؤسسة بحلول عام 2030 بما يلي:

- زيادة إجمالي ما تنفِّذه سنوياً بأكثر من الضعف
- زيادة الاستثمارات السنوية لحسابها الخاص في البلدان الأشد فقراً وهشاشة بأكثر من ثلاثة أمثال
- زيادة الارتباطات السنوية التي تقدِّمها لحسابها الخاص لأفقر البلدان الفقيرة (المعرَّفة بالبلدان منخفضة الدخل والهشة والمتأثرة بالصراعات المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية) بأكثر من خمسة أمثال
- زيادة مبلغ التمويل السنوي الذي تقدِّمه لحسابها الخاص لصالح الأنشطة المتصلة بالمناخ بواقع ثلاثة أمثال، وزيادة التمويل السنوي المخصص للنساء ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة لهن والمقدَّم لحساب المؤسسة الخاص بواقع أربعة أمثال

إجراء تخطيط لقوة العمل:
المواءمة بين أولويات إستراتيجية "المؤسسة 3.0" وقوة العمل من خلال إعادة موازنة هيكل "الدرجات الوظيفية" داخل المؤسسة لزيادة قدراتها على مستوى المناطق والبلدان وتحويل مجموعات المهارات نحو تهيئة الأسواق

الإستراتيجيات القُطرية:
خطط عمل تصف كيف يمكن للمؤسسة زيادة عملها مع القطاع الخاص في بلدان معيَّنة بناءً على بيئات الإصلاح المستقبلية بها، وذلك باستخدام عبارات "شرطية" تتوقع نواتج الاستثمارات الخاصة المحتملة وفقاً لإصلاحات السياسات التي تثري عمليات البنك الدولي لأغراض سياسات التنمية

إستراتيجية الاستثمار الأخضر في أسهم رأس المال:
إطار جديد لمساعدة المؤسسات المالية المتعاملة مع المؤسسة على زيادة قروضها للأنشطة المناخية وتقليص تعاملها مع المشروعات ذات الصلة بالفحم

الشراكات:
تقوية التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى لزيادة الأثر في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

القيادة الفكرية:
تجديد الالتزام بالمساهمة في الحوار العالمي حول أفضل الممارسات ووضع المعايير في مجال تنمية القطاع الخاص، مع البدء بالمبادئ الجديدة للاستثمار **من أجل إحداث أثر إيجابي**

الإصلاح البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة:
إنشاء إدارتين منفصلتين بهدف وضع نظام جديد للضوابط الرقابية للقضايا البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة

العمل التمهيدي:
نهج استباقي لتهيئة الأسواق وتهيئة مشروعات أكثر قابلية للتمويل من أجل اجتذاب استثمارات خاصة جديدة في القطاعات الإستراتيجية التي ستؤدي إلى تحقيق النمو وخلق الوظائف

التطلُّع إلى المستقبل:
مع وجود هذه الأدوات والنُّهج الإستراتيجية الجديدة، تصبح المؤسسة في وضعية جيدة تؤهلها لتقديم حزمة عالمية للتصدي لأزمة جائحة كورونا وزيادة تمويلها بشكل كبير بما يتماشى مع أهدافها المحددة لعام 2030

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة: جرى دمج الشركة في المؤسسة، مع الحفاظ على استقلاليتها في اتخاذ القرار وواجباتها المالية والتعاقدية تجاه المستثمرين بها

حملة تعيين الموظفين:
تعيين أكثر من 200 موظف متخصص لمساندة تنفيذ إستراتيجية "المؤسسة 3.0"

نموذج جديد للشراكات:
تهدف المشروعات التجريبية القُطرية لمؤسسات التمويل الإنمائي إلى توسيع نطاق الأثر الذي يُحدثه شركاء التنمية في البيئات الهشة والصعبة

التحرُّك نحو
تحقيق التعافي

الدور المتنامي لإستراتيجية "المؤسسة 3.0"

لم تكن إستراتيجية "المؤسسة 3.0" أكثر أهمية مما هي عليه الآن، حيث تعاني بلدان العالم النامية من التأثيرات الاقتصادية الطاحنة الناجمة عن جائحة كورونا العالمية وتطمح إلى الاستفادة من فرصة لبناء عالم أفضل من الذي نعيش فيه.

وفي إطار حزمة أكبر للاستجابة للأزمات من مجموعة البنك الدولي والتي أُعلِن عنها في مارس/آذار 2020، بدأنا في تقديم 8 مليارات دولار في صورة تمويل سريع الصرف للمتعاملين الحاليين مع المؤسسة الذين تأثرت عملياتهم وقدرتهم على الامتثال لالتزامات السداد. وقد تعلَّمنا من الصدمات السابقة، ومن بينها الأزمة المالية العالمية التي وقعت عام 2008، أن التحرُّك بسرعة للمساعدة في الحفاظ على قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية أمر ضروري لإنقاذ الوظائف والحد من الأضرار الاقتصادية. وتركِّز حزمة الاستجابة المُقدَّمة من المؤسسة على ثلاثة محاور عامة: **الإغاثة وإعادة الهيكلة والتعافي.**

وفيما يلي بعض الأمثلة من المرحلة الأولى من عمل المؤسسة والتي تركِّز على الإغاثة:

- تقديم قرض بقيمة 34 مليون دولار لمساعدة إحدى الشركات الرائدة في إنتاج الورق في الهند، وهي شركة جيه كيه بيبر ليمتد، في تغطية احتياجاتها من رأس المال العامل التي تُعزَى إلى تأثيرات جائحة كورونا وكذلك أي نقص محتمل في توليد التدفقات النقدية. وسيساعد هذا التمويل الشركة في مواصلة سداد المدفوعات المستحقة لمورِّدي المواد الخام الرئيسيين (من بينهم 50 ألف مزارع صغير) وتمويل قنوات التوزيع الخاصة بها التي تشمل في الغالب منشآت أعمال متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.

- تقديم قرض بقيمة تصل إلى 100 مليون دولار لمساعدة بنك زينيث بي إل سي النيجيري، وهو سادس أكبر بنك في أفريقيا، على التغلُّب على التحديات الناتجة عن استمرار محدودية الحصول على النقد الأجنبي ورأس المال العامل والتمويل التجاري. وسيدعم هذا التمويل عملاء البنك في قطاعات الصحة والأدوية والأغذية والتجارة، ومعظمهم من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

- تقديم قرض بقيمة 100 مليون دولار لمساعدة بنك دايكوفال، وهو أحد البنوك متوسطة الحجم الرائدة بالبرازيل، في زيادة إتاحة التمويل لأربعة آلاف منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة، من بينها 500 مؤسسة أعمال مملوكة للنساء، من أجل الحفاظ على الوظائف.

- مساندة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في تسعة بلدان- ألبانيا، والبوسنة والهرسك وإكوادور وكوسوفو ومولدوفا ومقدونيا الشمالية ورومانيا وصربيا وأوكرانيا- بتقديم قرض بقيمة 100 مليون دولار إلى بروكريدت هولدنغ لتوجيهه إلى البنوك التابعة لها، مما يساعد ما يصل إلى 2270 منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة على الحفاظ على مستويات التوظيف وعلى الوضع السوقي لكل منها.

وتتجاوز المؤسسة حالياً مرحلة الاستجابة الفورية هذه، حيث تعمل مع البلدان على إعادة الهيكلة وتشجيع تحقيق تعافٍ مستدام وشامل ومراعٍ للاعتبارات المناخية. ويعني هذا مساعدة الشركات بشكل مباشر على تعزيز قدرتها على الصمود لكي تتمكَّن من البقاء والنهوض مجدداً وتسريع وتيرة تعافيها بعد انتهاء الأزمة لاستعادة الوظائف وسبل كسب الرزق.

أصبح **العمل التمهيدي** من الأمور الحتمية. فقد سجلت مستويات الاستثمار في البلدان النامية انخفاضاً كبيراً. ومن ثم، يتعيَّن علينا العمل مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تطبيق إصلاحات السياسات التي ستمكِّننا من إعادة مستثمري القطاع الخاص المحليين والدوليين إلى هذه الأسواق. وستتيح الإصلاحات القطاعية المحددة للمؤسسة إمكانية تنفيذ دراسات الجدوى للمشروعات، وتخفيف المخاطر فيها، وإعداد مجموعة من الاستثمارات لتشجيع مستثمري القطاع الخاص على دخول الأسواق التي في أمس الحاجة إليهم.

وإدراكاً للاحتياجات التمويلية الهائلة غير الملباة واللازمة للتصدي للتأثيرات الصحية الناتجة عن جائحة كورونا، أرست المؤسسة أيضا الأساس في السنة المالية 2020 لإطلاق منصة الصحة العالمية الخاصة بها برأسمال قدره 4 مليارات دولار. وستزيد هذه المنصة، وهي الأولى في المرحلة الثانية من حزم الاستجابة التي تقدمها المؤسسة، من فرص حصول البلدان النامية على مستلزمات الرعاية الصحية اللازمة لمكافحة هذه الجائحة، ومن بينها الكمامات وأجهزة التنفس الصناعي ومجموعات الاختبار واللقاحات المحتملة. وستعمل المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي والشركاء الآخرين على تعبئة المزيد من التمويل.

وبالنظر إلى جسامة أزمة جائحة كورونا، فإنه لا يمكن تسريع خطى التعافي العالمي إلا إذا قمنا بتجميع الموارد وتبادل الخبرات. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية، بوصفها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركِّز عملها على القطاع الخاص في بلدان الأسواق الصاعدة، على جمع المؤسسات المالية الإنمائية معاً لتقوية تأثيرنا الجماعي وتعبئة التمويل من القطاع الخاص.

حزمة المؤسسة للتصدي للجائحة بقيمة 8 مليارات دولار

الإغاثة. إعادة الهيكلة. التعافي.

ملیارا دولار

محفظة القطاع الحقيقي

ملیارا دولار

برنامج تمويل التجارة العالمية

ملیارا دولار

برنامج حلول رأس المال العامل

ملیارا دولار

برنامجا توفير السيولة للتجارة العالمية وتمويل السلع الأولية الحرجة

إعادة تعديل عمل المؤسسة ليتناسب مع الأوقات التي يسودها عدم اليقين

رغم الاضطرابات العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، فقد واصل موظفونا العمل بقوة لأداء رسالة المؤسسة إدراكاً منهم لمدى أهمية التحرُّك السريع للإسهام في جهود تحقيق التعافي عالمياً.

وتطلَّب التكيُّف السريع مع الواقع الجديد العمل من بُعد وفي ظل إجراءات الإغلاق، مع عدم إتاحة خيار السفر ومقابلة المتعاملين مع المؤسسة والشركاء بشكل مباشر. وقد قام موظفونا بالعديد من إجراءات التكيُّف للنجاح في عملهم، ومن بينها:

- **العمل على مدار الساعة** لتقديم القروض للمحتاجين من المتعاملين مع المؤسسة بسرعة وبدون تأخيرات غير ضرورية، وذلك في إطار تسهيلها سريع الصرف لمواجهة جائحة كورونا بقيمة 8 مليارات دولار. ومن خلال هذا التسهيل، بدأت المؤسسة في اعتماد نهج لاتخاذ القرار يركِّز على المخاطر الرئيسية وسرعة التنفيذ.

- **عقد المؤتمرات عبر الإنترنت** لتشجيع مواصلة الحوار العالمي حول القضايا المهمة. وفي يونيو/حزيران، شارك أكثر من 6 آلاف مشاهد في حوار نقاشي للمؤسسة حول الاستدامة لعام 2020، وهي فعالية تفاعلية ضمَّت الجهات الرائدة عالمياً في جميع قطاعات البنية التحتية. ونُظِّمت هذه الفعالية الافتراضية التي امتدت لنصف يوم عوضا عن جلسة مباشرة كان مقرر عقدها على مدى ثلاثة أيام في فيينا.

- **الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا** للحفاظ على التواصل مع المتعاملين مع المؤسسة وإجراء الأعمال المهمة. واستخدم الموظفون الاجتماعات الافتراضية بدلاً من المباشرة. وأُجرِيت تقييمات مسبقة متعمِّقة للمتعاملين مع المؤسسة، وهي شرط أساسي لإبرام الصفقات، باستخدام مختلف التطبيقات بدءاً من ويب إكس وصولاً إلى واتساب.

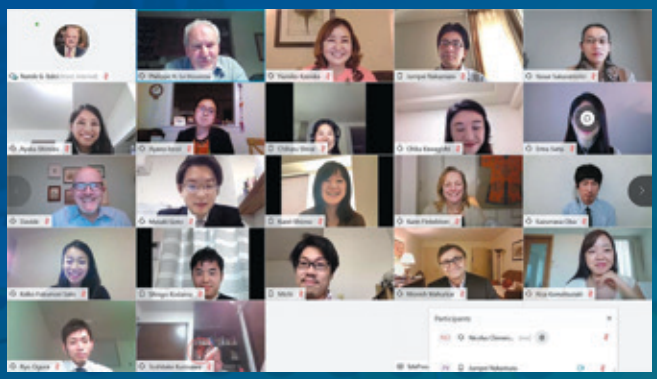

أدى ذلك إلى استمرار سير المشروعات بكفاءة ومكَّننا من إبرام الصفقات بدون تأخير.

وعُدِّلت الإجراءات الداخلية لدعم الانتقال السلس إلى العمل في البيئات الجديدة. وقدَّم أخصائيو تكنولوجيا المعلومات في المؤسسة الدعم على مدار الأربع والعشرين ساعة وطوال أيام الأسبوع بالتعامل مع الصعوبات المتعلقة باختلاف عرض النطاق الترددي ومقدِّمي خدمات الإنترنت والتجهيزات المكتبية بالمنزل، وذلك لإتاحة استخدام التكنولوجيا بشكل حاسم. وقام موظفو الموارد البشرية في المؤسسة بإجراء التعيينات وتقديم الدورات التدريبية عبر الإنترنت.

وقد أحدثت استجابة موظفينا، رغم صعوبتها، للتكيُّف مع البيئة الحالية تحوُّلاً في طريقة عمل المؤسسة، مما سمح لها بمواصلة تنفيذ رسالتها.

الصورة: في سياق التصدي لجائحة كورونا، استخدمت المؤسسة "الوسائل الرقمية" للحفاظ على استمرارية عملها والتواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة على مستوى العالم، ومن بينهم ممثلو الحكومات (الخلفية) والمهنيون الشباب في اليابان (إدراج).

آراء الموظفين: تحويل الأزمة إلى فرصة

واجه موظفو المؤسسة، بغض النظر عن تنوُّع وظائفهم وخبراتهم وخلفياتهم، معاً تحدياً مشتركاً في عام 2020، وهو: التصدي لأزمة جائحة كورونا. وإليكم ما قاله بعضهم عن هذه التجربة:

منال الحداد

مساعِدة مالية، لبنان

"لقد اعتدنا على مواجهة غموض الأوضاع السياسية والاقتصادية وانعدام الأمن. لكن الأمر في هذه المرة مختلف وأكثر صعوبة بكثير".

روبن فولك

موظف معاون لشؤون الاستثمار، واشنطن العاصمة

"التحديات التي تفرضها جائحة كورونا تجعل العمل مثيراً ومؤلماً في الوقت ذاته، لكننا في النهاية نريد أن يكون النجاح حليفاً للجهات المتعاملة مع المؤسسة".

جوتورك أييل

موظفة معاونة لشؤون العمليات، إثيوبيا

"أشعر بالفخر لكوني أعمل في مؤسسة تقوم بخلق الفرص للقطاع الخاص، لاسيما في أوقات عصيبة كهذه".

رنا كرادشة

المديرة الإقليمية لشؤون الصناعات، سنغافورة

"أرى أشخاصاً من فِرَق مختلفة يعملون ويسعون معاً لإيجاد حلول، فالجميع يفهم ما يجب علينا الوصول إليه. وهناك جهد مشترك يُبذل لإيجاد طريقة لمساندة الجهات المتعاملة مع المؤسسة".

العمل التمهيدي

تخلق المؤسسة فرصاً لتنفيذ استثمارات ذات تأثير كبير يمكنها إيجاد حلول للتحديات الإنمائية في البلدان.

ويتطلَّب ذلك من المؤسسة البدء مبكراً والتعاون بشكل استباقي مع الزملاء في البنك الدولي والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على خلق فرص لاستثمارات جديدة. ونظراً لنقص المشروعات القابلة للتمويل التي تعالج الأولويات الإنمائية، فإن نهج المؤسسة هو العمل ليس على إنشاء المشروعات وحسب، بل تهيئة الأسواق كذلك. وقد اعتمدت المؤسسة هذا النهج من قبل في جميع المناطق وجميع الصناعات، لكن ليس بهذا الحجم وبهذا القدر من الطموح كما هو عليه الآن.

وتطلق المؤسسة على هذا النهج اسم العمل **التمهيدي**.

لقد تسببت جائحة كورونا في حدوث تدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج، مما أثر بشدة على الاقتصادات المحلية. وتطلب البلدان المتعاملة مع المؤسسة، لاسيما تلك التي تعيش نسبة كبيرة من سكانها في فقر مدقع أو الخارجة من سنوات من الصراع والهشاشة، المزيد منها في الوقت الذي تتصدى فيه لهذه الأزمة وتتجه نحو تحقيق التعافي، وذلك لبناء قدرتها على الصمود.

ومن خلال العمل التمهيدي، تستهدف المؤسسة القطاعات التي تعاني من وجود فجوات كبيرة. وتعمل المؤسسة مع باقي مؤسسات مجموعة البنك الدولي للمساعدة في صياغة السياسات والشروط التنظيمية، مع اعتماد رؤية واضحة للاستثمارات المستقبلية. وبدلا من مجرد الاستجابة لطلبات تلقي التمويل، تبادر المؤسسة إلى إعداد مشروعات قابلة للتمويل مع بدء إجراء إصلاحات للسياسات على مستوى القطاعات. ويشمل ذلك صياغة حلول مبتكرة من القطاع الخاص ستساعد على تحسين الأحوال المعيشية للناس، وتقييم جدوى تلك الحلول، وحشد المستثمرين للعمل مع المؤسسة على تحقيقها. وفي هذا العام، عيَّنت المؤسسة 233 موظفاً جديداً للتركيز على العمل التمهيدي وأنشأت إدارة عالمية جديدة معنية بذلك يرأسها مدير يقوم بدور مسؤول التنسيق إلى جانب الكوادر ذات الخبرة في المجموعات الصناعية الرئيسية بالمؤسسة.

ويشكل نهج العمل التمهيدي، على سبيل المثال، ركيزة لبرنامج مجموعة البنك الدولي للتوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية الذي تساند المؤسسة من خلاله إصلاح سياسات قطاع الطاقة لتطوير مشروعات الطاقة الشمسية وتخفيف مخاطرها، ثم توفِّر التمويل والتأمين وسبل الحد من المخاطر وغير ذلك. وقد مكَّن هذا البرنامج، الذي كان يركِّز في البداية على أفريقيا، أوزبكستان من اجتذاب شركة مصدر للطاقة النظيفة الإماراتية لتطوير محطة كبيرة للطاقة الشمسية بقدرة 100 ميغاوات ستوفِّر الكهرباء بأسعار تُعد من بين أدنى الأسعار في بلدان الأسواق الصاعدة.

نُهُج واعدة للعمل التمهيدي لتوفير حلول مستدامة

- بدأ استخدام **طاقة الرياح البحرية** في بحر الشمال ولا تزال تُستخدم بشكل رئيسي في أوروبا، لكنها يجب أن تكون قادرة على المنافسة لكي تُحدث فرقاً في الحد من تغيُّر المناخ. وبسبب توفُّر الموارد وتحسُّن الوسائل التكنولوجية وكفاءة التكلفة، بدأت طاقة الرياح تبرز الآن كأحد الخيارات المتاحة في آسيا. وساعدت المؤسسة في إطلاق برنامج مجموعة البنك الدولي لتنمية طاقة الرياح البحرية، وهو عبارة عن مبادرة بمبلغ 5 ملايين دولار تمولها المملكة المتحدة وتعمل مع حكومات بلدان الأسواق الصاعدة على تسريع خطي اعتماد هذا النوع من مصادر الطاقة. وتُعد الهند والفلبين وسري لانكا من بين الأسواق ذات الإمكانات العالية التي يجري تقييمها.

- تبرز **الحافلات التي تعمل بالكهرباء** بخطى سريعة باعتبارها إحدى الوسائل الفعّالة لتحسين جودة الهواء وخفض غازات الدفيئة الناتجة عن النقل الحضري. ومن المتوقَّع أن تؤدي تكنولوجيا هذه الحافلات وتراجع تكاليفها في نهاية المطاف إلى تغيير النموذج الحالي القائم منذ زمن والمعتمد على استخدام الديزل، لكن مازال هناك الكثير مما يتعيَّن فعله لاجتذاب استثمارات خاصة كبيرة. وتعمل فِرَق الخدمات الاستشارية والاستثمار بالمؤسسة على تسريع خطى هذا التحوُّل في مدن بلدان الأسواق الصاعدة مثل كالي بكولومبيا، ولفيف بأوكرانيا، ومدينة هو تشي منه بفييتنام.

- **الشبكات الصغيرة** هي أنظمة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها توفِّر الكهرباء لعدد قليل من العملاء في منطقة نائية، أو توفِّرها لعدد أكبر بكثير من المستخدمين في بلدة أو مدينة بطرق تتعذر على المرافق التقليدية. ويتم تشغيل معظم هذه الشبكات باستخدام مصدر للطاقة، عادةً ألواح شمسية، بالإضافة إلى بطاريات تخزين وشبكة توزيع محلية. وتُعد نيجيريا سوقاً رئيسية حيث تبحث عن مستثمرين من القطاع الخاص للمساعدة في إنشاء 10 آلاف شبكة صغيرة بحلول عام 2023 والتي ستخدم 14% من السكان. وقد ركَّزت حلقة عمل نظمتها المؤسسة على وضع نهج للتوسُّع في إنشاء الشبكات الصغيرة في نيجيريا من خلال زيادة استثمارات القطاع الخاص.

معاملة مبتكرة في المغرب

ساعد نهج العمل التمهيدي للمؤسسة المغرب على إيجاد حلول مبتكرة لاحتياجاته الهائلة لتمويل مرافق البنية التحتية. وبعد عامين من الحوار بشأن السياسات مع الحكومة والبنك الدولي، ساعدت المؤسسة- بالشراكة مع حكومة اليابان- في تأسيس برنامج حيوي جديد للتمويل دون الوطني لا يتطلب ضمانات سيادية. واستكمالاً لمساندة البنك الدولي، يدعم القرض المقدَّم من المؤسسة بمبلغ 100 مليون دولار، والذي يشمل تمويلا تمت تعبئته من خلال برنامج المؤسسة الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك، إنشاء خط ترام جديد في الدار البيضاء سيختصر زمن الانتقال بنسبة 35% خلال ساعات العمل كما سيساعد جهة الدار البيضاء-سطات على تحديث عدة مئات الكيلومترات من الطرق الريفية في المجتمعات المحلية الريفية النائية، مما يربط نحو 400 ألف شخص بالمدارس والمستشفيات والخدمات الأخرى. وتُعد هذه المرة الأولى في المغرب التي يقوم فيها أحد أجهزة الحكم المحلي بتعبئة تمويل تجاري بدون ضمان سيادي، مما يفتح الباب أمام الجهات وأجهزة الحكم المحلي الأخرى لكي تحذو نفس الحذو وتحقق أجندة المغرب الطموحة لتطبيق اللامركزية.

الصورة: في المغرب، يجري توسيع شبكة الترام في الدار البيضاء بمساندة من حزمة تمويلية من المؤسسة بقيمة 100 مليون دولار.

تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتوسيع نطاق عملها في أفريقيا.

فهي المنطقة الأكبر من حيث الاحتياجات غير الملباة للاستثمار في تنمية القطاع الخاص، ولهذا تستخدم المؤسسة نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية وجميع العناصر الأخرى في إستراتيجيتها "المؤسسة 3.0" لزيادة تأثيرها على مستوى البلدان. وتعمل مؤسسة التمويل الدولية على زيادة مواردها وجهودها في أفريقيا، لكن مازال هناك الكثير مما يتوجب فعله لاسيما في ظل التحديات الجديدة الناتجة عن جائحة كورونا.

توسيع نطاق تركيز المؤسسة
على أفريقيا

تقوم المؤسسة بزيادة تواجدها الميداني في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بافتتاح تسعة مكاتب جديدة. وقبل الجائحة، افتتحت المؤسسة مكاتب لها في أنغولا وبنن وتوغو وأقامت وجوداً مشتركاً مع البنك الدولي في الصومال. وانتهت المؤسسة من الاتفاقيات وعيَّنت الموظفين في المكاتب ببوركينا فاصو وتشاد والنيجر والتي تعمل افتراضياً عبر الإنترنت إلى حين أن تتمكَّن المؤسسة من افتتاحها فعلياً، وذلك حال رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كورونا. ويجري وضع اللمسات النهائية على خطط مماثلة لكل من مالي وأوغندا.

يُعد العمل التمهيدي عنصراً محورياً في نجاح المؤسسة. وهناك حاجة إلى اعتماد نُهُج مبتكرة لخلق الوظائف وتحسين الأحوال المعيشية. وفي إثيوبيا، ساعدت الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة على مدى أربع سنوات أكثر من 30 ألفاً من صغار مزارعي الشعير على تحسين جودتهم وإنتاجيتهم بشكل كبير من خلال استخدام بذور وأسمدة وأساليب زراعية جديدة. ويشكِّل هؤلاء المزارعون الآن جزءاً من سلسلة توريد حقيقية مربوطة بكبار المشترين. فهم يبيعون معظم محاصيلهم من الشعير لمطاحن الدقيق لإنتاج الخبز، وكذلك لكبار مصانع الجعة مثل هبيشا التي تقوم بالتوسُّع بفضل مساندة المؤسسة في تمويل وتعبئة ما قدره 50 مليون يورو. وتستخدم المؤسسة نموذجاً "مربحاً للجميع" في مختلف أنحاء أفريقيا: تهيئة الأسواق وزيادة مستويات الدخل وتحسين الأحوال المعيشية.

نموذج مربح للجميع

الصور: تدعِّم مساندة المؤسسة أكثر من 30 ألفاً من صغار مزارعي الشعير في إثيوبيا.

طاقة ريادة الأعمال

بدأ جيل جديد من رواد الأعمال المبتكِرين الذين يعتمدون على التكنولوجيا في الظهور في مختلف أنحاء أفريقيا. وتساعد المؤسسة في تطوير وتوسيع هذه الشركات الناشئة بتقديم المساندة لها في مراحلها الأولى.

في المعرض التجاري للمنتجات الإلكترونية الاستهلاكية في لاس فيغاس الذي أُقيم هذا العام والذي يُعد أكبر معرض للتكنولوجيات التحويلية في العالم؛ إذ يشارك فيه أكثر من 175 ألف متخصص في هذا المجال، أطلقت المؤسسة #تحدي_التكنولوجيا_العالمي (#GlobalTechChallenge) لمجموعة البنك الدولي. وقادت المؤسسة هذه المبادرة للتوفيق بين مبتكري التكنولوجيا الصحية الناشئين ومقدِّمي الرعاية الصحية في شرق أفريقيا حيث يكون مستوى الاحتياجات من بين أعلى المستويات في العالم. وحدد برنامج تيك إيميرغ للرعاية الصحية في شرق أفريقيا أكثر من 50 رائد أعمال لديهم القدرة على تلبية الاحتياجات الملحة في إثيوبيا وكينيا وأوغندا. وسيحصل المبتكرون المختارون على التمويل والتوجيه من فريق تيك إيميرغ التابع للمؤسسة لتجريب منتجاتهم في سوق شرق أفريقيا وتمكينهم في النهاية من تحقيق انتشار تجاري أوسع.

وتركِّز المؤسسة أيضا على مُسرِّعات الأعمال، وهي منظمات تقدِّم خدمات بناء القدرات لمساعدة الشركات الناشئة على التوسُّع واجتذاب الاستثمارات.

وتمثل مُسرِّعات الأعمال في الغالب خطوة أولى بالنسبة لرواد الأعمال في أفريقيا الذين تساندهم المؤسسة من خلال صناديق التمويل الأولي، والاستثمارات المباشرة، وصناديق رأس المال المخاطر.

وكشفت بحوث أجرتها المؤسسة مؤخراً أن مُسرِّعات الأعمال أسهمت في السابق بالفعل في زيادة فجوة التمويل بين رائدات الأعمال ونظرائهن من الرجال في بلدان الأسواق الصاعدة، حيث تساعد عادةً الشركات الناشئة التي يرأسها رجال على تعبئة عدد أكبر بكثير من أسهم رأس المال مقارنةً بالشركات التي ترأسها نساء. وبالتوازي مع ذلك وللتصدي لهذه الفجوة التمويلية التي تعاني منها رائدات الأعمال في بلدان الأسواق الصاعدة، أطلقت المؤسسة برنامج ScaleX لتحفيز مُسرِّعات الأعمال على مساعدة رائدات الأعمال على التغلُّب على التحيُّز الممارَس ضدهن وتعبئة المزيد من الاستثمارات في أسهم رأس المال. ويسعى هذا البرنامج، خلال مرحلته التجريبية الأولى، إلى حفز استثمارات جديدة بقيمة 40 مليون دولار في أسهم رأسمال الشركات الناشئة التي ترأسها نساء.

الصورة: رواد الأعمال الأفارقة – هدف رئيسي لمساندة المؤسسة.

مؤسسة التمويل الدولية في أفريقيا

60
عاماً من العمل

10 مليارات دولار
مليارات دولار إجمالي قيمة ارتباطات محفظة الاستثمار

4 مليارات دولار
مليارات دولار تمت تعبئتها من خلال قروض مشتركة

366
جهة متعاملة مع استثمارات المؤسسة في 43 بلداً

267
مشروعاً للخدمات الاستشارية جاري تنفيذها في قرابة 40 بلداً

78
عملية مشاركة مع الحكومات في تطبيق إصلاحات تنظيمية لدعم القطاع الخاص

12
مشروعاً للتصدي لجائحة كورونا جاري تنفيذها بالتعاون مع الجهات المتعاملة مع المؤسسة وأخرى قيد الإعداد

قوة الشراكات

يكمن الالتزام بتعميق التعاون، سواء داخل مجموعة البنك الدولي أو مع المؤسسات الإنمائية الأخرى، في صميم عمل المؤسسة لتعزيز فاعليتها. وتفوق الاحتياجات التمويلية لعمليات التنمية بدرجة هائلة ما يمكن أن تقدِّمه المؤسسة، وبالاشتراك مع الآخرين تستطيع المؤسسة تحقيق ما هو أكثر بكثير مما يمكن أن تحققه بمفردها.

ويجمع **برنامج أسواق رأس المال المشترك** لمجموعة البنك الدولي، وهو إحدى اللبنات الأساسية الأولى في إستراتيجية "المؤسسة 3.0"، بين الخدمات الاستشارية للبنك الدولي واستثمارات المؤسسة بهدف تحسين الاستفادة من موارد أسواق السندات والأسهم المحلية لتوفير المزيد من التمويل بالعملة المحلية واجتذاب رؤوس الأموال من الأسواق العالمية العميقة للمساعدة في تلبية الاحتياجات الإنمائية المحلية. ويُوجَّه هذا التمويل نحو تحقيق أجندة تركِّز بصورة أكبر على التنمية مثل مساندة الإسكان ميسور التكلفة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية، والتمويل الأخضر.

ومنذ إطلاق برنامج أسواق رأس المال المشترك، نفَّذت المؤسسة في البلدان ذات الأولوية وحدها مشروعات استثمارية بقيمة تتجاوز 530 مليون دولار وإصدارات لسندات بالعملات المحلية شملت بعض المنتجات وفئات الأصول بقيمة تزيد على 150 مليون دولار والتي تُعد من الأولويات بالنسبة لخدمات البنك الدولي الاستشارية المتعلقة بأسواق رأس المال وكذلك الأنشطة الاستثمارية للمؤسسة. وتمت تعبئة 74 مليون دولار إضافية من خلال البرنامج.

وفي هذا العام على سبيل المثال، ساعد البرنامج في إطلاق مبالغ كبيرة من التمويل الجديد بالعملة المحلية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في كوت ديفوار. وأتى ذلك من خلال معاملة غير مسبوقة: أول عملية توريق للقروض يقوم بها بنك تجاري في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا المكوَّن من ثمانية بلدان. وكانت المؤسسة مستثمراً رئيسياً في عملية التوريق التي أجراها بنك إن إس آي إيه (NSIA Banque)، بقيمة تعادل 67 مليون دولار، في سوق أبيدجان الإقليمية، وذلك بمساندة من برنامج العملات المحلية لنافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

ويعود الفضل في إطلاق برنامج أسواق رأس المال المشترك إلى مساندة ودعم حكومات أستراليا وألمانيا واليابان ولكسمبرغ وهولندا والنرويج وسويسرا.

طالع المزيد عن شركاء المؤسسة وممولِيها، بما في ذلك تعهدات شركائها في مجال التنمية، في الصفحات 101-104.

التعاون مع مؤسسات التمويل الإنمائي

تتعاون المؤسسة مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى على إعداد نماذج مبتكرة لزيادة تأثيرها في خمسة بلدان منخفضة الدخل وهشة ومتأثرة بالصراعات على أساس تجريبي، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ومدغشقر ونيبال وسيراليون.

وأعدت المؤسسة الاتفاقية الإطارية للتعاون المشترك لتوفير هيكل لزيادة التعاون فيما بين مؤسسات التمويل الإنمائي. وقد وقّعت مؤسسة بروباركو، وهي الذراع المعني بتمويل القطاع الخاص في الوكالة الفرنسية للتنمية، والمؤسسة الألمانية للاستثمار والتنمية على هذه الاتفاقية. وتبني الاتفاقية على أُطر الشراكة القائمة، مثل اتفاقية التعاون الرئيسية للمؤسسة، لتغطية مجموعة من مجالات التعاون الجديدة من بينها مشروعات التعاون التجريبية مع مؤسسات التمويل الإنمائي على مستوى البلدان. لكن في ظل ما أبرزته أزمة جائحة كورونا من حجم ونطاق المساندة التي يحتاج إليها القطاع الخاص على مستوى العالم، جرى التوسع في الاتفاقية الإطارية لتشمل تسهيل التعاون في مجالات التصدي لهذه الجائحة.

وتقدِّم الاتفاقية الإطارية إرشادات حول نهج العمل التمهيدي لتطوير وإعداد المشروعات بالاشتراك مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى وتشجِّع زيادة التعاون المتبادل في ترتيبات التمويل المشترك للمشروعات، مما يتيح للمؤسسة وشركائها إمكانية تقديم استجابات أسرع وأكثر مرونة لمواجهة التحديات الناشئة عن الأسواق الوليدة والجائحة. ومن المتوقَّع أن تشجِّع هذه الاتفاقية تطوير أنشطة العمل التمهيدي بهدف زيادة مجموعة المشروعات القابلة للتمويل التي يقوم عليها الاستثمار والنمو الاقتصادي المستدام للقطاع الخاص.

ويشمل شركاء المؤسسة لمشروعات التعاون التجريبية مع مؤسسات التمويل الإنمائي: مؤسسة بروباركو، ومجموعة سي دي سي وهي مؤسسة للتمويل الإنمائي في المملكة المتحدة، وصندوق الاستثمار السويسري للأسواق الصاعدة، والبنك الأفريقي للتنمية، ومؤسسة التمويل الأفريقية.

الصورة: نيبال هي أحد البلدان التي تتعاون فيها مؤسسة التمويل الدولية مع مؤسسات التمويل الإنمائي الأخرى من أجل زيادة التأثير المتحقق.

العمل على تنفيذ النهج التعاقبي

تعمل مجموعة البنك الدولي على تسريع وتيرة تنفيذ النهج التعاقبي، وهو إطار لإعطاء الأولوية لحلول القطاع الخاص للتصدي للتحديات الإنمائية حيثما أمكن، واستخدام موارد القطاع العام بالشكل الأمثل. ويشترط هذا الإطار أن تقوم فِرَق العمل التابعة لمجموعة البنك الدولي بالعمل أولاً على معالجة العقبات المتعلقة بالسياسات واللوائح التنظيمية أمام استثمارات القطاع الخاص، وذلك قبل استخدام موارد القطاع العام لتمويل الاستثمارات. وفيما يلي بعض الأمثلة من السنة المالية 2020:

- **في كينيا،** نفَّذ البنك الدولي عملية لأغراض سياسات التنمية بقيمة مليار دولار بعدما وافقت الحكومة على إجراء إصلاحات جديدة للسياسات تستفيد منها الأسر المعيشية منخفضة الدخل استفادةً مباشرةً. ومهّدت هذه الخطوات الطريق أمام المؤسسة لتمويل معاملات القطاع الخاص واجتذاب استثمارات جديدة منه في قطاعي الإسكان ميسور التكلفة وتمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

- **في كوت ديفوار،** وهي بلد يعاني من نقص إمدادات الكهرباء، ساعد تعاون مماثل بين البنك الدولي والمؤسسة الحكومة على إصلاح قطاع الكهرباء، مما جعله أكثر قابلية للتمويل ومكَّن المؤسسة من تمويل وتعبئة استثمارات لإنشاء محطتين كبيرتين للكهرباء.

ويُعد الإطار التعاقبي أيضا أداة قيّمة في توجيه مساندة مجموعة البنك الدولي لمواجهة جائحة كورونا وبناء عالم أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات. وقد اتفقت فِرَق القطاع المالي في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على بروتوكول يعطي الأولوية في استخدام التسهيلات والضمانات الائتمانية للوسطاء الماليين من القطاع الخاص قبل اللجوء للجهات التابعة للقطاع العام، مما يزيد من مستوى الكفاءة ويوفِّر موارد القطاع العام الشحيحة لأغراض أخرى.

القيادة الفكرية

تلتزم المؤسسة **بإعادة تعريف تمويل التنمية** وفقاً للأفكار الأساسية التي تقوم عليها إستراتيجيتها "3.0" والمتمثلة في تهيئة الأسواق، والعمل التمهيدي لإعداد مشروعات قابلة للتمويل وتخفيف مخاطرها، وحشد مستثمري القطاع الخاص وتحفيزهم على دخول الأسواق لدعم النمو وخلق الوظائف.

- **قيادة تحرُّك العمل التمهيدي:** في الوقت الحالي، لا توجد مشروعات قابلة للتمويل في الأسواق الصاعدة تكفي للتصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان. وتعمل المؤسسة بشكل تمهيدي مع شركائها على إعداد مجموعات من المشروعات ستجذب مستثمري القطاع الخاص لدخول أسواق جديدة فضلاً عن تشجيعهم على العودة إلى الأسواق التي ربما تراجعت بها الاستثمارات بسبب جائحة كورونا وعوامل أخرى. وشهدت هذه السنة المالية توجيه المؤسسة كامل طاقتها من أجل دفع تبني أجندتها الخاصة بالعمل التمهيدي وتنفيذها بشكل كامل والتي تُعد بالغة الأهمية لمستقبل البلدان المتعاملة مع المؤسسة. وقادت هذه الجهود فرقة عمل المؤسسة المعنية بالابتكار وتنفيذ العمل التمهيدي التي عملت بشكل سريع على رفع الوعي وزيادة القدرات من خلال تثقيف وتدريب الموظفين الحاليين والمُعيَّنين الجدد لأغراض العمل التمهيدي والبالغ عددهم 233. وبذلت الفرقة جهوداً من بينها العمل بنجاح مع فِرَق الصناعات والمناطق التابعة للمؤسسة على تنفيذ خطة تعيين شاملة لسرعة دمج مواهب العمل التمهيدي. وسعت المؤسسة أيضا إلى إطلاق الحوار بشأن نهج العمل التمهيدي مع شركائها داخل مجموعة البنك الدولي وخارجها، وتتوقع المؤسسة تعميق هذا الحوار في السنوات القادمة.

- **دفع الزخم بشأن الاستثمار المؤثر:** بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء من القطاع الخاص، قادت المؤسسة إطلاق المبادئ التشغيلية لإدارة الأثر، وهي عبارة عن إطار يرسم خطاً فاصلاً بين الاستثمار المؤثر، أي الاستثمار بقصد وضع سياسة محددة يمكن قياس تأثيرها، والأشكال الأخرى للاستثمار المستدام والمسؤول. وفي نهاية السنة المالية 2020، وقَّع 101 مستثمر على هذه المبادئ، وهو ما يمثل خطوة مهمة في تعبئة القطاع الخاص لتمويل التنمية. ويعمل المُوقِّعون، الذين ينتمون إلى 26 بلداً في خمس قارات، على ضبط أنظمة قياس الأثر وفق مجموعة أساسية مشتركة من المقاييس ستؤدي إلى تحسين قدرة المستثمرين على المقارنة بين أداء مختلف الصناديق والمؤسسات من حيث الأثر المتحقق. ويجب على المُوقِّعين الإفصاح سنوياً عن مدى اتساق أنظمة إدارة الأثر لديهم مع المبادئ التشغيلية واتباع إجراءات التحقُّق المستقل بانتظام. ووفقاً لتقرير أصدرته المؤسسة هذا العام بعنوان *"الأثر المتنامي- رؤى جديدة عن ممارسة الاستثمار المؤثر"*، يُقدَّر حجم سوق الاستثمار المؤثر بنحو 2.1 تريليون دولار.

يتجاوز عمل المؤسسة نطاق الاستثمار وتقديم الخدمات الاستشارية: فهي تبلور الأفكار والرؤى حول تنمية القطاع الخاص.

- **إدارة حوار حول سبل ضمان مشاركة المرأة الكاملة في سوق العمل:** بالنسبة للعديد من النساء، يمثل توفير رعاية للأطفال موثوق بها وميسورة التكلفة شرطاً أساسياً للمشاركة في القوى العاملة بشكل كامل. ويقدِّم تقرير *"معالجة رعاية الأطفال: دليل لرعاية الأطفال التي يدعمها رب العمل"* نصائح إرشادية لأرباب العمل حيث يتناول الجوانب المختلفة لرعاية الأطفال التي يدعمها أرباب العمل، بما في ذلك الجودة والاستدامة المالية وقياس النتائج. كما تقدِّم مذكرة مصاحِبة، صدرت في أبريل/نيسان 2020، إرشادات جيدة التوقيت لأرباب العمل حول كيفية توفير خدمات رعاية الأطفال خلال جائحة كورونا. ويعرض كتاب "الرواد" الذي نشرته المؤسسة 20 صورة لقيادة الأعمال النسائية في الأسواق الصاعدة والوليدة. ويلهم هذا الكتاب النساء للوصول إلى أعلى المستويات المهنية ويقدِّم المبررات الاقتصادية للاستثمار في مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء.

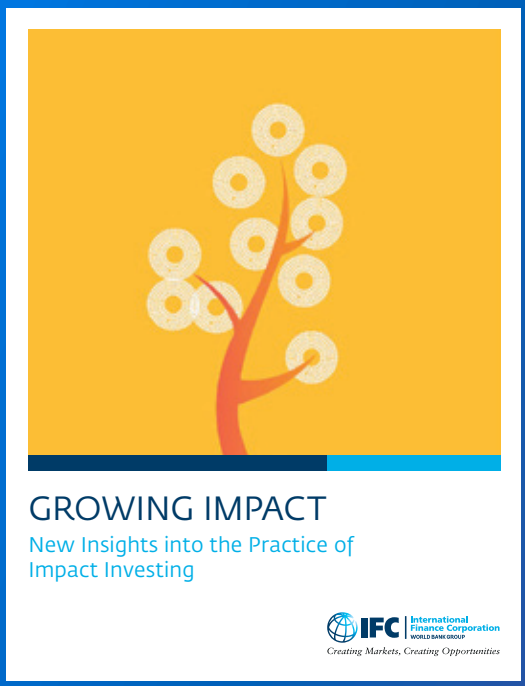

الصور: تقريران عن القيادة الفكرية أصدرتهما المؤسسة مؤخراً تناولا الاستثمار المؤثر (يساراً) والمساواة بين الجنسين في الأسواق الصاعدة والوليدة (يميناً).

- **تحويل التركيز إلى الاستثمار في المباني الخضراء:** البناء الأخضر هو إحدى أكبر فرص الاستثمار في السنوات العشر القادمة. ورغم أن العديد من التقارير أشارت إلى المبررات البيئية والأخلاقية لتنمية سوق المباني الخضراء، فإن تقريراً أصدرته المؤسسة عام 2019 أشار إلى المبررات التجارية حيث تناول ذلك من منظور يركِّز على القطاع الخاص. ووفقاً لتقرير *"المباني الخضراء: خطة أولية بشأن التمويل والسياسات لبلدان الأسواق الصاعدة"*، ستوفِّر المباني الخضراء فرصا استثمارية بقيمة 24.7 تريليون دولار في بلدان الأسواق الصاعدة بحلول عام 2030، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة تحقيق التنمية المستدامة. ويستند هذا التقرير، الذي تم إصداره بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف)، إلى خبرة المؤسسة التي تمتد لقرابة عشر سنوات في مجال الاستثمار في المباني الخضراء.
- **إثراء استجابة القطاع الخاص للتصدي لجائحة كورونا:** قدَّمت المؤسسة تحليلات للعمليات بالقطاعات وتوصيات للتصدي للأزمة في العديد من الصناعات بما في ذلك البنية التحتية والخدمات اللوجستية والاستثمار المباشر. وتقدِّم هذه الملاحظات القطاعية تحليلاً موجزاً لتأثير الجائحة على القطاعات المختلفة وتقترح خطوات محددة يمكن أن يتخذها القطاع الخاص للإسهام في التصدي لهذه الأزمة العالمية بشكل فعّال.

التنوع والشمول

التسامح والكرامة وإتاحة الفرص للجميع.

تقع هذه المفاهيم في صميم رسالة المؤسسة وتجعلها أكثر قوة: تزيد فعالية عمل المؤسسة بسبب تنوُّع الخبرات والآراء داخلها.

نرحب بالاختلافات داخل المؤسسة سواء في الجنسية، أو نوع الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الأصل الإثني، أو السن، أو التوجه الجنسي، أو الإعاقة. فهي تساعدنا على بناء بيئة عمل تعكس ملامح الجهات المتعاملة معنا التي نخدمها والعالم الذي نعيش فيه. ولهذا، فإننا نقدِّر ونحترم جميع الموظفين بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الخلفية أو المسمَّى الوظيفي.

في السنوات الأخيرة، أحرزت المؤسسة تقدُّماً ملموساً في بناء قوة عمل أكثر تنوُّعاً، ليس فقط من حيث السمات الواردة أعلاه بل أيضا من حيث أنواع مجموعات المهارات المتوفِّرة لدى المؤسسة. ويضم جهاز الموظفين الآن المزيد من خبراء الاقتصاد والصناعة وغيرهم ممن يعززون قدرة المؤسسة على صياغة الأسئلة وإيجاد الحلول في مجال تنمية القطاع الخاص في خضم التغيُّر السريع الذي يميِّز عالمنا الآن. ومع استمرار المؤسسة في النمو والتطوُّر، سيظل موظفوها أعظم ما تمتلكه.

وتستفيد أنشطة العمل اليومية للمؤسسة كثيراً من التفاعل بين مجموعات الموظفين المختلفة، ومن بينها مجموعات موارد الموظفين الخاصة بالنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً، وجيل الألفية، والمنحدرين من أصول أفريقية، وذوي الإعاقة. وتساعد هذه المجموعات المؤسسة على بناء ثقافة في أماكن العمل تقوم على احتواء الجميع، مما يقوي الشعور بروح المجتمع الواحد. وتشمل أوجه التقدُّم التي تم إحرازها مؤخراً: معالجة الملاحظات التقييمية الناتجة عن إجراء مقابلات إنهاء العمل مع القيادات النسائية، وإعطاء دروس في القيادة للموظفين، والتأثير على سياسة عطلة الوالدين والمزايا التأمينية لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً، وعقد دورات تدريبية وحلقات عمل، والتأكيد على التنوُّع عند تعيين متدربين.

التقدُّم المحرز على صعيد التنوُّع

مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى[1]

السنة المالية 2016: **%10.5**

السنة المالية 2020: **%13.7**

موظفات فنيات في الدرجة الوظيفية F فأعلى

السنة المالية 2016: **%45.7**

السنة المالية 2020: **%49.4**

المديرات

السنة المالية 2016: **%34.8**

السنة المالية 2020: **%39.3**

مديرون من بلدان المجموعة الثانية[2]

السنة المالية 2016: **%40.6**

السنة المالية 2020: **%43.2**

1. الوظائف المتخصصة
2. مديرون كانوا يحملون جنسيات بلدان لم تعرِّف نفسها على أنها مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية وقت الانضمام إلى مجموعة البنك الدولي

معايشة قيم المؤسسة

الصورة:
#شعار إنهاء_العنصرية على المقر الرئيسي للمؤسسة في واشنطن العاصمة.

تسلِّط الاحتجاجات العالمية المناهضة للعنصرية الضوء على تحدٍ صعب يواجهه العالم. فهي تذكِّرنا بالقيم الأساسية للمؤسسة: **النزاهة والإنصاف والشجاعة.**

وتمثل هذه القيم الأساسية جوهر رسالة المؤسسة الرامية إلى خلق الفرص، بما في ذلك توفير وظائف أفضل، للأشخاص الأشد فقراً. وتزيد هذه القيم أيضا من قوة المؤسسة. وتتمتع المؤسسة بقدر أكبر من المعارف والأفكار المتبصرة بسبب التزامها بالتنوُّع وتقدير كل فرد فيها للآخر بغض النظر عن الجنسية، أو الخلفية، أو العرق، أو الدين، أو نوع الجنس، أو التوجُّه الجنسي.

لكن المؤسسة تستطيع أن تقوم بأكثر من ذلك بكثير للتصدي للعنصرية.

وكخطوة أولى، تشارك المؤسسة بشكل كامل في فرقة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بمكافحة العنصرية، وهي جهد جديد ناتج عن واقع لم يعُد بإمكاننا تجاهله ويتعيَّن علينا العمل معاً لتغييره. وتتولى فرقة العمل هذه، التي أنشأها رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس في يونيو/حزيران 2020 ويقودها النائب الأول للرئيس والمستشار القانوني العام ساندي أوكورو، معالجة القضايا المتعلقة بالعنصرية داخل مؤسستنا وبرامجنا والبلدان التي تعمل فيها المؤسسة. وستحدد توصياتها مساراً للتغيير الذي ترغب المؤسسة في رؤيته من أجل تحسين عمل مجموعة البنك الدولي ومن أجل عمل المؤسسة حول العالم.

جوائز عالمية 2020

جائزة أفضل استثمار مؤثر	لمساهمة المؤسسة في مجال الاستثمار المؤثر **جوائز التدويل والتنمية من المؤسسة الإسبانية للتمويل الإنمائي *(كوفيديس)***
جائزة أفضل وكالة دولية لهذا العام	في آسيا والمحيط الهادئ ***جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA***
جائزة أفضل اتفاق متعدد الأطراف لهذا العام	لتمويل مشروع شركة "غينيا ألومينا كوربوريشن" لتعدين البوكسيت بقيمة 1.5 مليار دولار في غينيا ***مشروع التمويل الدولي (PFI)***
جائزة أفضل مبادرة لهذا العام	لتوسيع برنامج السندات الاجتماعية لمؤسسة التمويل الدولية ليشمل المستثمرين الأفراد بما في ذلك المغتربون ***إنفايرنمنتال فاينانس***
جائزة أفضل اتفاق للطاقة الكهرومائية في آسيا والمحيط الهادئ لهذا العام	لمشروع تنمية الطاقة الكهرومائية على نهر تينا في جزر سليمان *(انظر الصفحة 62)* ***IJGLOBAL***
جائزة أفضل اتفاق أوروبي في مجال النفايات لهذا العام	لمشروع بلغراد لمعالجة النفايات البلدية والتخلُّص منها في صربيا *(انظر الصفحة 72)* ***IJGLOBAL***

تلقت مؤسسة التمويل الدولية والجهات المتعاملة معها أكثر من 30 جائزة مرموقة هذا العام، مما يبرز إنجازاتها في مجموعة واسعة من المجالات.

الجوائز العالمية

على الصعيد العالمي

جائزة أفضل اتفاق للاستثمار ذي المسؤولية الاجتماعية لهذا العام
للسندات المسجَّلة لمؤسسة التمويل الدولية، ألمانيا
جوائز MTN

جائزة أفضل راع عالمي لهذا العام
لشركة أكوا باور التي تستثمر فيها مؤسسة التمويل الدولية عن معاملاتها الرائدة في مجال الطاقة الشمسية
مشروع التمويل الدولي

جائزة أفضل مستثمر عالمي لهذا العام
لمؤسسة ميريديام المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية عن استثماراتها الكبيرة في بلدان الأسواق الصاعدة ومن بينها توسيع محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في السنغال
مشروع التمويل الدولي

جائزة النساء المتميزات في قطاع النقل لعام 2020
تكريماً **لأليكسا روسكو** كبيرة مسؤولي الاقتصاد الرقمي بمجموعة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين في مؤسسة التمويل الدولية، و **أدريانا ماريا إفتيمي**، مسؤولة عمليات أولى بالمؤسسة.
مبادرة النقل الحضري التحوُّلية و**شبكة النساء يحشدن النساء**

جائزة شخصية العام **لدينيس أودارو**، رئيسة علاقات المستثمرين في مؤسسة التمويل الدولية
إنفايرنمنتال فاينانس

قائمة "أفضل 30 شخصية مؤثرة تحت سن الثلاثين"
تكريماً **لصوفي بيترز**، محللة علاقات المستثمرين، مؤسسة التمويل الدولية
مؤتمر الاستثمار المستدام والمسؤول

جائزة أفضل تقرير سنوي لمؤسسة دولية للتنمية والتمويل (برونزية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز ARC

جائزة أفضل تقرير سنوي لمنظمة غير ربحية (ذهبية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز ستيفي الأمريكية

جائزة أفضل تقرير سنوي لمنظمة غير ربحية (فضية)
عن التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية
جوائز ستيفي الدولية

جوائز إقليمية

شرق آسيا والمحيط الهادئ

جائزة أفضل مشروع مراعٍ للبيئة لهذا العام
للسندات الخضراء التي أصدرتها شركة إيه سي إنيرجي - الفلبين (AC Energy)، المتعاملة مع المؤسسة
جوائز أصول البنية التحتية الممتازة AAA في آسيا

جائزة أفضل محرِّر
لتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع الصندوق الحكومي الياباني لاستثمار معاشات التقاعد ومجموعة البنك الدولي في إدماج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية في الاستثمار ذي الدخل الثابت
جوائز MTN-i في آسيا والمحيط الهادئ

جائزة أفضل اتفاق للاستثمار ذي المسؤولية الاجتماعية/أخضر لهذا العام
لسلسلة مؤسسة التمويل الدولية من السندات الاجتماعية المربوطة بالعملة مع ميتسوبيشي يو إف جي، اليابان
جوائز MTN-i Uridashi

قائمة أكثر 50 شخصية مؤثرة في مجال مراكز البيانات والحوسبة السحابية في آسيا والمحيط الهادئ
تكريماً **لكارلوس كاتسويا**، رئيس مسؤولي الاستثمار في مؤسسة التمويل الدولية، سنغافورة
داتا إيكونومي

جائزة بطل الصناعة لهذا العام
لبنك BDO Unibank Inc لإصدار سنده الأخضر في الفلبين بتمويل من مؤسسة التمويل الدولية
جوائز التميُّز المؤسسي والاستدامة في آسيا

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء في آسيا والمحيط الهادئ لهذا العام
للتمويل المشترك من مؤسسة التمويل الدولية لمشروع رياو لتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، إندونيسيا
بروكسيمو

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء في أمريكا اللاتينية لهذا العام
لمشروع GNA I المتكامل لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى كهرباء، البرازيل
بروكسيمو

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جائزة أفضل اتفاق لمصادر الطاقة المتجددة لهذا العام
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمزرعة رياح غرب بكر التابعة لشركة ليكيلا باور المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، مصر
إنفراستركشر إنفستر

جنوب آسيا

جائزة أفضل اتفاق للكهرباء لهذا العام
لمؤسسة التمويل الدولية عن دورها كراعٍ ومُقرِض لشركة تنمية المياه والطَّاقة في نيبال

جوائز أصول *البنية التحتية* الممتازة AAA في آسيا

جائزة أفضل اتفاق للطاقة الكهرومائية في آسيا والمحيط الهادئ لهذا العام
لمشروع محطة تريشولي 1- العلوية للطاقة الكهرومائية، نيبال
بروكسيمو

جائزة أفضل اتفاق للطاقة المتجددة لهذا العام
لمؤسسة التمويل الدولية عن دورها كأحد المقرضين الدوليين لبرنامج Super Six لطاقة الرياح، باكستان
***جوائز أصول البنية التحتية* الممتازة AAA في آسيا**

جائزة أفضل مستثمر لهذا العام
للاستثمار المباشر لشركة كيوب هاي ويز، التي تستثمر فيها مؤسسة التمويل الدولية، عن مشروعاتها في مجال الطرق والطرق السريعة، الهند
***جوائز أصول البنية التحتية* الممتازة AAA في آسيا**

جائزة أفضل اتفاق لطاقة الرياح على اليابسة في آسيا والمحيط الهادئ لهذا العام
لبرنامج Super Six لطاقة الرياح، باكستان
IJ Global

أفريقيا جنوب الصحراء

قائمة أكثر 50 شركة ابتكاراً في العالم
تكريماً لشركة تويغا فودز المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، كينيا
فاست كامبني

جائزة أفضل اتفاق أفريقي لمصادر الطاقة المتجددة لهذا العام
لمشروعات الطاقة الشمسية في كاهون وتوبا، السنغال
IJ Global

جائزة أفضل مدير لصناديق الاستثمار لهذا العام
في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمؤسسة ميريديام المتعاملة مع مؤسسة التمويل الدولية، وهي أحد الرعاة الرئيسيين لتوسيع محطات توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، السنغال
إنفراستركشر إنفستر

جائزة أفضل اتفاق أفريقي للتعدين لهذا العام
لمشروع البوكسيت الخاص بشركة غينيا ألومينا كوربوريشن، غينيا
IJ Global

جائزة أفضل اتفاق للتعدين في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لهذا العام
لمشروع البوكسيت الخاص بشركة غينيا ألومينا كوربوريشن، غينيا
بروكسيمو

استعراض أهم الأحداث التي شهدتها المؤسسة خلال العام

في السنة المالية 2020، استثمرت المؤسسة 22 مليار دولار، منها 10.8 مليارات دولار تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين. وساعد نهج المؤسسة الشامل الشركات على التحلي بروح الابتكار وبناء قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي، وخلق فرص عمل أفضل.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

4 مليارات

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

أوروبا وآسيا الوسطى

2.5 مليار

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

7.1 مليارات

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مليار

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

جنوب آسيا

2.7 مليار

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

أفريقيا جنوب الصحراء

4.6 مليارات

دولار

من ارتباطات الاستثمار طويلة الأجل

أبرز ملامح الأداء المالي

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران[1]

2016	2017	2018	2019	2020	
(33)	1,418	1,280	93	(1,672)	صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية
330	101	80	—	—	المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية
296	1,523	1,360	93	(1,672)	(الخسائر) الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية
90,434	92,254	94,272	99,257	95,800	مجموع الأصول
37,356	40,519	42,264	43,462	41,138	صافي القروض والاستثمارات في أسهم رأس المال وسندات الديون
13,664	14,658	14,573	13,113	10,366	القيمة التقديرية العادلة للاستثمارات في أسهم رأس المال

النسب الرئيسية

%0.0	%1.6	%1.4	%0.1	%(1.7)	العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%(0.1)	%5.9	%5.0	%0.3	%(6.3)	العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها)
%85	%82	%100	%104	%96	الاستثمارات النقدية والسائلة كنسبة مئوية من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية
2.8:1	2.7:1	2.5:1	2.2:1	2.2:1	نسبة الديون إلى أسهم رأس المال
19.2	19.4	20.1	21.8	20.3	إجمالي الموارد اللازمة (بمليارات الدولارات)
22.5	23.6	24.7	27.8	28.2	إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)
%7.4	%6.1	%5.1	%4.7	%6.3	إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات

1. النتائج المالية في عامي 2020 و 2019 غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر بالفترات السابقة بسبب تطبيق معيار محاسبي جديد. يرد شرح كامل عن هذا التغيير والآثار التي تنشأ عنه في القسم المعنون "مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة والقوائم المالية الموحدة". ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على الموقع: http://www.ifc.org/FinancialReporting.

للمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موجز الأداء المالي في الصفحة 120.

أبرز عمليات المؤسسة

بملايين الدولارات في السنوات المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران

	2020	2019	2018	2017	2016
ارتباطات عمليات استثمار طويلة الأجل					
لحساب المؤسسة الخاص	11,135	8,920	11,629	11,854	11,117
عدد المشروعات	282	269	366	342	344
عدد البلدان	67	65	74	75	78
تعبئة الموارد[1]	10,826	10,206	11,671	7,461	7,739
القروض المشتركة	4,989	5,824	7,745	3,475	5,416
مبادرات المؤسسة وغيرها	3,370	2,857	2,619	2,207	1,054
صناديق شركة إدارة الأصول	50	388	263	531	476
تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية[2]	2,417	1,137	1,044	1,248	793
إجمالي ارتباطات عمليات الاستثمار	21,961	19,126	23,301	19,316	18,856
مدفوعات الاستثمار					
لحساب المؤسسة الخاص	10,518	9,074	11,149	10,355	9,953
القروض المشتركة	2,231	2,510	1,984	2,248	4,429
إجمالي مدفوعات الاستثمار	12,749	11,584	13,133	12,602	14,382
إجمالي استثمارات المحفظة[3]					
عدد الشركات	1,880	1,930	1,977	2,005	2,006
لحساب المؤسسة الخاص	58,650	58,847	57,173	55,015	51,994
القروض المشتركة	16,161	15,787	16,210	16,047	16,550
مجموع استثمارات المحفظة	74,811	74,635	73,383	71,062	68,544
التمويل قصير الأجل					
الارتباطات السنوية[4]	6,473	3,256	3,435	3,185	2,807
الخدمات الاستشارية					
نفقات برامج الخدمات الاستشارية	274.4	295.1	273.4	245.7	220.6
حصة البرنامج في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[5]	%57	%59	%57	%63	%62

1. تشير "تعبئة الموارد الأساسية" - إلى التمويل المقدم من جهات أخرى غير المؤسسة أو ترتيبات المشاركة في تحمل المخاطر التي يتم الدخول فيها على أساس تجاري نتيجة للمشاركة النشطة والمباشرة للمؤسسة لمنفعة إحدى الجهات المتعاملة معها. يُستبعد مبلغ 1163 مليون دولار من تحويلات المخاطر غير الممولة المحسوبة تحت الحساب الخاص بالمؤسسة.
2. تشتمل تعبئة الموارد عبر الخدمات الاستشارية على تمويل خاص من الغير تمت تعبئته من أجل شراكات بين القطاعين العام والخاص نتيجة للدور الذي قامت به المؤسسة كمستشار رئيسي للمعاملات. وهي تشمل أيضا خدمات تمويل الشركات، وهو شكل من أشكال تعبئة الموارد التي أُعتمدت مؤخرا، للمشروعات التي قدمت فيها المؤسسة خدمات استشارية للمعاملات لمساعدة الجهات المتعاملة معها من القطاع الخاص على التوسع في أسواق جديدة، وتنويع عملياتها وإعادة هيكلتها، واجتذاب مستثمرين جدد في أسهم رأس المال.
3. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة. واعتبارا من الأول من يوليو/تموز 2018، ولاستيعاب التغير في المعايير المحاسبية التي تؤثر على طريقة إبلاغ المؤسسة عن حيازاتها من الاستثمارات في أسهم رأس المال، استحدثت المؤسسة مصطلح استثمارات المحفظة، الذي يستخدم القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، بدلا من الرصيد المدفوع والمستحق. ولذا، فإن استثمارات المحفظة لحساب المؤسسة الخاص للسنة المالية 2019 فصاعدا غير قابلة للمقارنة بالسنوات السابقة على نحو مباشر.
4. اعتبارا من السنة المالية 2020، تقوم المؤسسة بتتبع الارتباطات السنوية بدلا من تتبع متوسط الرصيد غير المسدد (المستحق). وأرقام السنوات المالية 2016 - 2019 هي عبارة عن متوسط الرصيد غير المسدد. ويشمل التمويل قصير الأجل برنامج تمويل التجارة العالمية (GTFP) وبرنامج تمويل موردي التجارة العالمية (GTSF).
5. جميع الإشارات الواردة في هذا التقرير فيما يتعلق بنسب نفقات برامج الخدمات الاستشارية في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات تستبعد المشروعات العالمية.

ارتباطات طويلة الأجل في السنة المالية 2020

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2020

المجموع	11,135	%100.00

حسب الصناعات

الأسواق المالية	5,801	%52.10
البنية التحتية	1,415	%12.71
الصناعات الزراعية والغابات	1,054	%9.46
صناديق الاستثمار	816	%7.33
الصحة والتعليم	667	%5.99
الصناعات التحويلية	664	%5.96
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	635	%5.70
الموارد الطبيعية[1]	62	%0.56
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	21	%0.19

حسب المناطق[2]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,165	%28.42
شرق آسيا والمحيط الهادئ	2,490	%22.36
أفريقيا جنوب الصحراء	2,188	%19.65
أوروبا وآسيا الوسطى	1,345	%12.08
جنوب آسيا	1,314	%11.80
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	617	%5.54
على الصعيد العالمي	17	%0.15

حسب المنتجات

القروض[3]	9,509	%85.40
أسهم رأس المال[4]	992	%8.91
الضمانات	550	%4.94
منتجات إدارة المخاطر	85	%0.76

إجمالي استثمارات المحفظة في السنة المالية 2020[5]

المبالغ بملايين الدولارات، لحساب المؤسسة الخاص في 30 يونيو/حزيران 2020

المجموع	58,650	%100

حسب الصناعات

الأسواق المالية	22,824	%39
البنية التحتية	10,689	%18
صناديق الاستثمار	5,069	%9
الصناعات التحويلية	4,215	%7
الصناعات الزراعية والغابات	3,969	%7
السياحة وتجارة التجزئة والعقارات	2,950	%5
تمويل التجارة	2,866	%5
الصحة والتعليم	2,785	%5
الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات	1,653	%3
الموارد الطبيعية[1]	1,631	%3

حسب المناطق[6]

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12,085	%21
شرق آسيا والمحيط الهادئ	9,932	%17
جنوب آسيا	9,876	%17
أفريقيا جنوب الصحراء	9,736	%17
أوروبا وآسيا الوسطى	7,769	%13
على الصعيد العالمي	5,401	%9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3,852	%7

1. تشتمل على أنشطة المؤسسة في مجالات النفط والغاز والتعدين.
2. المبالغ تشمل حصص المناطق من الاستثمارات المصنفة رسمياً باعتبارها مشروعات عالمية.
3. يشمل منتجات من نوع القروض وأشباه القروض.
4. يشمل منتجات من نوع أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال.
5. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.
6. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.

ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2020 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي

الفئة	الارتباطات (بملايين الدولارات)	عدد المشروعات الجديدة
أ	891	13
ب	3,438	111
ج	55	16
الوساطة المالية[7]	10	0
الوساطة المالية-1	34	1
الوساطة المالية-2	4,714	84
الوساطة المالية -3	1,992	57
المجموع	**11,135**	**282**

7. تسري فئة الوساطة المالية على الارتباطات الجديدة الخاصة بالمشروعات التي كانت قائمة في السابق.
للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن تعريفات الفئات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/escategories.

أكبر استثمارات لمؤسسة التمويل الدولية حسب البلدان[8]

في 30 يونيو/حزيران 2020 (استناداً إلى حساب المؤسسة)

الترتيب العالمي للبلدان	إجمالي استثمارات المحفظة[9] (ملايين الدولارات)	% من المحفظة على مستوى العالم
1 الهند	6,947	%11.85
2 الصين	3,793	%6.47
3 تركيا	3,703	%6.31
4 البرازيل	2,828	%4.82
5 نيجيريا	1,847	%3.15
6 جنوب أفريقيا	1,758	%3.00
7 كولومبيا	1,706	%2.91
8 المكسيك	1,555	%2.65
9 جمهورية مصر العربية	1,474	%2.51
10 فييتنام	1,457	%2.48

8. ماعدا حصص البلدان المنفردة من المشروعات الإقليمية والعالمية.
9. تُعرّف استثمارات المحفظة (portfolio exposure) بأنها مجموع (أ) ارتباطات الإقراض الخاصة باستثمارات المؤسسة في الديون، (ب) القيمة السوقية العادلة لاستثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال، (ج) إجمالي ارتباطات الاستثمار في أسهم رأس المال غير المدفوعة.

نفقات برامج الخدمات الاستشارية في السنة المالية 2020

المبالغ بملايين الدولارات

المجموع	274.4	%100
حسب المناطق		
أفريقيا جنوب الصحراء	93.2	%34
شرق آسيا والمحيط الهادئ	43.2	%16
أوروبا وآسيا الوسطى	35.1	%13
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	31.4	%11
جنوب آسيا	26.0	%9
على الصعيد العالمي	24.9	%9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	20.5	%7
حسب مجالات العمل		
الخدمات الاستشارية حسب الصناعات التي تغطيها المؤسسة	155.3	%57
مجموعة المؤسسات المالية	51.5	%19
الخدمات الاستشارية للمعاملات	45.3	%17
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	35.4	%13
البنية التحتية والموارد الطبيعية	18.9	%7
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	4.2	%2
خدمات استشارية من خلال قطاع الممارسات العالمية للنمو المنصف والتمويل والمؤسسات	91.0	%33
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة	28.1	%10

موجز نتائج عمل
مجموعة البنك الدولي 2020

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

تتألف مجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

تقدم التمويل بشروط ميسَّرة للغاية إلى حكومات أشد البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)

تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)

تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)

يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

ارتباطات ومدفوعات مجموعة البنك الدولي وإجمالي مبالغ إصداراتها

حسب السنوات المالية، بملايين الدولارات

مجموعة البنك الدولي	2016	2017	2018	2019	2020
الارتباطات[أ]	64,185	61,783	66,868	62,341	77,078
المدفوعات[ب]	49,039	43,853	45,724	49,395	54,367
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات[ج]	29,729	22,611	23,002	23,191	27,976
المدفوعات	22,532	17,861	17,389	20,182	20,238
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات[ج]	16,171	19,513[د]	24,010[هـ]	21,932[هـ]	30,365[هـ]
المدفوعات	13,191	12,718[د]	14,383	17,549	21,179[هـ]
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات[و]	11,117	11,854	11,629	8,920	11,135
المدفوعات	9,953	10,355	11,149	9,074	10,518
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	4,258	4,842	5,251	5,548	3,961
الصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة					
الارتباطات	2,910	2,962	2,976	2,749	3,641
المدفوعات	3,363	2,919	2,803	2,590	2,433

أ. يشتمل على ارتباطات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي تنفذها البلدان المستفيدة، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي تنفذها البلدان المستفيدة.

ج. المبالغ بالصافي بعد عمليات الإنهاء أو الإلغاء التي تمت الموافقة عليها في السنة المالية نفسها.

د. تشتمل الأرقام على ارتباط بقيمة 50 مليون دولار وصرفه في شكل منحة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

هـ. تستبعد الارتباطات والمدفوعات أنشطة نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

و. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك التمويل قصير الأجل أو الأموال التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

ارتباطات الإقراض العالمية مجموعة البنك الدولي

ساندت مجموعة البنك الدولي البلدان النامية في السنة المالية 2020 من خلال تحقيق النتائج للبلدان المتعاملة معها، وجمع الشركاء الرئيسيين، والتصدي لجائحة وتحدٍ اقتصادي عالمي لم يسبق لهما مثيل.

77.1

مليار دولار

من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات المقدَّمة إلى البلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق ومشروعات عالمية، ويعكس التوزيع الإقليمي تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

10.5 مليارات

دولار

شرق آسيا والمحيط الهادئ

9.2 مليارات

دولار

أوروبا وآسيا الوسطى

12.8 مليار

دولار

أمريكا اللاتينية
والبحر الكاريبي

4.8 مليارات

دولار

الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا

14.4 مليار

دولار

جنوب آسيا

25.4 مليار

دولار

أفريقيا جنوب الصحراء

قصص قُطرية

إحدى عشرة قصة تبرز بعض الأعمال الأكثر تأثيراً التي نُفِّذت هذا العام في بلدان بمختلف أنحاء العالم.

تهيئة الأسواق — الصفحة 50

مساندة النمو — الصفحة 60

تعزيز الاستدامة — الصفحة 70

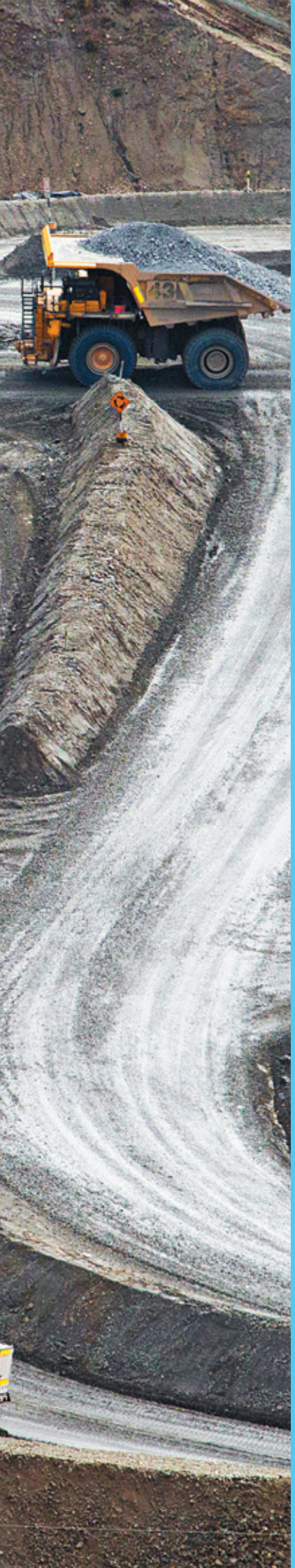

تهيئة الأسواق

تعمل المؤسسة على تهيئة الأسواق التي من شأنها توفير فرص جديدة للناس في البلدان النامية من خلال القطاع الخاص.

الصفحة 52

أفغانستان
وضع أفغانستان على مسار تحقيق أمن الطاقة

الصفحة 54

الهند
الحفاظ على إتاحة خدمات الرعاية الصحية أثناء الجائحة من خلال منصة إلكترونية

الصفحة 56

إندونيسيا
إصدار أول سند للمساواة بين الجنسين للاستفادة من أسواق رأس المال في تحقيق النمو الشامل

الصفحة 58

البرازيل
مساندة وصفة لإحدى رائدات الأعمال لإطلاق سوق للأطعمة الخالية من مسببات الحساسية

أفغانستان

وضع أفغانستان على مسار تحقيق أمن الطاقة

تعاني أفغانستان من نقص شديد في إمدادات الطاقة رغم امتلاكها لاحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي. ولا تغطي شبكة الكهرباء سوى 34% من الأفغان: الذين يمكن أن يعانوا من انقطاع الكهرباء لمدة تصل إلى 15 ساعة يومياً. وفي ظل نقص الاستثمار في مرافق البنية التحتية بالإضافة إلى عدم تطوُّر وتجزؤ شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها، تستورد أفغانستان نحو 75% من احتياجاتها من الكهرباء من جيرانها في آسيا الوسطى. ويضطر الكثير من الأفغان إلى الاعتماد على المولِّدات التي تعمل بالديزل باهظة التكلفة والمسبِّبة للتلوث.

وسيُحدث استثمار رائد تقوده المؤسسة، في محطة لتوليد الكهرباء باستخدام الغاز بقدرة 59 ميغاوات، التغيير حيث سيعزِّز إجمالي قدرات التوليد المحلية الحالية للبلاد بنسبة تصل إلى 30%. وقد صُمم مشروع مزار الشريف ليكون أول استثمار خاص طويل الأجل في قطاع الطاقة بأفغانستان وأول شراكة طويلة الأمد بين القطاعين العام والخاص في البلاد.

ومن المتوقَّع أن يوفِّر هذا المشروع، الذي تبلغ تكلفته التقديرية 89 مليون دولار، نحو 200 فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى فرص عمل أخرى كثيرة بشكل غير مباشر، مع إثباته لإمكانية إبرام عقود للشراكة بين القطاعين العام والخاص طويلة الأمد وقابلة للتمويل من جهات دولية في بلد متأثر بالصراعات.

وسيتولى تنفيذ المشروع شركة باور بلانت الأفغانية التي أنشأتها المجموعة الأفغانية "غضنفر جروب" بالشراكة مع مرافق حسن علام، وهي ذراع الاستثمار والتطوير في قطاع المرافق بمجموعة حسن علام القابضة.

وقال إسماعيل غضنفر، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لغضنفر جروب، "إذا لم تتوفَّر لديك الكهرباء، فلا يمكنك تعليم الناس أو الحفاظ على صحتهم. فكل ما هو حولك، من مستشفيات وأنظمة تعليمية وصناعات، يحتاج إلى الكهرباء. وهذا المشروع لا يمتد لعام أو عامين. فنحن في غضنفر جروب نفكر في أن يكون استثماراً طويل الأجل لشركتنا، وإننا ملتزمون بالاستثمار في أفغانستان".

وقد أمضت المؤسسة أكثر من ستة أعوام في تحويل فكرة - إيجاد طريقة لاستخدام احتياطيات أفغانستان الكبيرة من الغاز في تلبية احتياجاتها من الكهرباء- إلى حقيقة واقعة. ويثبت مشروع مزار الشريف التزام المؤسسة بتهيئة الأسواق من خلال العمل التمهيدي وبالتعاون مع البنك الدولي.

وتشمل مساندة مجموعة البنك الدولي للمشروع تمويلاً بالاقتراض طويل الأجل من مؤسسة التمويل الدولية، وضماناً من المؤسسة الدولية للتنمية، وتأميناً ضد المخاطر السياسية من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، بالإضافة إلى استخدام نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية.

وتشمل المساندة المالية للمشروع من الموارد الخاصة لمؤسسة التمويل الدولية قرضاً ممتازاً بقيمة 21.2 مليون دولار وعملية مقايضة لإدارة المخاطر بقيمة 1.5 مليون دولار. كما عبأت المؤسسة، بوصفها الجهة الرئيسية المفوَّضة القائمة بالترتيب، 41.2 مليون دولار في شكل قروض موازية من مقرضين آخرين، من بينهم المؤسسة الألمانية لتمويل التنمية والبنك الآسيوي للتنمية.

وتتضمن الحزمة التمويلية أيضا تقديم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية بقيمة تصل إلى 48.7 مليون دولار. وستتم تغطية تمويل مؤسسة التمويل الدولية وضمانات الاستثمار من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار جزئياً من خلال تسهيل الحد من المخاطر في نافذة القطاع

الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية وكذلك تسهيل ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وهذه هي المرة الأولى التي تم فيها استخدام تسهيل تخفيف المخاطر هذا.

يرى إسماعيل غضنفر أن هذا الاستثمار ضروري لمستقبل الطاقة في أفغانستان، قائلاً "لدينا الغاز والأنهار ولدينا الموارد الشمسية، فالشمس تسطع في سماء أفغانستان 300 يوم في السنة. وبالتالي، من المنطقي الاستثمار في قطاع الطاقة لتنمية قدرات البلاد".

الصور: ستؤدي محطة كهرباء مزار الشريف المستقلة، التي تساندها المؤسسة ومستثمرون من القطاع الخاص، إلى زيادة توليد الكهرباء محلياً بنسبة تصل إلى 30%، مما يدعم احتياجات التعليم وغيرها من الاحتياجات الرئيسية.

الهند

الحفاظ على إتاحة خدمات الرعاية الصحية أثناء الجائحة من خلال منصة إلكترونية

مع قيام الهند بفرض إغلاق صارم في عموم البلاد لمواجهة جائحة كورونا، سارعت 1إم جي، وهي أكبر منصة صحية متكاملة عبر الإنترنت في البلاد، إلى العمل على ضمان استمرار تدفق المستلزمات الصحية وخدمات الاختبار لعملائها بانتظام.

وشهدت هذه الشركة، التي خدمت أكثر من 150 مليون عميل من خلال توفير الأدوية والاختبارات المعملية وطائفة واسعة من المنتجات والخدمات الصحية الأخرى، قفزةً في الطلب على الاستشارات بشأن الإنفلونزا وارتفاع درجة الحرارة عبر الإنترنت. واستطاعت الشركة تلبية هذا الطلب، بالإضافة إلى الالتزامات الخاصة بالعملاء الموجودين، عن طريق ضم أطباء جدد، والحصول على إذن من الحكومة بإجراء عمليات توصيل الأدوية الضرورية، وتنفيذ إجراءات خاصة بالصرف الصحي في مكان العمل لحماية الموظفين.

وساعدت المؤسسة 1إم جي على توسيع منصتها من خلال استثمار 12.5 مليون دولار في أسهم رأسمالها في السنتين الماليتين 2019 و2020.

وتعتزم الشركة تكرار نجاحها وتوسيع نشاطها بالإضافة إلى تحفيز وتشجيع المنافسة في سوق تقديم خدمات الرعاية الصحية في بلد يبلغ تعداد سكانه 1.3 مليار نسمة يحتاجون إلى الخدمات. وتمثل الشركة شريان حياة لعملائها، لاسيما من يعيشون في البلدات الأصغر والمناطق الريفية ويعتمدون على عمليات توصيل الأدوية التي تقوم بها الشركة لعلاج الحالات المزمنة.

قال براشانت تاندون، المؤسس المشارِك والرئيس التنفيذي للشركة، "نشهد جميعاً نموذجا جديدا للرعاية الصحية أهم عناصره هو التصميم الذي يركِّز على المرضى، وهو ما تعتقد 1إم جي دائماً أنه الأسلوب الصحيح. فالوصول لحظياً باستخدام التكنولوجيا الرقمية إلى الصيدليات والمعامل والأطباء سيكون هو المعيار الجديد. وهذه فرصتنا لتغيير قواعد اللعبة ولتغيير البنية التحتية للرعاية الصحية بأكملها، بطريقة دائمة، إلى الأفضل".

الصور: ساعد استثمار المؤسسة 12.5 مليون دولار في أسهم رأسمال شركة 1إم جي على توسيع منصتها في الهند وتلبية الطلب المتزايد للعملاء أثناء جائحة كورونا.

إندونيسيا

إصدار أول سند للمساواة بين الجنسين للاستفادة من أسواق رأس المال في تحقيق النمو الشامل

تُعد منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء بالغة الأهمية لاقتصاد إندونيسيا، حيث تمتلك النساء 34% من منشآت الأعمال المتوسطة و51% من منشآت الأعمال الصغيرة. لكن أكثر من 40% من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البلاد تفتقر إلى التمويل اللازم لتحقيق كامل إمكاناتها في النمو.

وساعد استثمار المؤسسة ما يصل إلى 2.75 تريليون روبية إندونيسية (ما يعادل 200 مليون دولار) في برنامج السندات المستدامة لبنك OCBC NISP على إصدار أول سند للمساواة بين الجنسين على الإطلاق في إندونيسيا عام 2020. وهذا هو ثاني سند يتم إصداره في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بعد إصدار بنك أيوديا لسند للمساواة بين الجنسين في تايلند عام 2019 بدعم من المؤسسة أيضا.

وستمكِّن حصيلة هذا السند بنك OCBC NISP من زيادة القروض لرائدات الأعمال ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في إندونيسيا بهدف تعزيز مشاركتها في الاقتصاد.

وترعى المؤسسة أيضا إصدار بنك OCBC NISP لسند أخضر جديد يبني على نجاح مشروع في عام 2018 طُرحت سنداته بالكامل. ويقوم البنك حالياً بتوسيع نطاق تمويله الأخضر من خلال إجراءات مثل تنمية المشروعات الخضراء وتمويل الرهون العقارية الخضراء.

وتكتسي جهود الحد من تأثيرات تغيُّر المناخ أهمية بالغة في إندونيسيا باعتبارها دولة أرخبيل معرَّضة للمخاطر بدرجة أكبر بسبب عقود من النمو السريع كثيف الانبعاثات الكربونية. ويساهم التمويل الأخضر في تحقيق هدف الحكومة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 29% بحلول عام 2030.

وبالإضافة إلى بناء سوق السندات في إندونيسيا، تقيم المؤسسة شراكة مع بنك OCBC NISP لتقديم التدريب لموظفيه وللمطوِّرين العقاريين الإندونيسيين. وستقدِّم المؤسسة التدريب لهؤلاء المطوِّرين لمساعدتهم على تحديد مشروعات إنشاء المباني الخضراء المؤهلة وتعلُّم كيفية استخدام برنامج إيدج (EDGE) الذي استحدثته المؤسسة لإنشاء المباني الخضراء واعتمادها بطريقة سريعة وسهلة وبتكلفة معقولة. وسيعمل البنك مع المؤسسة لزيادة قدراته على تقديم التمويل للنساء وإعداد نهج موجَّه، ويشمل ذلك الخدمات المالية وغير المالية، لمساندة نمو رائدات الأعمال. ويهدف المشروع إلى إظهار جدوى منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء باعتبارها إحدى شرائح العملاء المتميِّزة ودعم جهود الحكومة الرامية إلى إرساء تمويل الأنشطة المناخية كفئة متميِّزة من فئات الأصول.

ويحظى سند المساواة بين الجنسين بمساندة من برنامج مبادرة تمويل رائدات الأعمال، وهو عبارة عن شراكة تستضيفها مجموعة البنك الدولي وتهدف إلى إتاحة التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في البلدان النامية. ويتسق هذا البرنامج أيضا مع هدف الحكومة الإندونيسية الرامي إلى تقليص الفجوة بين الجنسين في البلاد.

ويمكِّن الاستثمار في سندات المساواة بين الجنسين والسندات الخضراء، سواء بإصدار سندات خاصة بمؤسسة التمويل الدولية أو الاستثمار في سندات صادرة عن المؤسسات المالية والشركات الأخرى، المؤسسة من بناء أسواق رأس المال في إندونيسيا وفي عموم بلدان شرق آسيا، بالإضافة إلى استهداف تحقيق أثر اجتماعي وبيئي إيجابي. ويمثل هذان النوعان من السندات أداة بالغة الأهمية لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة لتمويل أهداف التنمية المهمة في البلدان.

الصور: ساعد استثمار للمؤسسة بنكاً محلياً على إصدار أول سند للمساواة بين الجنسين على الإطلاق في إندونيسيا، مما زاد من قدرة رائدات الأعمال على الحصول على التمويل.

البرازيل

مساندة وصفة لإحدى رائدات الأعمال لإطلاق سوق للأطعمة الخالية من مسببات الحساسية

"هذا ضرب من الجنون".

بهذه العبارة تصف أدريانا فرنانديز، وهي مديرة تلفزيونية سابقة عمرها 46 عاماً من البرازيل، قرارها بإطلاق سلسلة من الأطعمة الخالية من مسببات الحساسية في عام 2015.

قد يكون الخبز الخالي من الغلوتين و"الجبن" الخالي من الألبان من الأطعمة الشائعة الآن، لكن في السابق كان الطلب على أطعمة كهذه شبه منعدم.

قالت أدريانا، التي تقطن في ساو باولو وهي أم لابن يُدعى ليو يعاني من حساسية غذائية شديدة، "لم يكن الأمر مجرد افتتاح مشروع بسيط، بل تهيئة سوق لم تكن موجودة في البرازيل".

واستطاعت أدريانا تطوير مشروعها بمساعدة *برنامج إيتاو* لرائدات الأعمال، وهو برنامج لتسريع الأعمال أسسه إيتاو يونيبانكو أكبر بنك تجاري في البرازيل، والذي حصل على مساندة استثمارية واستشارية من المؤسسة.

وقدَّم هذا البرنامج الإرشاد والتوجيه لأدريانا، وربطها برواد الأعمال الآخرين، وساعدها على وضع خطة إستراتيجية لشركتها الوليدة "ماندالا". وقالت أدريانا "لقد ساعدني على التحوُّل من تسيير أعمال المشروع يوم بيوم إلى التفكير بشكل إستراتيجي في المستقبل بدون خوف".

وأدريانا، التي تقدِّم شركتها للمستشفيات والمدارس وشركات الطيران كل شيء بدءاً من الخبز الخالي من الغلوتين وصولاً إلى الكعك الخالي من منتجات الألبان، هي واحدة من بين أكثر من 24 ألف رائدة أعمال شاركن في *برنامج إيتاو* لرائدات الأعمال منذ إطلاقه في عام 2014.

وفي عام 2013، استثمرت المؤسسة 470 مليون دولار في إيتاو لتمويل توسيع برنامجه الخاص بمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء، وفي سنوات لاحقة قدَّمت المؤسسة أيضا الخبرة الفنية للمساعدة في بناء *برنامج إيتاو* لرائدات الأعمال وتدعيمه. ولا يزال هذا هو أكبر استثمار قامت به المؤسسة من خلال برنامجها لتوفير الخدمات المصرفية للنساء الذي يساعد في تحفيز تقديم التمويل وتوجيه الخدمات الاستشارية لرائدات الأعمال في مختلف بلدان العالم.

وتمثل زيادة سبل حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء على التمويل جزءاً مهماً من إستراتيجية المؤسسة الرامية إلى توسيع نطاق الشمول وزيادة الفرص الاقتصادية في البلاد. وتدير النساء نحو نصف مؤسسات الأعمال في البرازيل، 99% منها منشآت أعمال متناهية الصغر أو صغيرة. وتجد مؤسسات الأعمال هذه صعوبة في الحصول على التمويل: تواجه مؤسسات الأعمال الصغيرة التي تديرها نساء في البرازيل فجوة تمويلية بقيمة 16 مليار دولار تقريباً.

في البداية، واجهت أدريانا صعوبة في الحصول على الائتمان. ففي الأيام الأولى من إنشاء ماندالا وفي ظل ما تسميه بالهيمنة "الذكورية" في عالم الشركات الناشئة، واجهت رفضاً من العديد من المقرضين.

"وتمزح أدريانا قائلةً "كان يمكن أن تكون ماندالا أكبر من ذلك بكثير لو كنتُ في العشرين من عمري وكنتُ رجلاً وأعيش مع أمي".

وقد وافق إيتاو يونيبانكو على إعطاء فرصة لأدريانا وقدَّم لها قرضين، مما ساعدها على تطوير ماندالا بشكل مطرد لتتحوَّل إلى شركة يعمل بها الآن 13 موظفاً. ورغم جائحة كورونا، فقد سجلت إيرادات الشركة ارتفاعاً في عام 2020.

وتخطط أدريانا لمواصلة توسيع الشركة، لاسيما في مجال التجارة الإلكترونية.

وأضافت أدريانا "يجب عليَّ توخي الحذر فيما أقوله لأن [إدارة مشروع تجاري] ليست دائماً بالأمر الممتع. لكن إذا كانت لديك شركة تتبنى رسالة، شركة يمكنها إحداث تحوُّل في حياة الناس، فيمكن أن يصبح الأمر رحلة مذهلة".

الخدمات المصرفية للنساء

منذ إطلاقه في عام 2010، أجرى برنامج المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء 93 استثماراً بإجمالي تمويل تجاوز 2.7 مليار دولار لصالح منشآت الأعمال المملوكة للنساء، كما قدَّم خدمات استشارية بشأن أكثر من 50 مشروعاً في 32 بلداً. ويدعم المساندة الاستشارية التي تقدِّمها المؤسسة لإيتاو صندوق الفرص لرائدات الأعمال، وهو عبارة عن شراكة بين برنامج المؤسسة لتوفير الخدمات المصرفية للنساء ومبادرة "*عشرة آلاف امرأة*" لمؤسسة غولدمان ساكس. وهذا الصندوق مصمَّم لتحسين فرص الحصول على التمويل لمائة ألف رائدة أعمال في مختلف أنحاء العالم. وهذا الصندوق مصمَّم لتحسين فرص الحصول على التمويل لمائة ألف رائدة أعمال في مختلف أنحاء العالم.

الصورة: أسست أدريانا فرنانديز شركتها للمنتجات الغذائية في البرازيل بمساندة برنامج لتسريع الأعمال حصل على 470 مليون دولار من المؤسسة.

مساندة النمو

فتح الأبواب أمام الفرص هو إحدى الأولويات الرئيسية للمؤسسة.

الصفحة 62

جزر سليمان
تبني النهج الأخضر في المحيط الهادئ الأزرق

الصفحة 64

مالي
تقوية الاقتصاد عن طريق زيادة إنتاج الجير المحلي

الصفحة 66

الضفة الغربية وقطاع غزة
تعزيز التعلُّم والاعتماد على الذات من خلال الطاقة الشمسية

الصفحة 68

كينيا
مساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة لتحمُّل صدمة جائحة كورونا

CHLOE'S
CREW
Est. 2009
TUBEROUS SCLEROSIS
October 23, 2016

جزر سليمان

تبني النهج الأخضر في المحيط الهادئ الأزرق

في الأشهر الأولى من عام 2020، كان سكان جزر سليمان المحليون يعملون كعمال ومهندسين ونجارين وأفراد أمن في واحد من أكبر المشروعات بهذه الدولة الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، وهو مشروع تنمية الطاقة الكهرومائية على نهر تينا. ورغم تأثير جائحة كورونا، يقول رئيس وزراء جزر سليمان، ماناسيه سوغافاري، إن المشروع يمضي في مساره لتحقيق "منافع غير عادية" للسكان.

تعتمد جزر سليمان، المنتشرة على أكثر من 1.3 مليون كيلومتر مربع من المحيط، بشكل كامل تقريباً على استيراد الديزل المُلوِّث في تلبية احتياجاتها من الطاقة. وسيكون هذا المشروع، الذي ترعاه الشركة الكورية للموارد المائية وشركة هيونداي الهندسية، أول مشروع كبير للبنية التحتية سيتم تطويره في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص، وأول مشروع موسَّع للطاقة المتجددة في البلاد.

وسيؤدي المشروع، حال تشغيله، إلى تقليص اعتماد جزر سليمان على توليد الكهرباء بالديزل باهظ التكلفة بحوالي 70% وخفض الأسعار بالنسبة للمنازل ومؤسسات الأعمال. وبالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل وخفض أسعار الكهرباء، سيمهد المشروع الطريق أمام البلاد لتقليل انبعاثاتها من غازات الدفيئة بواقع ضعفين ونصف ضعف هدفها المحدد لعام 2025. كما سيضمن المشروع ثبات أسعار الكهرباء وعدم تأثرها بالتقلبات الاقتصادية العالمية.

سيساعد هذا المشروع بشكل خاص أشخاصاً مثل تواتا موليا الذي عاني من ارتفاع تكلفة الكهرباء التي يحتاجها لتشغيل محطة الوقود التي يمتلكها والمعتمِدة على الديزل المستورد، مما يكبِّده تكلفة من بين أعلى التكاليف عالمياً. ويقول موليا إن تكلفة الكهرباء هي أكبر بنود التكاليف غير المباشرة التي يتحمَّلها. ففي شهر واحد فقط، يمكن أن ينفق أكثر من الدخل السنوي الذي تتقاضاه غالبية السكان في الجزر.

وجرى التوقيع على اتفاق التمويل التاريخي للمشروع، بقيمة تتجاوز 200 مليون دولار من خلال قروض ومنح من ست مؤسسات، في ديسمبر/كانون الأول 2019. وساندت مجموعة البنك الدولي المشروع على مدى أكثر من عشر سنوات، بدءاً من إعداد المشروع الذي شمل دراسات الجدوى الأولية وتقييمات التأثيرات البيئية والاجتماعية. وتعهد البنك الدولي أيضا بتقديم التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية التي ساعدت في تعبئة التمويل وتولت التنسيق بين مجموعة المقرضين.

وقد شكَّلت مساندة المؤسسة - بوصفها مستشار المعاملة لحكومة جزر سليمان- حجر الزاوية في إعداد المشروع، واختيار المستثمرين، والتفاوض على اتفاقيات المشروع مع مقدِّم العرض المفضَّل، وحزمة اتفاقية التمويل النهائية. وفي مارس/آذار 2020، قدَّمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية تأمينية ضد المخاطر السياسية لاستثمارات في أسهم رأس المال إلى مستثمرين تابعين للقطاع الخاص.

وأدى حجم وتعقيد المشروع المقترح تنفيذه في دولة هشة خارجة من صراع إلى تعزيز التعاون فيما بين العديد من شركاء التنمية وتعبئة التمويل الميسَّر من مؤسسات أخرى ثنائية ومتعددة الأطراف من بينها صندوق المناخ الأخضر، وصندوق التعاون التنموي الاقتصادي لجمهورية كوريا، وصندوق أبوظبي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والحكومة الأسترالية.

وستضمن الطاقة المتجددة الأرخص ثمناً التي سيوفِّرها المشروع تمكين سولومن باور، وهي أكبر مورِّد حكومي للكهرباء في البلاد، من توصيل الكهرباء بأسعار أرخص حتى خارج العاصمة هونيارا.

وتم تمويل مساندة مؤسسة التمويل الدولية لإعداد المشروع من خلال شراكة المحيط الهادئ التي تدعمها أستراليا ونيوزيلندا. وقُدمت مساندة أخرى من الصندوق العالمي للبنية التحتية وكذلك صندوق الشراكة من أجل التعاون في تنمية البنية التحتية، وهو صندوق متعدد المانحين تابع للفريق المعني بتنمية الهياكل الأساسية للقطاع الخاص ويتلقى تمويلاً من هولندا والسويد.

الصور: تواتا موليا (أعلاه)، مالك محطة وقود في جزر سليمان، هو واحد من العديد من الأفراد الذين سيستفيدون من مساندة المؤسسة لمشروع تنمية الطاقة الكهرومائية على نهر تينا.

مالي

تقوية الاقتصاد عن طريق زيادة إنتاج الجير المحلي

يعتمد اقتصاد مالي اعتمادا كبيرا على قطاعي الصناعات الزراعية وتعدين الذهب اللذين يعمل بهما ملايين الأشخاص ويشكّلان الجزء الأكبر من إجمالي الناتج المحلي والصادرات في البلاد.

ويشترك القطاعان في شيء آخر، وهو: شدة الاعتماد على الجير الحي. وتُستخدم مادة الطباشير القاعدية المشتقة من الحجر الجيري في تنقية الذهب وتلميعه. ويقلل الجير الزراعي، وهو منتج ثانوي من الجير الحي، حموضة التربة مما يساعد المزارعين على زيادة إنتاجيتهم من المحاصيل.

ورغم امتلاك احتياطيات كبيرة من الجير، فإن مالي تستورد معظم الجير الحي الذي يحتاج إليه اقتصادها، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإضعاف المحركات المهمة للنمو.

ولمساعدة مالي على تطوير صناعة الجير الحي، استثمرت المؤسسة في شركة المحاجر والجير المالية المحلية لإنتاج الجير، وهو ما سيساعدها على زيادة إنتاجها ورفع كفاءتها. وتتألف الحزمة التمويلية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية ونافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية من قرض بالفرنك الغرب أفريقي بقيمة تعادل 8.9 ملايين يورو، وهو أول تمويل للمؤسسة بالعملة المحلية في مالي وأول تمويل فيها تسانده هذه النافذة في قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات.

ويتوقع ماداني ديالو، الرئيس التنفيذي للشركة، أن تساعد مساندة المؤسسة شركته على خفض تكاليف الإنتاج بنسبة تصل إلى 20% وأن تمكّنها من تلبية الطلب المحلي المتزايد على الجير الحي والجير الزراعي بشكل أفضل. وقال ديالو "سنعزز أيضا صادراتنا من الجير الزراعي للمزارعين في كوت ديفوار وغينيا والسنغال المجاورة".

ومن المتوقع أن تساعد زيادة الكميات المتوفرة من الجير الزراعي على تعزيز الإنتاجية في مالي، حيث يعاني ما يُقدَّر بثلثي مساحة الأراضي الزراعية، البالغة 2.4 مليون هكتار، في البلاد من حموضة التربة.

"مذهلة" هكذا وصف يوسف ديمبيلي، مدرس متقاعد وهو الآن من صغار المزارعين، الزيادة في الإنتاجية عندما بدأ في استخدام الجير الزراعي في حقوله بكوتيالا الواقعة على بُعد 390 كيلومتراً غرب باماكو. وقال ديمبيلي "لقد انبهر الناس بشدة حتى أنهم ظنوا أني أستخدم بذوراً مختلفة". وبدأ ديمبيلي في استخدام الجير الزراعي في حقوله منذ أكثر من 10 سنوات ويتمنى أن يحذو المزيد من المزارعين حذوه.

وتعمل المؤسسة أيضا على تطوير برنامج للخدمات الاستشارية الخاصة بإدارة التربة من أجل تقوية القدرات التجارية والفنية لشركة المحاجر والجير المالية لمساعدتها على زيادة المبيعات. وستشمل المرحلة الثانية من البرنامج تدريب الآلاف من صغار المزارعين في البلاد على استخدام الجير الزراعي وفوائده.

ورغم أن القرض المُقدَّم لهذه الشركة سيساعد في تقوية أنشطة الأعمال في بعض الصناعات الأساسية بمالي، فإنه يبرز أيضا مساندة المؤسسة للبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات.

الصور: يساعد استثمار المؤسسة في شركة المحاجر والجير المالية على تهيئة سوق مزدهرة للجير الحي في مالي، مما يزيد من توفير الجير الزراعي للمزارعين المحليين.

الضفة الغربية وقطاع غزة

تعزيز التعلُّم والاعتماد على الذات من خلال الطاقة الشمسية

تنقطع الكهرباء في الضفة الغربية بشكل متكرر. وبالنسبة للطلاب، يؤدي انقطاع الكهرباء إلى حرمان الفصول الدراسية من الاحتياجات الضرورية، مثل المصابيح وأجهزة الكمبيوتر والمراوح لمدة تصل، في بعض الأحيان، إلى أسبوع أو أكثر.

وقالت جمان جاد، وهي طالبة في مدرسة للبنات في أريحا التي غالباً ما تزيد درجة الحرارة بها في الصيف عن 45 درجة مئوية (113 درجة فهرنهايت)، "لا يمكننا التركيز على التعلُّم بسبب الحر".

وللحد من تعطُّل أنشطة التعليم، سيجري تزويد نحو 500 مدرسة في الضفة الغربية بمصفوفات من الألواح الشمسية خلال السنوات الثلاث المقبلة. ويهدف هذا المشروع، وهو الأول من نوعه، إلى تنمية قطاع الطاقة المتجددة ومعالجة النقص المزمن في الكهرباء من خلال الاستفادة من مصدر للطاقة متوفِّر محلياً.

وتقود مصادر، وهي شركة كهرباء محلية، هذا المشروع الذي تبلغ تكلفته 32 مليون دولار. وتشمل الحزمة التمويلية للمشروع قرضاً من المؤسسة بالشيكل الإسرائيلي بقيمة تعادل 8.1 ملايين دولار، بالإضافة إلى قروض من برنامج فنلندا والمؤسسة للتمويل المختلط من أجل المناخ وبرنامج هولندا والمؤسسة لتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويحصل المشروع أيضا على منحة بقيمة تصل إلى مليوني دولار من صندوق التمويل الاستثماري المشترك التابع للبنك الدولي.

وستوِّلد المصفوفات الشمسية في نهاية المطاف 35 ميغاوات من الكهرباء النظيفة، وهو ما يكفي لإنارة ما يعادل نحو 16 ألف منزل في مختلف أنحاء الضفة الغربية. ويُعد هذا جزءاً من برنامج أكبر يُسمَّى "نور فلسطين" والذي تشارك فيه مصادر مع شركتها الأم، وهي صندوق الاستثمار الفلسطينيّ، لإنتاج 200 ميغاوات من الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، أي ما يكفي لتقديم نحو 30% من احتياجات الضفة من الكهرباء.

ويمثل إدخال الطاقة الشمسية خطوة كبيرة على طريق الحد من واردات الطاقة في الضفة الغربية حيث يتم استيراد ما يصل إلى 90% من الكهرباء. وقد عزَّز مشروع المصفوفات الشمسية أيضا القطاع الخاص. فالشركات الخاصة، وليس الدولة، تقوم بالكثير من أعمال الإنشاء المتعلقة بالمشروع وتقدم جزءاً من التمويل.

وفي ترتيب جديد، ستحصل المدارس التي يخدمها مشروع المصفوفات الشمسية على الكهرباء مجاناً وكذلك، في بعض الحالات، مدفوعات نقدية مقابل وضع التركيبات فوق أسطحها. وستُنقل معظم الكهرباء المولَّدة من الألواح الشمسية بعد ذلك إلى شبكات التوزيع المحلية بأسعار تنافسية. وسيؤدي ذلك إلى تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للخدمات العامة ومنشآت الأعمال الخاصة.

ويأتي مشروع المصفوفات الشمسية في إطار إستراتيجية أوسع نطاقاً تتبناها المؤسسة ومجموعة البنك الدولي لحفز الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد الفلسطيني بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

وشمِل دور المؤسسة في هيكلة المشروع بناء القدرات المحلية من خلال إعداد وثائق المشروع الرئيسية مثل اتفاقيات شراء الكهرباء وعقود الإنشاء والتشغيل. ومن المتوقَّع أن تسهم هذه المساعدة في إعداد مشروعات للقطاع الخاص منخفضة التكلفة وتتسم بقدر أكبر من اللامركزية مع هيكل مالي سليم في المستقبل.

وتم تزويد مدرسة جمان بألواح شمسية مؤخراً، مما أدى إلى توفير أجواء داخلية أكثر اعتدالاً ستساعد الطالبات على زيادة التركيز داخل الفصول. وقالت جمان، التي في سن المراهقة، "بصراحة، أحب فكرة المصفوفات الشمسية".

الصور: بمساندة من المؤسسة، ستقوم نحو 500 مدرسة في مختلف أنحاء الضفة الغربية بتركيب مصفوفات شمسية (أقصى اليسار)، مما يسهِّل على الفتيات في أريحا الدراسة على مدار العام.

مساندة مؤسسات الأعمال الصغيرة لتحمُّل صدمة جائحة كورونا

كينيا

تلاشى دخل العديد من منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كينيا بين عشية وضحاها بسبب جائحة كورونا. وفي ظل محدودية احتياطيات الطوارئ، تعرَّض نحو 75% من منشآت الأعمال هذه لخطر الانهيار وفقاً لمسح أجراه البنك المركزي الكيني في أبريل/نيسان 2020.

ولمساعدة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في كينيا وغيرها من البلدان على التكيُّف مع تحديات بيئة العمل في ظل الجائحة، نظَّمت المؤسسة ست حلقات دراسية تفاعلية عبر الإنترنت مدة كل منها ساعة واحدة لتناول موضوعات مثل كيفية الحصول على التمويل أثناء الأزمة، وإدارة التكاليف، وتحسين أساليب التسوُّق عبر الإنترنت. وقُدِّمت هذه الحلقات الدراسية من خلال أربعة بنوك، هي بنك كو أوبريتيف وبنك الخليج الأفريقي وبنك كينيا التجاري وبنك ستانبيك، وشاركت فيها 1550 من منشآت الأعمال في الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2020.

وساعدت ثلاثة بنوك إضافية في غانا ونيجيريا على توسيع البرنامج في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والوصول إلى 2300 مشارك إضافي. وأُعِدَّت الحلقات الدراسية في إطار برنامج "انمُ تعلَّم تواصل"، وهو برنامج للمؤسسة يعمل على بناء رأس المال البشري في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال إنشاء شبكة من مقدِّمي الخدمات الاستشارية المحليين المؤهَّلين لمنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وقالت أناستاسيا كيمتاي، مديرة الخدمات المصرفية للأفراد بمجموعة بنك كيه سي بي، "مكَّنتنا الحلقات الدراسية التدريبية لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة أثناء الجائحة من تقديم الأدوات والمعارف لعملائنا الحاليين من منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في وقت تمس فيه الحاجة إلى مساندتنا".

والحلقات الدراسية عبر الإنترنت هي أحد مكوِّنات الشراكة التي تقيمها المؤسسة منذ عامين مع بنك كيه سي بي والتي بدأت ببيان القيمة المتميزة للمرأة لمساندة رائدات الأعمال. ومن خلال هذا البرنامج، جرى تدريب 370 من مديري العلاقات بالبنك على دواعي خدمة النساء في كينيا وتقديم تجربة متطوِّرة ستجعل من كيه سي بي البنك المفضَّل لمؤسسات الأعمال المملوكة للنساء في البلاد.

وتم الآن تدريب ما يقرب من 240 رائدة أعمال على كيفية التميُّز عن المنافسين، وتوسيع قاعدة العملاء، وزيادة المبيعات. وإجمالاً، استفادت من البرنامج 848 منشأة أعمال صغيرة ومتوسطة في مختلف أنحاء كينيا، 58% منها مملوكة لنساء.

وترى أناستاسيا كيمتاي أن الشراكة مع المؤسسة حققت منافع لن تبددها صدمة جائحة كورونا، قائلةً "تقدِّم منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورائدات الأعمال إسهامات حيوية لكينيا. وكلما أمكننا زيادة دعمهن بتوفير منتجات وخدمات مصرفية شاملة، زادت قدرة اقتصادنا على مجابهة الصدمات".

الصورة: مُزارِعة بُن تحصد حبوب البُن الناضجة من حقولها في قرية كابوبوني بكينيا. استفادت 1550 من منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء البلاد من خدمات المؤسسة الاستشارية في الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران 2020.

تعزيز الاستدامة

تقيم المؤسسة شراكات مع الجهات المتعاملة معها في البلدان النامية لتشجيع النمو المستدام.

الصفحة 72

صربيا
تنظيف موقع أحد أكبر مكبات النفايات في أوروبا

الصفحة 74

السلفادور
خفض تكلفة الكهرباء وتعزيز نمو أنشطة الأعمال

الصفحة 76

كولومبيا
تمكين الجيل القادم من قادة التمويل المستدام

صربيا

تنظيف موقع أحد أكبر مكبات النفايات في أوروبا

أمضى دراغان فارغا عقدين من الزمن في توجيه حركة مرور المركبات في مكب النفايات الرئيسي للعاصمة الصربية بلغراد. ولا يتخيَّر دراغان كلماته عند الحديث عن مكان عمله.

فهو يصفه بأنه "أفضل قليلاً من الجحيم".

ولطالما اعتُبِر مكب النفايات هذا، الذي يقع على ضفاف نهر الدانوب، أحد أكثر المكبات سُميّة في أوروبا. وتتسرَّب القمامة المتعفنة بشكل روتيني إلى المياه الجوفية المحلية وتتسبب أحياناً في اندلاع حرائق هائلة يمكن شم رائحتها في بلغراد الواقعة على بُعد 15 كيلومتراً. وقد أصبح الوضع مريعاً حتى أن وزير المالية الصربي، الذي كان يشغل منصب عمدة بلغراد في السابق، وصف مكب النفايات هذا بأنه "بقعة سوداء" بيئية تضر أوروبا الشرقية بأكملها.

لكن هذا سيتغيَّر قريباً.

في أواخر العام الماضي، شرعت أطقم العمل في إنشاء مجمَّع جديد لمعالجة النفايات والتخلص منها في مدينة بلغراد والذي سيكون متوافقاً مع المعايير الصربية فضلاً عن مواصفات ومعايير الاتحاد الأوروبي المطبَّقة على مكبات النفايات ومحطات معالجتها. وسيشمل المجمَّع محطة لتحويل القمامة إلى طاقة كهربائية وحرارية، ومنشأة لإعادة تدوير مخلفات البناء، ومدفناً صحياً جديداً. وحال الانتهاء من هذه الأعمال، سيتم تحويل المكب القديم، الذي يحتوي على أكوام من القمامة يبلغ ارتفاعها 70 متراً، إلى ساحة خضراء.

يجري تنفيذ المشروع، المقرر الانتهاء منه في عام 2022، في إطار شراكة طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص، طرفاها مدينة بلغراد وشركة خاصة اسمها بيو كيستا إنرجيا أسستها شركة المرافق العالمية سويس إس إيه، والمجموعة اليابانية إيتوتشو كوربوريشن، وصندوق مارغريت الثاني وهو صندوق أوروبي للاستثمار في أسهم رأس المال. وفي السنة الماضية، قدَّمت المؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار تمويلاً وضمانات للشركة بقيمة 260 مليون يورو، مما ساعدها على بدء أعمال الإنشاء. وشملت هذه الحزمة تمويلاً من بنك التنمية النمساوي والبرنامج المشترك بين كندا والمؤسسة للتمويل المختلط لأنشطة مواجهة تغيُّر المناخ، كما قدَّم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تمويلاً. ونُفِّذت الخدمات الاستشارية لهذه المعاملة بالشراكة مع حكومات النمسا وكندا وسويسرا ومؤسسة روكفلر.

لكن هذه الصفقة تم التمهيد لها قبل أكثر من خمس سنوات، وذلك عندما وقعت المؤسسة على اتفاق لمساعدة بلغراد على استكشاف حلول من القطاع الخاص لمعالجة مشكلة إدارة النفايات المتفاقمة. وساعد خبراء المؤسسة المسؤولين الصرب على دعم ما وُضِع آنذاك كقانون جديد يحكم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما عملت المؤسسة مع

المدينة على تصميم وطرح العقد الخاص بالمنشآت الجديدة، وهو ما يمثل أول شراكة بين القطاعين العام والخاص في البلاد.

وتندرج هذه الجهود ضمن ما نسمِّيه في المؤسسة العمل التمهيدي. فبدلاً من مجرد انتظار تمويل المشروعات، تتعاون المؤسسة مع الحكومات ومؤسسات التنمية الأخرى على فتح صناعات بأكملها أمام الاستثمارات الخاصة. وتأتي هذه الإستراتيجية في إطار سياسة الدفع التي تنتهجها المؤسسة لإيجاد طرق مبتكرة لمعالجة القضايا الأكثر إلحاحاً التي تواجه بلدان العالم النامية. وفي زمن تعاني فيه الموازنات الحكومية من ضغوط كبيرة، يساعد هذا النهج المبتكر في توجيه رأس المال والخبرات إلى مشروعات تحسِّن حياة الناس العاديين.

ويُمكِّن هذا النهج أيضا المؤسسة من تطوير مبادرات ذات تأثير واسع النطاق، ويمكن لمنشآت إدارة النفايات خارج بلغراد أن تصبح إحدى هذه المبادرات قريباً. وعالمياً، تنتج البلديات ملياري طن من القمامة سنوياً. ويرى الداعمون أن المنشأة الجديدة، وهي أول مشروع من نوعه في أحد بلدان الأسواق الصاعدة، يمكن أن تمثل نموذجاً للمدن الأخرى التي تعاني في التعامل مع النفايات المتزايدة.

الصور: يجري نقل مكب نفايات فينتشا في صربيا، الذي يُعد أحد أكثر المكبات سُميّة في أوروبا، بتمويل قدره 260 مليون يورو من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار وشركاء آخرين.

السلفادور

خفض تكلفة الكهرباء وتعزيز نمو أنشطة الأعمال

الصورة: كاتدرائية سان سلفادور، السلفادور. ستولِّد محطة كهرباء تمولها المؤسسة 30% من إمدادات الكهرباء في البلاد بدءاً من عام 2022.

في السلفادور، يؤدي ارتفاع تكلفة الكهرباء إلى زيادة تكاليف المنتجات والخدمات ويجعل مؤسسات الأعمال غير قادرة على المنافسة. وكشف مسح استقصائي لمنشآت الأعمال أجرته مجموعة البنك الدولي في عام 2016 أن 48% من الشركات في السلفادور ترى أن الكهرباء هي العقبة الرئيسية أمام النمو.

وقد تنخفض أسعار الكهرباء الفلكية في السلفادور أخيراً. وفي أواخر عام 2019، قادت مؤسسة التمويل الدولية تقديم حزمة تمويلية بقيمة 657 مليون دولار لشركة الكهرباء المحلية *إنيرجيا ديل باسيفيكو*، وهو ما يمثل أكبر استثمار بالقطاع الخاص في تاريخ السلفادور. وسيساعد هذا الاستثمار الشركة على بناء محطة لتحويل الغاز الطبيعي المسال إلى كهرباء. وعند الانتهاء من هذه المنشأة التي تبلغ قدرتها 378 ميغاوات في عام 2022، فإنها ستوفِّر 30% من احتياجات السلفادور من الكهرباء.

"وقال *مايكل بولسكي* الرئيس التنفيذي لإنفينرجي، وهي شركة كهرباء أمريكية تملك حصة الأغلبية في إنيرجيا ديل باسيفيكو "تُعتبر إنيرجيا ديل باسيفيكو مشروعاً تحويلياً بالنسبة للسلفادور والمنطقة بأسرها، فهي مثال مشرق على الفرص الهائلة التي يمكن خلقها، رغم العقبات الموجودة مسبقاً، عندما تحظى مبادرات القطاع الخاص بدعم حكومي قوي".

وستمكِّن المحطة الجديدة، التي تقع في مدينة أكاجوتلا الساحلية، البلاد من تقليص اعتمادها على واردات النفط باهظة الثمن وتقليل كمية الكهرباء التي تشتريها من البلدان المجاورة. (تستورد السلفادور ربع إمداداتها من الكهرباء، وهو أعلى معدل في أمريكا الوسطى). ومن المتوقَّع أن تؤدي هذه الإجراءات إلى خفض أسعار الكهرباء، وهو ما سيعود بالنفع على المؤسسات العاملة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يعتمد عليهما اقتصاد السلفادور بشكل كبير. وفي نهاية المطاف، يُتوقَّع أن يساعد انخفاض أسعار الكهرباء في خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي في بلد يعيش أكثر من 25% من سكانه في أوضاع الفقر.

ولأن الغاز الطبيعي أنظف من النفط، فإنه سيقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت- أحد الغازات الملوِّثة للهواء بدرجة عالية، في السلفادور بواقع 8 آلاف طن سنوياً وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بها بواقع 376 ألف طن سنوياً، أي ما يعادل سحب أكثر من 70 ألف مركبة من الطرق.

وسيشمل المشروع أيضا خط نقل يمتد لمسافة 44 كيلومتراً إلى مدينة أهواتشابان، وبنية تحتية لرسو وحدة تخزين عائمة، وخط أنابيب للغاز يمتد تحت سطح البحر وتحت الأرض لمسافة 1.7 كيلومتر. وتقدِّم المؤسسة 85 مليون دولار في شكل تمويل مباشر، فيما يُقدَّم باقي تمويل المشروع من مقرضين آخرين.

ويستند المشروع إلى إطار الشراكة الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي مع السلفادور، وهو وثيقة تحدد الأولويات الإنمائية لهذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه ستة ملايين نسمة. وحدد هذا الإطار اثنين من التحديات الرئيسية في السلفادور، وهما الاعتماد على واردات النفط من الخارج لتوليد الكهرباء ونقص الاستثمارات الخاصة، وقد صُمِم المشروع للتصدي لكليهما.

كولومبيا

تمكين الجيل القادم من قادة التمويل المستدام

بدءاً من الفيضانات وصولاً إلى الانهيارات الأرضية، يحدث تغيُّر المناخ اضطرابات كبيرة في أسواق أمريكا اللاتينية. وتدرك جهات التمويل الرائدة أن عليها الاستعداد للمخاطر المتصلة بالمناخ واغتنام الفرص المتعلقة بذلك، لكن الكثير منها تفتقر إلى المعرفة اللازمة. وتعمل المؤسسة على تغيير هذا الوضع من خلال أكاديميتها للأنشطة المصرفية الخضراء، وهي عبارة عن برنامج رائد للمعرفة وبناء القدرات يزوِّد العاملين بالقطاع المصرفي في مختلف بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالمهارات والتدريب على مجال التمويل الأخضر سريع النمو.

ويرى إفراين فوريرو، رئيس بنك دافيفيندا ثاني أكبر بنوك كولومبيا، أن تمويل الأنشطة المناخية مهم للغاية. وقال فوريرو، بعد إتمامه دورة تدريبية في أكاديمية المؤسسة للأنشطة المصرفية الخضراء في عام 2019، "إن من مسؤوليتي ضمان تحويل دافيفيندا إلى بنك مستدام".

وتلقى فوريرو دورة في الأكاديمية عن التمويل الأخضر استغرقت ثمانية أسابيع. كما حصل هو واثنان من كبار زملائه على منح لتلقي برنامج مكثَّف مدته أسبوع والذي تضمَّن حلقات عمل مخصصة واجتماعات مائدة مستديرة مع الرؤساء التنفيذيين الآخرين حول سبل تعزيز الممارسات المصرفية الخضراء لما فيه مصلحة المساهمين والأجهزة التنظيمية والعملاء.

ويُعد دعم الأنشطة المصرفية الخضراء امتداداً طبيعياً للشراكة القائمة منذ أكثر من 40 عاماً بين المؤسسة وبنك دافيفيندا. وقد لعب الاثنان دوراً محورياً في تدعيم المشاركة النشِطة لكولومبيا في الشبكة المصرفية المستدامة، وهي مجموعة تطوعية من الرابطات المصرفية والجهات التنظيمية من بلدان الأسواق الصاعدة تلتزم بالمضي قدماً في تعزيز التمويل المستدام. وتعهدت كولومبيا بتطوير نظامها الخاص بالتمويل المستدام وتستمر في ذلك منذ عام 2012، وهي الآن في مرحلة متقدمة وفقاً لمصفوفة تطوُّر الأداء للشبكة المصرفية المستدامة. كما حددت كولومبيا هدف خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بشكل كبير بحلول عام 2030 من خلال المساهمات الوطنية لمكافحة تغيُّر المناخ.

وقامت الأكاديمية، منذ تدشينها في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بتسهيل تقديم 400 منحة دراسية برامجية لمصرفيين من 60 مؤسسة مالية في ثمانية بلدان، وذلك بتمويل من مبادرة المناخ الدولية التابعة للحكومة الألمانية. وجرى تدريب أكثر من 5 آلاف متخصص مالي في القطاع المصرفي التجاري بمختلف بلدان أمريكا اللاتينية من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية التي نظمتها الأكاديمية عبر الإنترنت. وتُقدَّم المزيد من طلبات التدريب من مناطق بعيدة كآسيا.

وعقدت الأكاديمية شراكات مع العديد من المؤسسات الدولية والأكاديمية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية وأوروبا، من بينها بيل إنفراستركشر بارتنرز، وشركة آي دي أو إم، واتحاد بنوك أمريكا اللاتينية، ومانجمنت سوليوشنز، وجامعة كزافيريان البابوية، وأكاديمية الطاقة المتجددة، وذلك لتطوير برامج أكاديمية متخصصة للقطاع المصرفي.

وتطمح الأكاديمية إلى أن تركِّز مناهجها الدراسية على قادة العمل المصرفي واعتبار تغيُّر المناخ فرصة كبيرة لتعزيز أعمال القطاع المالي. وفي عالم ما بعد جائحة كورونا، يكتسي نهج الأكاديمية أهمية خاصة حيث تحتاج الحكومات والمستثمرون إلى دمج مراعاة المخاطر المناخية في خططهم بشكل أفضل.

وبعد أن أتم تدريبه في أكاديمية المؤسسة للأنشطة المصرفية الخضراء، أصبح فوريرو أكثر التزاماً بدعم الأنشطة المصرفية الخضراء في كولومبيا، مضيفاً: "ستحوِّل المعارف التي تلقيناها دافيفيندا إلى مؤسسة أفضل، وستجعلنا أكثر قدرة على المنافسة في المستقبل وأكثر جذباً لمستثمرينا وعملائنا".

الصورة: منازل في بوغوتا بكولومبيا. تساعد المؤسسة في تهيئة سوق مزدهرة للتمويل الأخضر في البلاد.

تحفيز النمو في سوق القروض الخضراء

القروض الخضراء هي أداة سريعة النمو يمكن للشركات المقترضة استخدام حصيلتها في تمويل أو إعادة تمويل الأصول أو الأنشطة المؤهلة التي تحسِّن استدامة عملياتها.

وفي عام 2019، أصبحت مؤسسة التمويل الدولية أول مؤسسة إنمائية عالمية تتيح لجهات الاستثمار المتعاملة معها خيار هيكلة القروض وفقاً لمبادئ القروض الخضراء. وتحدد هذه المبادئ، المَصوغة على غرار تلك الخاصة بالسندات الخضراء، كيفية استخدام حصيلة القروض وكيفية اختيار المشروعات لاستحقاق حالة "القرض الأخضر". ويمكن أن تساعد هذه الحالة مؤسسات الأعمال على اجتذاب تمويل إضافي ومواءمة إستراتيجيات الاستدامة والتمويل الخاصة بها.

وتشجِّع المؤسسة الجهات المتعاملة معها على استخدام القروض الخضراء للحد من التأثيرات السلبية لتغيُّر المناخ وتشجيع التنمية منخفضة الانبعاثات الكربونية. وتساند المؤسسة الجهود التي تبذلها الجهات المتعاملة معها لاستيفاء متطلبات مبادئ القروض الخضراء، مثل إنشاء نظام إداري لتتبُّع وإدارة والإبلاغ عن استخدام حصيلة أحد القروض في المشروعات الخضراء المخصصة والتحقق من ذلك من خلال طرف ثالث.

ولم يتجاوز نصيب البلدان النامية 1.6 مليار دولار من القروض الخضراء القائمة التي تُقدَّر قيمتها بنحو 33 مليار دولار حتى عام 2019. لكن من المتوقَّع أن تحقق هذه السوق نمواً سريعاً، بل ربما تفوق نمو سوق السندات الخضراء في المدى القريب.

وتُعد المؤسسة إحدى الجهات الرائدة في تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ. وكانت المؤسسة من أوائل مُصدِري السندات الخضراء حيث أطلقت برنامجاً لهذه السندات في عام 2010 لإطلاق العنان للاستثمار في مشروعات القطاع الخاص التي تدعم الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. وحتى تاريخه، أصدرت المؤسسة 172 سنداً بعشرين عملة وبقيمة تتجاوز 10 مليارات دولار.

نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في بلدان العالم النامية. تحشد المؤسسة منتجاتها وخدماتها – وكذلك منتجات وخدمات المؤسسات الأخرى في مجموعة البنك الدولي – لتهيئة الأسواق القادرة على التصدي لأكبر التحديات الإنمائية في عصرنا الحالي.

79
هدف المؤسسة

80 أين تعمل المؤسسة

81 ما تقوم به المؤسسة

86 خبرات المؤسسة المتخصصة

89
الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

90 فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

97
موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

98 موظفو المؤسسة وحوكمتها

99 المساءلة والرقابة

101 الشراكات العالمية

105 إدارة المحافظ

106 إدارة المخاطر

108 نهج المؤسسة إزاء الاستدامة

111 المسؤولية المؤسسية

113 رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

118 تقرير التأكيد المحدود للمراجع المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

120 موجز الأداء المالي

هدف المؤسسة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تسخير مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لتهيئة الأسواق وتوفير الفرص التي تساعد البلدان على إيجاد الحلول وتعبئة التمويل من القطاع الخاص لحل التحديات التي تواجه عملية التنمية.

أين تعمل المؤسسة

تعمل مؤسسة التمويل الدولية، باعتبارها أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يركز عملها على القطاع الخاص في البلدان النامية، في أكثر من 100 بلد. وهي تتيح ما تملكه من معارف مؤسسية اكتسبتها على مدار أكثر من 60 عاما للبلدان التي تعمل فيها، وتطبق ما استخلصته من دروس من إحدى المناطق في حل المشاكل في منطقة أخرى.

ما تقوم به المؤسسة

لقد حددت مجموعة البنك الدولي هدفين ينبغي تحقيقهما على مستوى العالم بحلول عام 2030: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في كل بلد. وتسهم مؤسسة التمويل الدولية في تحقيق هذين الهدفين من خلال مساندة القطاع الخاص في البلدان النامية من أجل تهيئة أسواق قادرة على إتاحة الفرص للجميع. وتركز المؤسسة على الاستثمار، وتقديم المشورة، وتعبئة التمويل للمؤسسات والشركات المالية الخاصة في البلدان النامية. وتُكيَّف المؤسسة منتجاتها وخدماتها بحيث تلبي الاحتياجات الخاصة بكل جهة متعاملة معها، في حين تحقق قدرتها على اجتذاب المستثمرين الآخرين مزايا ومنافع إضافية: إذ تتيح للمتعاملين معها مصادر جديدة لرأس المال وسبلا أفضل لممارسة أعمالها.

وفي خضم هذه الأوقات العصيبة التي تسعى فيها اقتصادات العالم جاهدة لتجاوز الصدمة التي أحدثتها أزمة فيروس كورونا، تعمل المؤسسة على تسريع وتيرة التعافي وتعزيز قدرة تلك الاقتصادات على الصمود في وجه التحديات.

الاستثمار

تمكن المنتجات المالية التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية الشركات من إدارة المخاطر وتوسيع قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال الخارجية والمحلية. ومنذ أن بدأت المؤسسة في مزاولة عملها على أساس تجاري، فإنها تستثمر حصرياً في مشروعات هادفة للربح في البلدان النامية، وتتقاضى الأسعار السائدة في الأسواق على منتجاتها وخدماتها.

والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة مُصمَّمتان لتلبية الاحتياجات الخاصة بالبلدان الأعضاء في مختلف القطاعات والصناعات - مع التركيز بصفة خاصة على قطاعات البنية التحتية، والصناعات التحويلية، والصناعات الزراعية، والخدمات، والأسواق المالية. وفي السنة المالية 2020، قدمت المؤسسة استثمارات طويلة الأجل بقيمة 22 مليار دولار في 282 مشروعا لمساندة القطاع الخاص في البلدان النامية، واشتمل ذلك على نحو 10.8 مليارات دولار من الموارد المالية التي تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الأدوات والمنتجات

القروض

تقوم المؤسسة بتمويل المشروعات والشركات من خلال تقديم قروض لحسابها الخاص لمدد تتراوح عادة بين 7 سنوات و 12 سنة، كما تقدم قروضاً إلى البنوك الوسيطة، وشركات التأجير التمويلي، وغيرها من المؤسسات المالية التي تقوم بإعادة إقراضها.

وفي حين كانت قروض المؤسسة في السابق مُقوّمة بعملات البلدان الصناعية الكبرى، فقد وضعت المؤسسة على سلم أولوياتها تنظيم منتجات إقراض بالعملات المحلية، وقد قدمت موارد تمويلية بأكثر من 50 عملة محلية.

وفي السنة المالية 2020، ارتبطت المؤسسة بتقديم قروض جديدة لحسابها الخاص بقيمة 9.5 مليارات دولار.

أسهم رأس المال

يتيحُ الاستثمارُ في أسهم رأس المال مساندة أنشطة التنمية وزيادة رؤوس الأموال التي تحتاجها مشروعات القطاع الخاص للنمو طويل الأجل. وتستثمر المؤسسة مباشرة في أسهم رأس مال الشركات والمؤسسات المالية، وكذلك من خلال صناديق الاستثمار المباشر. وفي السنة المالية 2020، بلغت استثماراتها في أسهم رأس المال لحسابها الخاص نحو مليار دولار من ارتباطات الإقراض.

وتستثمر المؤسسة عموماً في ما يتراوح بين 5% و 20% من أسهم رأس مال الشركة المعنية، وتشجع الشركات التي تضخ فيها استثماراتها على توسيع نطاق ملكية الأسهم من خلال قيد أسهمها بالبورصة؛ مما يؤدي بدوره إلى تعميق أسواق رأس المال المحلية. وتقوم أيضا بالاستثمار من خلال قروض المشاركة في الأرباح، والقروض القابلة للتحويل، والأسهم الممتازة.

تمويل التجارة والسلع الأولية

يكفل برنامج تمويل التجارة العالمية التابع للمؤسسة وفاء المؤسسات المالية المعتمدة بالتزامات السداد المتعلقة بالتجارة. ويعمل البرنامج على زيادة واستكمال قدرة البنوك على تمويل التجارة عن طريق خدماته المتعلقة بتخفيف المخاطر على أساس كل معاملة على حدة لأكثر من 218 بنكا في 71 بلداً.

في السنة المالية 2020، ارتبطت المؤسسة بتقديم 6.5 مليارات دولار في تمويل التجارة وسلاسل الإمداد، ذهب أكثر من نصف هذا المبلغ إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية* ومناطق هشة ومتأثرة بالصراعات.

القروض المشتركة

يعد برنامج القروض المشتركة التابع للمؤسسة الأقدم والأكبر حجما على مستوى بنوك التنمية متعددة الأطراف. وهو يعمل على تمكين شركاء المؤسسة من القطاعين العام والخاص - بما في ذلك البنوك التجارية ومؤسسات الاستثمار وشركات التأمين والصناديق السيادية وغير ذلك من مؤسسات التنمية - من مشاركتها جنبا إلى جنب وهي تقدم القروض إلى الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة.

ومن خلال تعبئة رؤوس الأموال من شركائها، فإن المؤسسة تكوِّن صلات جديدة من شأنها زيادة الاستثمارات الأجنبية في أشد بلدان العالم فقراً وإتاحة مسار لتعبئة التمويل كي تتبعه منشآت الأعمال المحلية الأخرى الآخذة في النمو. وفي السنة المالية 2020، قدمت المؤسسة ما مجموعه 5.8 مليارات دولار من القروض المشتركة إلى 88 شريكا من خلال: قروض من الفئة "ب" وقروض موازية، وتأمين ضد مخاطر الائتمان، وقروض مشتركة بالعملة المحلية، وقروض مشتركة خضراء، وقروض البرنامج الموجَّه لمحفظة الإقراض المشترك، الذي ينشئ محافظ استثمار ويكيفها حسب الطلب من قروض الأسواق الصاعدة للمستثمرين.

وشكلت القروض المشتركة 46% من إجمالي الأموال التي قامت المؤسسة بتعبئتها من الغير لصالح المتعاملين معها في السنة المالية 2020، وذهب 39% من هذه الأموال إلى مقترضين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وبلدان هشة ومتأثرة بالصراعات. وبنهاية العام، بلغ مجموع محفظة القروض المشتركة 16 مليار دولار لحساب شركاء الاستثمار.

إدارة المخاطر والحلول المهيكلة

تتيح مؤسسة التمويل الدولية منتجات المشتقات المالية للمتعاملين معها، حصريا لأغراض التحوط. وعن طريق إتاحة الفرصة لهذه الشركات للوصول إلى أسواق منتجات المُشتقات المالية الدولية لأغراض التحوط ضد التعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات أو تقلب أسعار الفائدة أو أسعار السلع الأولية، فإن المؤسسة تمكّنها من تعزيز جدارتها الائتمانية وتحسين ربحيتها. ومن خلال تقديم منتجات إدارة المخاطر، تقوم المؤسسة عموما بدور الوسيط بين السوق والشركات الخاصة في الأسواق الصاعدة، وتتيح كذلك منتجات تمويل مهيكلة للجهات المتعاملة معها التي تسعى إلى تدبير أموال من أسواق رأس المال العالمية والمحلية، وإدارة المخاطر المالية، بما في ذلك من خلال تسهيلات المشاركة في تحمُّل المخاطر. وقد ساعدت المؤسسة الجهات المُصْدرة لأول مرة المتعاملة معها في الوصول إلى الأسواق من خلال ضمانات ائتمان جزئية واستثمارات ثابتة. وتساعد المؤسسة أيضا المتعاملين معها في عمليات الهيكلة والتوريق مع مستثمرين من أسواق رأس المال.

التمويل الميسر المختلط

لقد ساعدت أدوات التمويل الميسر المختلط، التي يتم فيها الجمع بين التمويل الميسر والتمويل من حسابها الخاص، مؤسسة التمويل الدولية على توسيع نطاق عملياتها لتشمل أسواقاً وقطاعات حافلة بمزيد من التحديات على مدى أكثر من 15 عاماً.

ويمكن للتمويل المختلط أيضاً أن يساعد على التخفيف من حدة المخاطر والتصدي لتحديات الأسواق في المعاملات، مما يزيد من جاذبيتها لمستثمري القطاع الخاص. ويمكن للاستثمارات المالية المختلطة، باعتبارها مشروعات رائدة، عندما يكون النجاح حليفها، أن تساعد في تمهيد الطريق أمام المستثمرين الآخرين وفي تهيئة الأسواق.

تركز تسهيلات التمويل الميسر المختلط للمؤسسة على تعبئة الاستثمار في مجالات عملها ذات الأهمية الإستراتيجية، بما في ذلك المناخ والمساواة بين الجنسين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2019، أجاز شركاء المؤسسة الدولية للتنمية تقديم مبلغ إضافي قدره 2.5 مليار دولار لنافذة القطاع الخاص التابعة لها، التي قامت منذ عام 2017 بمساندة استثمارات القطاع الخاص في البلدان الأشد فقرا والأكثر هشاشة.

في السنة المالية 2020، ارتبطت مؤسسة التمويل الدولية بتقديم 489 مليون دولار من أموال المانحين الميسرة، وحفز ذلك 1.7 مليار دولار من الاستثمارات لحساب المؤسسة الخاص. كما واصلت المؤسسة ريادتها في تطبيق مبادئ التمويل الميسر المختلط لمؤسسات التمويل الإنمائي، التي تدعو إلى استخدام الموارد الميسرة على نحو منضبط وشفاف. واعتبارا من أكتوبر/تشرين الأول 2019، بدأت المؤسسة في الإفصاح للجمهور العام عن الدعم المُقدّر الذي تقدمه لكل معاملة مقترحة من معاملاتها التي تسعى للحصول على مساندة التمويل الميسر المختلط. وتعتبر مؤسسة التمويل الدولية هي المؤسسة الأولى - بل الوحيدة حتى الآن - التي تفصح عما تقدمه من دعم مُقدّر على مستوى المعاملات، وهي خطوة مهمة في ضمان رفع مستوى الشفافية والمساءلة فيما يتعلق باستخدام المال العام.

الخدمات الاستشارية

يمثل تقديم الخدمات الاستشارية جزءا بالغ الأهمية من إستراتيجية المؤسسة لتهيئة الأسواق - وهو جهد منسق مع الحكومات والبنك الدولي. ومن خلال برامجنا للخدمات الاستشارية، تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع المتعاملين معها - ومنهم شركات ومؤسسات مالية وصناعات وحكومات - لتحويل الأفكار إلى مشروعات صالحة للتمويل. وتساعد المؤسسة على تهيئة الأوضاع اللازمة لجذب رؤوس الأموال الخاصة، مما يفسح المجال أمام القطاع الخاص للنمو.

ويسترشد العمل الاستشاري للمؤسسة بالدراسات التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص التي تجريها هي والبنك الدولي، وأطر الشراكة الإستراتيجية متعددة السنوات لمجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى الإستراتيجيات القُطرية والدراسات القطاعية المتعمقة للمؤسسة.

- تساعد المؤسسة الشركات على اجتذاب مستثمري القطاع الخاص والشركاء، ودخول أسواق جديدة، وزيادة تأثيرها. كما تتيح آراء مستنيرة حول الأسواق مُصممة كي تلائم الاحتياجات، وكذلك خدمات استشارية حول كيفية تحسين الأداء التشغيلي للشركات واستدامتها.

* يشير هذا إلى قائمة البلدان المؤهلة للحصول على التمويل من المؤسسة الدولية للتنمية في إطار الدورة السابعة عشرة لتجديد مواردها.

• تساعد المؤسسة الصناعات والقطاعات على اعتماد أفضل الممارسات والمعايير لزيادة إنتاجيتها وقدرتها على المنافسة.
• كما تساعد الحكومات على هيكلة ترتيبات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تحسين قدرة الأفراد على الوصول إلى مرافق بنية تحتية وخدمات أساسية عالية الجودة. وتقدم أيضا المشورة لتحسين بيئة الأعمال من خلال إصلاحات تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل - كما تقدم المساندة في الوقت نفسه لتنفيذ هذه الإصلاحات.
• تعمل المؤسسة بالتعاون مع البنك الدولي لتقديم خدمات استشارية بشأن السياسات في مراحل العمل التمهيدي، وتطوير أنشطة من شأنها المساعدة في تهيئة الأسواق ومساندة المعاملات المستقبلية في صناعات وقطاعات عديدة، ولاسيما في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

وتعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها، بوجه خاص في مناطق العالم الأشد فقرا والمتأثرة بالصراعات، على تحسين ممارساتها البيئية والاجتماعية والمتعلقة بنظم الحوكمة - بما في ذلك تلك المتصلة بالمساواة بين الجنسين. كما تساعد المتعاملين المحتملين مع استثماراتها على تحسين أداء عملياتها وممارساتها الإدارية لاجتذاب التمويل الذي تحتاج إليه.

في السنة المالية 2020، نمت محفظة المؤسسة لمشروعات الخدمات الاستشارية إلى 1.5 مليار دولار، وشمل ذلك نحو 800 مشروع استشاري في أكثر من 100 بلد. ونفذت المؤسسة 57% من برنامجها للخدمات الاستشارية في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، و 22% في مناطق هشة ومتأثرة بالصراعات، فيما بلغت نسبة برنامج الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمناخ 25%. وشمل 37% منها جهودا ترمي إلى تحسين القضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين. ويصنف 14% من المشروعات الاستشارية ضمن "أنشطة العمل التمهيدي". ويعمل خبراء المؤسسة المعنيون بالخدمات الاستشارية بالقرب من المتعاملين معها، حيث يوجد نحو 80% منهم في مكاتب المؤسسة الميدانية.

كيف تعمل المؤسسة مع الشركات

الصناعات الزراعية: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين إنتاجيتها ومعايير عملها، وذلك بإنشاء سلاسل قيمة تتسم بالكفاءة، وضمان الأمن الغذائي، وتهيئة روابط قوية مع منشآت الأعمال الزراعية الأصغر والمجتمعات المحلية الريفية، وتحسين التركيز على النواتج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية في مختلف مراحل سلسلة الإمدادات الغذائية.

البنية التحتية العالمية: من خلال العمل بالشراكة مع الشركات والحكومات والقادة المحليين، تقدم المؤسسة حلول البنية التحتية المستدامة التي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية. ويؤدي الحوار والعمل مع العديد من أصحاب المصلحة، مقترنا بتعزيز أنشطة بناء القدرات لقيادات الأجهزة البلدية والمحلية، إلى رفع مستوى الشفافية وترسيخ نظم الحوكمة الرشيدة في مشروعاتها للبنية التحتية. كما تساعد المؤسسة الشركات على زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، وتساند تطوير أسواق الطاقة المتجددة.

خدمات تمويل الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على دخول الأسواق الجديدة، واجتذاب المستثمرين، وهيكلة المشروعات المعقدة، وذلك بإسداء المشورة بشأن تصميم عمليات الاندماج والاستحواذ والشراكات وتنفيذها.

المباني الخضراء: توفر المؤسسة الأدوات والتدريب لمساعدة الشركات على تشييد مبان تقتصد في استهلاك الطاقة والمياه والمواد. كما تساعد الحكومات على وضع أطر السياسات ذات الصلة، وتعمل مع البنوك لتدشين أدوات ومنتجات تمويل خضراء.

منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة: تساعد المؤسسة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على تقوية مهاراتها وأدائها، مما يؤدي إلى تحسين قدرتها على المشاركة في شبكات الإمداد والتوزيع للشركات الأكبر حجما. وهي تسدي المشورة للشركات والحكومات حول كيفية تحسين ظروف العمل، وتعزيز تنافسية سلسلة إمدادات قطاع المنسوجات.

المساواة بين الجنسين: تعمل المؤسسة مع الشركات على تحسين ممارسات تشغيل النساء والاحتفاظ بهن وترقيتهن. وتساعد أيضا الشركات على زيادة قدرة النساء على الوصول إلى الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والمعلومات، والأسواق.

حوكمة الشركات: تساعد المؤسسة الشركات على تحسين فرص الحصول على رأس المال، وتخفيف المخاطر، والحماية من سوء الإدارة، وذلك من خلال تحسين حوكمة الشركات لديها.

إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية: تساعد المؤسسة على دمج اعتبارات إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عمليات الشركات بهدف تحقيق النجاح على المدى الطويل. وتقدم المؤسسة المشورة في الوقت المناسب (بما في ذلك من خلال المنتجات المعرفية) للمتعاملين معها بشأن العناصر البيئية والاجتماعية لدعم اتخاذ القرار في التصدي لآثار جائحة كورونا.

استجابةً لتفشي فيروس كورونا، وفي ضوء ما قد يترتب على ذلك من آثار بيئية واجتماعية وآثار تتعلق بنظم الحوكمة، قامت المؤسسة بإعداد ونشر تقارير استشارية مؤقتة للمتعاملين معها والمجتمعات المحلية بشأن:

- منع وإدارة المخاطر الصحية الناجمة عن تفشي جائحة كورونا في أماكن العمل
- مساندة العمال في سياق ظروف تفشي فيروس كورونا (بما يغطي حماية الوظائف والسلامة المهنية والصحية)
- إعداد خطة طارئة للتأهب والتصدي لجائحة كورونا
- إشراك أصحاب المصلحة في سياق مواجهة جائحة كورونا
- التصدي لتزايد مخاطر الأعمال الانتقامية خلال أزمة جائحة كورونا
- قيادة الشركات بشأن الاستجابة للأزمات

وتساند هذه المعلومات عملية اتخاذ القرارات في إطار الاستجابة لآثار جائحة كورونا.

كيف تعمل المؤسسة مع المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار

المؤسسات المالية: تساعد المؤسسة الجهات المتعاملة معها على تدعيم إدارة المخاطر التي تتعرض لها، وتنويع أدواتها ومنتجاتها - في فئات مثل تمويل منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل الإسكان، والطاقة المتجددة. كما تشجع تعميم فرص الحصول على التمويل، وتدعيم أسواق رأس المال، وإنشاء مكاتب استعلام ائتماني وسجلات ضمانات.

مديرو صناديق الاستثمار: تساعد المؤسسة على تطوير صناعة الاستثمار المباشر في الأسواق الوليدة، وتسدي مشورة غير مرتبطة بالاستثمار لمديري الصناديق.

كيف تعمل المؤسسة مع الحكومات

يركز عمل المؤسسة مع الحكومات والبنك الدولي وشركاء آخرين، بما في ذلك في مراحل العمل التمهيدي، على تطبيق التوصيات التي تم تسليط الضوء عليها في دراستها التشخيصية القُطرية للقطاع الخاص والإصلاحات التي تحظى بالأولوية في إستراتيجياتها القُطرية لزيادة دور القطاع الخاص في التنمية. وتشمل مجالات التركيز المحددة:

الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تساعد المؤسسة الحكومات على تصميم وتنفيذ ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المكيفة بما يلبي الاحتياجات المحلية، وتساعد على تذليل العقبات التي تواجه البنية التحتية، وتحقيق أهداف التنمية الوطنية.

القطاع المالي: تعمل المؤسسة مع الحكومات والقطاع الخاص لبناء أنظمة مالية وأسواق رأسمالية تتسم بالقدرة على الصمود والشفافية وسلاسة الأداء. كما تعمل على نحو وثيق مع البنك الدولي وتوظف خبراته إلى جانب مواردها الاستثمارية من أجل المشاركة في تطوير أسواق رأس المال المحلية في بلدان مختارة محدَّدة.

تهيئة مُناخ الاستثمار: تساعد المؤسسة على تحسين بيئة الأعمال من خلال الإصلاحات الشاملة لعموم الاقتصاد والإصلاحات التي تزداد تركزا على قطاعات محددة تشجع الاستثمار وتحفز النمو وتوفر فرص العمل. وتستفيد المؤسسة من خبرات البنك الدولي عند الضرورة لتكملة عملها التمهيدي بشأن تهيئة البيئات الداعمة لاستثمارات القطاع الخاص.

مبادرة المدن: تساعد المؤسسة أجهزة الحكم المحلي والبلديات والمقاطعات على إيلاء الأولوية لخدمات البنية التحتية المستدامة والقادرة على الصمود وتطويرها لصالح مواطنيها.

شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة

تشكل استثمارات أسهم رأس المال المؤثرة والمربحة عاملا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للمؤسسة وتأمين استدامتها المالية على المدى الطويل.

تقوم شركة إدارة الأصول التابعة للمؤسسة بتدبير رؤوس الأموال وإدارتها لصالح مؤسسات الأعمال في أسواق البلدان النامية والأسواق الوليدة. وتتيح هذه الشركة، التي تأسست عام 2009، للمستثمرين فرصا فريدة للوصول إلى استثمارات المؤسسة في الأسواق الصاعدة، وفي الوقت نفسه أيضا زيادة رؤوس الأموال طويلة الأجل الوافدة إلى هذه الأسواق. وتعزز الشركة الأثر الإنمائي للمؤسسة وتحقق الأرباح للمستثمرين من خلال الاستفادة مما تتمتع به المؤسسة من تواجد عالمي ومعايير استثمارية عالمية.

تأسست شركة إدارة الأصول في البداية باعتبارها شركة تابعة مملوكة بالكامل لمؤسسة التمويل الدولية، وجرى دمجها اعتبارا من الأول من فبراير/شباط 2020 في هيكل المؤسسة لتصبح وحدة يرأسها نائب رئيس، وتحافظ في الوقت نفسه على استقلالية اتخاذ قراراتها وواجباتها المالية والتعاقدية تجاه مستثمريها. وقد أُعيد تنظيم دورها الآن، بحيث تساند تنفيذ نهج المؤسسة الجديد للاستثمار في أسهم رأس المال. ويشمل هذا النهج الجديد تقوية مجموعات مهارات الموظفين بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للأصول الرئيسية وإدارتها وخلق القيمة، وتحسين تعاملنا مع استثمارات أسهم رأس المال "من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التصفية/التخارج"، وزيادة تركيزنا على قضايا الاقتصاد الكلي في تحليل أنشطة الأعمال الجديدة واتخاذ القرارات في محافظ الاستثمار.

وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، بلغت الأموال التي قامت الشركة بتعبئتها نحو 10.1 مليارات دولار، منها نحو 2.3 مليار دولار من المؤسسة. وهي تدير 12 صندوقا استثماريا، تغطي أسهم رأس المال وأدوات الديون ومنتجات صندوق الصناديق (fund-of-fund products)، لحساب مجموعة متنوعة واسعة النطاق من مؤسسات الاستثمار، بما في ذلك صناديق ثروات سيادية، وصناديق معاشات تقاعدية، ومؤسسات تمويل إنمائي. وفي السنة المالية 2020، ارتبطت صناديق شركة إدارة الأصول بتقديم 63 مليون دولار لخمس شركات تستفيد من استثمارات المؤسسة، وتخارجت من 14 استثماراً على أساس تكلفة مجتمعة قدرها 657 مليون دولار.

صناديق شركة إدارة الأصول

صندوق الرسملة التابع للمؤسسة: يتألف صندوق الرسملة التابع للمؤسسة، برأسمال قدره 3 مليارات دولار، من صندوقين فرعيين: صندوق مساهمات في أسهم رأس المال بمبلغ 1.3 مليار دولار، وصندوق للديون الثانوية بمبلغ 1.7 مليار دولار. وساعد الصندوق، الذي تأسس عام 2009، على نحو منهجي في تدعيم البنوك المهمة في الجهاز المصرفي في بلدان الأسواق الصاعدة، وتعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق 41 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 2.8 مليار دولار.

صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: تأسس صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عام 2010 برأسمال قدره مليار دولار. ويستثمر الصندوق في أسهم رأس المال وعمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في مجموعة متنوعة من القطاعات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق 39 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 879 مليون دولار.

صندوق رسملة أفريقيا: تأسس صندوق رسملة أفريقيا في عام 2010 برأسمال قدره 182 مليون دولار للاستثمار في المؤسسات المصرفية التجارية ذات الأهمية للجهاز المصرفي في أفريقيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 130 مليون دولار.

صندوق التحفيز التابع للمؤسسة: تأسس صندوق التحفيز التابع للمؤسسة في عام 2012 برأسمال قدره 418 مليون دولار، ويستثمر في صناديق توفر رأس المال اللازم لنمو الشركات التي تطور سبلا مبتكرة للتصدي لتغير المناخ في بلدان الأسواق الصاعدة. ويمكن للصندوق أيضا الاستثمار مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2020، قدم الصندوق 22 ارتباطا بلغت إجمالا 386 مليون دولار.

الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة: تأسس الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة في عام 2013 برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم بتنفيذ استثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بأسهم رأس المال في قطاع البنية التحتية في بلدان الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، قدم الصندوق 22 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 702 مليون دولار.

صندوق الصين - المكسيك: صندوق الصين - المكسيك، الذي تأسس عام 2014، هو صندوق خاص ببلد محدد برأسمال قدره 1.2 مليار دولار، ويقوم باستثمارات في أسهم رأس المال مع المؤسسة في المكسيك في أسهم الشركات وأشباه الأسهم ومنتجات الاستثمار الوسطية (mezzanine). ويتركز عمله على قطاع البنية التحتية، بجانب قطاعات أخرى، بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات والأعمال المصرفية. وحتى 30 يونيو/ حزيران 2020، قدم الصندوق ثلاثة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 320 مليون دولار.

صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة: صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة برأسمال قدره 505 ملايين دولار هو صندوق تالٍ لصندوق الرسملة التابع للمؤسسة، ويقوم باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 178 مليون دولار.

صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة: يستثمر صندوق الصناديق العالمي للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 800 مليون دولار، على نحو رئيسي في صناديق الاستثمار المباشر التي ينصب تركيزها على الشركات سريعة النمو في مختلف القطاعات في الأسواق الصاعدة والأسواق الوليدة. ويستثمر الصندوق أيضا مباشرة في هذه الشركات. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق 30 ارتباطا لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 756 مليون دولار.

صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة: يقوم صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2015 برأسمال قدره 162 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار ذات الصلة بالأسهم في المنطقة. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق أربعة ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 66 مليون دولار.

صندوق ديون رائدات الأعمال: يمنح صندوق ديون رائدات الأعمال، الذي تأسس في عام 2016 برأسمال قدره 115 مليون دولار، قروضا ممتازة للبنوك التجارية لإعادة إقراضها لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء في بلدان الأسواق الصاعدة. ويشكل ذلك أحد مكونات صندوق الفرص لرائدات الأعمال الذي يبلغ رأسماله 600 مليون دولار، وهو شراكة تأسست في مارس/ آذار 2014 بين المؤسسة ومبادرة "عشرة آلاف امرأة" التابعة لمؤسسة غولدمان ساكس. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق ارتباطات لأغراض الاستثمار تصل قيمتها إلى 110 ملايين دولار إلى 10 بنوك.

صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة: يقوم صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، الذي تأسس عام 2016 برأسمال قدره 693 مليون دولار، باستثمارات في أسهم رأس المال وفي عمليات الاستثمار في أشباه الأسهم في جميع القطاعات في الأسواق الصاعدة في آسيا. وحتى 30 يونيو/حزيران 2020، قدم الصندوق ثمانية ارتباطات لأغراض الاستثمار بلغت إجمالا 171 مليون دولار.

خبرات المؤسسة المتخصصة

يعكس الدور الريادي لمؤسسة التمويل الدولية في تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص ما اكتسبته من خبرات واسعة وعميقة على مدى أكثر من 60 عاماً في مساعدة شركات الأسواق الصاعدة على النجاح والنمو. وهذه ميزة تتفرد بها المؤسسة في السوق.

وتُسخّر المؤسسة ما اكتسبته من معارف عالمية متخصصة في التصدي لأكبر تحديات التنمية التي يشهدها عصرنا، ومنها البطالة وتغير المناخ والأمن الغذائي والمائي.

الصناعات الغذائية والحراجة

تلعب الصناعات الغذائية دورا مهما في جهود الحد من الفقر. إذ يشكل القطاع الزراعي ما لا يقل عن نصف إجمالي الناتج المحلي وفرص العمل في العديد من البلدان النامية، وهو ما يجعله إحدى أولويات المؤسسة.

وتساعد المؤسسة القطاع الخاص بالتمويل والمشورة على الوفاء بالطلب المتنامي على الغذاء على نحو مستدامٍ بيئياً وشاملٍ اجتماعياً.

وتقدم المؤسسة تمويلا طويل الأجل وحلولا لرأس المال العامل لمساعدة المتعاملين معها على تمويل حصول المزارعين على مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك البذور والأسمدة والكيماويات المختلفة لرعاية المحاصيل.

وتسعى للاستثمار في الخدمات اللوجستية والبنية التحتية، كالمخازن وسلاسل التبريد، من أجل تحسين كفاءة سلاسل الإمداد والحد من الهدر في المواد الغذائية. ولتحسين الإنتاجية الزراعية، تعمل المؤسسة على التوسّع في اعتماد أساليب وتقنيات العمل التي تتسم بالكفاءة وتسمح بأفضل استخدام لمستلزمات الإنتاج والموارد وتساعد على التخفيف من آثار تغير المناخ. كما تقدم المشورة لتدعيم عمليات الجهات المتعاملة معها، وزيادة القدرات التشغيلية لصغار المزارعين، والتصدي لآثار تغير المناخ، وتحسين سلامة الغذاء، وفتح أسواق جديدة. وبالإضافة إلى فريق التكنولوجيات الإحلالية (Disruptive Technologies) ورأس المال المخاطر، فإننا نستثمر في حلول التكنولوجيا الزراعية ذات التأثير الإيجابي على غلة المَزارع ودخل المزارعين مع تحسين أوجه الكفاءة والحد من الهدر والمخلفات.

وفي السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصناعات الغذائية والحراجة نحو 1.1 مليون دولار.

التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار

يتيح صعود التكنولوجيات الرقمية في بلدان الأسواق الصاعدة إمكانات هائلة لتسريع عجلة النمو الاقتصادي، والاحتواء الاجتماعي، والابتكار، وخلق فرص العمل، والحصول على خدمات عالية الجودة، وهو ما لم يكن أحد ليتخيله حتى قبل عِقد واحد من الزمان.

تدعم "التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار" الشركات الناشئة الواعدة على امتداد بيئة ريادة الأعمال بأكملها من مرحلة التأسيس إلى مساهمات رأس المال الداعمة للنمو، ومن ثم إلى الأدوات الشائعة للتمويل التجاري بالاقتراض، ومساهمات رأس المال، وفرص الإقراض. وتستثمر المؤسسة في المرحلة المبكرة للشركات والصناديق التي تتيح تقنيات أو نماذج أعمال مبتكرة مُوجَّهة لبلدان الأسواق الصاعدة في مجالات من بينها الرعاية الصحية، والتعليم ، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات اللوجستية، والقدرة على التنقل، والتكنولوجيا النظيفة.

وتُعد مؤسسة التمويل الدولية أحد أكبر المستثمرين في العالم في صناديق بلدان الأسواق الصاعدة، ويبلغ مجموع ارتباطات محفظة استثماراتها 8.9 مليارات دولار في 356 صندوقا. ويبلغ إجمالي ارتباطات محفظة الاستثمارات في مجال التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار ما قيمته 5.2 مليارات دولار، بما في ذلك 4.7 مليارات دولار في 271 صندوقا للمساهمات الرأسمالية الداعمة للنمو، ورأس المال المخاطر، وصناديق التمويل الأولي* و 502 مليون دولار في 50 استثمارا مباشرا ومشتركا.

وفي السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة لحسابها الخاص 608 ملايين دولار، مع تعبئة ما مجموعه 15 مليون دولار من الغير.

المؤسسات المالية

إن الأسواق المالية الشاملة المستدامة التي تؤدي وظائفها بشكل جيد تضمن كفاءة توزيع الموارد كما أنها لازمة لتحقيق هدفي مجموعة البنك الدولي لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وكذلك الوفاء بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتطوير القطاع المالي في بلدان الأسواق الصاعدة من خلال بناء قدرات المؤسسات، واستخدام المنتجات والأدوات المالية المبتكرة وتعبئة رؤوس الأموال، مع التركيز بشكل خاص على منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. ويساعد عمل المؤسسة في هذا المجال على تدعيم المؤسسات المالية والأنظمة المالية بوجه عام عن طريق توسيع أسواق رأس المال القائمة وتهيئة أسواق جديدة، وهو ما يعزز ممارساتها في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. ويتيح ذلك للمؤسسة إمكانية القيام على نحو غير مباشر بدعم طائفة عريضة من منشآت الأعمال، ويتيح نمو قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية إلى حد يفوق كثيرا ما كان بوسع المؤسسة أن تقوم به وحدها.

*لا يشمل الصناديق التابعة لشركة إدارة الأصول والصناديق القطاعية.

وتعمل المؤسسة عبر مؤسسات الوساطة المالية، وتدعمها كي تزيد مشاركتها في القطاعات ذات الأولوية، مثل المشروعات التي تملكها النساء، والإسكان ميسور التكلفة، أو المشروعات المراعية للمناخ، وفي الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، وكذلك في قطاعي التأمين والخدمات الاجتماعية.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بالأسواق المالية نحو 5.8 مليارات دولار.

الصحة والتعليم

الخدمات الصحية والتعليمية هي احتياجات إنسانية أساسية، لكنها لا تزال بعيدة المنال للعديد من سكان البلدان النامية.

ويشكل التوسّع في تقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم عنصرا محوريا في أي إستراتيجية لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك. وقد أظهرت الأزمة الصحية التي تسببت فيها جائحة كورونا مواطن ضعف رئيسية في النظم الصحية، وتركز المؤسسة على تحسين فرص الحصول على المنتجات الطبية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية. وتساند المؤسسة مقدمي خدمات الرعاية الصحية والشركات العاملة في مجال العلوم الحياتية، وذلك بتقديم التمويل والمشورة، وتبادل المعارف المتخصصة، ورفع مستوى المعايير الإدارية والسريرية، وتحسين الالتزام بمعايير الجودة العالمية للأدوية، وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وفي قطاع التعليم، تساند المؤسسة التعليم العالي الخاص والحلول القائمة على التكنولوجيا لتكملة عمل القطاع العام ولخلق المزيد من الفرص للسكان في الاقتصادات سريعة التغير. كما تساند التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين فرص الحصول على التعليم والارتقاء بجودته.

والمؤسسة هي أكبر مستثمر متعدد الأطراف على مستوى العالم في قطاعي خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يقدمها القطاع الخاص. وفي السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعي الصحة والتعليم نحو 667 مليون دولار.

البنية التحتية

تلعب البنية التحتية المستدامة دورا بالغ الأهمية في التصدي للتحديات الإنمائية في بلدان الأسواق الصاعدة. وتتيح مؤسسة التمويل الدولية تمويلا طويل الأجل وخبرة رائدة متخصصة في مجال الصناعة لإعداد مشروعات البنية التحتية التي تقدم الخدمات الأساسية - بما في ذلك الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمياه والصرف الصحي - وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص.

الطاقة

تمول المؤسسة مشروعات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها من خلال مجموعة متنوعة من التكنولوجيات، مع التركيز على الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة. والمؤسسة هي أيضا الممول الرئيسي لمشروعات الطاقة المتجددة منخفضة التكلفة، مثل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتمول المؤسسة أيضا مرافق البنية التحتية الخاصة بنقل الطاقة وتوزيعها وتخزينها وغيرها من المرافق الأخرى ذات الصلة.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع نحو 746 مليون دولار.

البنية التحتية البيئية والبلدية

تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بتوسيع فرص الحصول على المياه النظيفة وتحسين خدمات الصرف الصحي في البلدان النامية. ويكفل عمل المؤسسة أن توفر السلطات البلدية خدمات مستقرة على نحو مستدام وبأسعار معقولة. وتقدم التمويل والخدمات الاستشارية والدعم في إعداد المشروعات للبلديات والأجهزة الحكومية الجهوية والشركات الخاصة لتعزيز الفرص بغرض تحسين النمو ورفع الكفاءة.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع نحو 414 مليون دولار.

المدن: تدخل مؤسسة التمويل الدولية في شراكات إستراتيجية مع مدن في مختلف أنحاء العالم لتقديم حلول في مجالات مثل النقل الحضري، وإنارة الشوارع، والإسكان ميسور التكلفة، وكفاءة استخدام الطاقة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وتعبئ المؤسسة التمويل التجاري لصالح المشروعات ذات الأولوية، وتربط المدن بالأسواق الرأسمالية، وتستفيد من خبرات البنك الدولي والقطاع الخاص لتيسير مشروعات البنية التحتية.

التعدين

تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بخبرة تمتد لعشرات السنوات في توفير التمويل وحلول الأعمال المستدامة في قطاع التعدين. وتشمل مساهماتها التخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية، وتقديم المشورة بشأن إشراك المجتمعات المحلية، وتنفيذ البنية التحتية ذات الاستخدام المشترك. وتمول المؤسسة مشروعات التعدين في مرحلة التطوير، بما في ذلك التشييد والإنتاج والتوسع، مع التركيز على الاستثمار المؤثر من أجل النمو الاقتصادي المستدام.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع نحو 62 مليون دولار.

الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا

تُعد مؤسسة التمويل الدولية رائدة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية والإعلام والتكنولوجيا في بلدان الأسواق الصاعدة على مستوى العالم، حيث تسهم في إقامة البنية التحتية الحيوية وتمويل الشركات وتساعد في سد الفجوة الرقمية. وتركز المؤسسة على دعم شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول – بشكل رئيسي في الأسواق الصعبة والأقل تطوراً التي تشكل فيها الفجوة الرقمية عائقا أمام التنمية. كما تقوم بتمويل البنية التحتية الرقمية – شبكات النطاق العريض وأبراج الاتصالات السلكية واللاسلكية ومراكز البيانات – التي تمثل عوامل حيوية داعمة للاقتصاد الرقمي.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع نحو 21 مليون دولار.

النقل

تساعد استثمارات مؤسسة التمويل الدولية على تحديث الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وغيرها من مقومات البنية التحتية لقطاع النقل التي يمكن أن تعزز التجارة الدولية وتخلق فرص العمل وتقلل من الازدحام في المناطق الحضرية. كما تركز على المشروعات التي تخفض تكاليف النقل، وتخفف من حدة الاختناقات، وتسهل التجارة الدولية، وتحد من آثار المناخ، وتخلق فرص العمل من خلال رفع الكفاءة والتحديث، وهما أمران بالغا الأهمية للتنمية الاقتصادية والنمو.

في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بهذا القطاع نحو 254 مليون دولار.

الخدمات الاستشارية لقطاع البنية التحتية المستدامة

بالإضافة إلى التمويل، تقدم مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية لمساعدة الشركات على زيادة المزايا والفوائد التي تعود بالنفع على المجتمعات المحلية التي تعمل فيها، بما في ذلك من خلال سلاسل الإمداد ومدفوعات الإتاوات. ويمكّن عملها المجتمعات المحلية والشركات من اقتسام القيمة والحفاظ على علاقات جيدة فيما بينها.

الصناعات التحويلية

يضطلع قطاع الصناعات التحويلية بدور حيوي في خلق الفرص والحد من الفقر في البلدان النامية. وتعمل المؤسسة مع المتعاملين معها لزيادة حجم الإنتاج وتطور وسائله، وذلك بطرح منتجات صناعية ذات قيمة مضافة أعلى وباستخدام تقنيات صناعية أكثر تقدما. فتعزيز إنتاج المواد الأساسية كالإسمنت والكيماويات والفلزات يمكن أن يكون له أثر مضاعف عبر سلاسل القيمة، مع إمكانية إتاحة فرص عمل في قطاع التصنيع الرسمي والخدمات المرتبطة به.

وتواصل المؤسسة التركيز على مجال الصناعات التحويلية بما في ذلك مواد البناء والمنسوجات والملابس والمعدات الصناعية ومعدات النقل. كما تستثمر في الشركات التي تسعى إلى تطبيق نموذج إنتاج أكثر تطورا، وتقدم المشورة لها. وتشجع المؤسسة على تبني معايير أفضل الممارسات في مجالات مثل كفاءة استخدام الطاقة، والانبعاثات الكربونية، والموارد البشرية، والمساواة بين الجنسين. كما تقدم المشورة بشأن تحسين إنتاجية القوى العاملة والعمليات لدى الشركات الصناعية المتوسطة المتعاملة معها.

وفي السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاع الصناعات التحويلية نحو 664 مليون دولار.

السياحة وتجارة التجزئة والعقارات

تسهم قطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات إسهاما كبيرا في خلق الوظائف، وتحقيق الإيرادات الضريبية، والنمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وتشجع استثمارات المؤسسة على تنمية البنية التحتية الداعمة لمنشآت الأعمال، كفنادق رجال الأعمال، على سبيل المثال، أو المستودعات والمخازن، أو العقارات التجارية. كما تعمل المؤسسة مع شركات تجارة التجزئة والفنادق المتعاملة معها على خلق فرص العمل، وزيادة الإيرادات الضريبية، وتحسين ظروف الأعمال والتجارة في سلاسل القيمة ذات الصلة، والارتقاء بمعايير العمل. وتستثمر أيضا في الشركات العقارية، وذلك بغرض زيادة المتاح من الوحدات السكنية ميسورة التكلفة. وفي كلٍ من هذه المجالات، تمثل المباني المراعية للبيئة جزءا رئيسيا من استثمارات المؤسسة وعملها الاستشاري.

وفي السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة الجديدة طويلة الأجل لحسابها الخاص بقطاعات السياحة وتجارة التجزئة والعقارات نحو 635 مليون دولار.

الارتقاء إلى مستوى المسؤولية

ثمة قول شائع يفيد بأن "كل ما يمكن قياسه يمكن تحقيقه". إن قياس نتائج عمل مؤسسة التمويل الدولية - وتقييم فاعليتها - أمر أساسي لنهجها الإنمائي.

فهم الأثر الإنمائي لعمل المؤسسة

وضعت مؤسسة التمويل الدولية نظاما شاملا لتوجيه العمليات من أجل تعظيم أثرها الإنمائي وتحسين أدائها كل عام. ويتم تحليل المشروعات المحتملة بإجراء تقييم للأثر الإنمائي المتوقع الذي يُسترشد به عند اختيار المشروعات وتصميمها. وتتعزز هذه العملية برصد نتائج مشروعات العمليات بانتظام وإجراء تقييم انتقائي للمشروعات الناضجة في نهاية المطاف من أجل تحديد الآثار المتحققة والدروس المستفادة.

نظام قياس ورصد الأثر الإنمائي المتوقع (AIMM) - تقييم الأثر المتوقع وقياس النتائج

إن نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، الذي تم تدشينه في يوليو/تموز 2017 - هو نظام تصنيف الأثر الإنمائي لدى مؤسسة التمويل الدولية. ويتم تصنيف المشروعات المحتملة مسبقا واختيارها بناء على نواتجها الإنمائية المتوقعة. ويُمكِّن هذا النهج المؤسسة من تحديد أهداف طموحة لكنها قابلة للتحقيق، واختيار المشروعات التي تتمتع بأكبر إمكانات لإحداث أثر إنمائي، وتحسين تصميمها.

ويُقيم هذا النظام نواتج المشروع وكذلك أثره على تهيئة الأسواق. وينظر في كيفية تأثر المستفيدين من المشروعات، بما في ذلك الموظفون والمستهلكون والمورِّدون. كما يفحص الآثار الأوسع نطاقا على الاقتصاد والمجتمع. وبهذا النظام، يمكن للمؤسسة بحث كيف يشجِّع مشروع ما الأهداف التي تسهم في تهيئة الأسواق - من خلال تعزيز القدرة على المنافسة، والقدرة على الصمود والتكامل والاحتواء والاستدامة. وفي نهاية المطاف، يساعد النظام المؤسسة على الحفاظ على رؤية بعيدة لمقاصدها الوسيطة تجاه هدفي مجموعة البنك الدولي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويدمج النظام السياق العام في كل بلد في تقييماته ويرصد الإمكانية الأكبر للأثر الإنمائي في المشروعات التي تسعى إلى معالجة أوسع الفجوات في أصعب البيئات.

أداة العرض المرئي لفجوات التنمية باستخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع

توفر أداة العرض المرئي لفجوات التنمية باستخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع معلومات عن مؤشرات الفجوات بين البلدان المستخدمة في تقييمات النظام لتحديد وقياس التحديات الإنمائية التي تسعى المؤسسة إلى معالجتها من خلال أنشطتها في مختلف القطاعات. ويمكن لهذه المعلومات أيضاً أن توجه التحليلات الخاصة بالعمل التمهيدي والإستراتيجيات ومحافظ الاستثمار في مختلف إدارات المؤسسة.

وتعكس المعايير المرجعية والحدود المقررة في أداة العرض المرئي تلك المحددة في الأطر القطاعية لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع، وفقا للمبادئ التوجيهية للقياس في هذا النظام. ويتم تحديث البيانات الأساسية سنويا. ولهذه الأداة واجهة سهلة الاستخدام تتيح للمستخدمين تخصيص خيارات العرض المرئي وفقا لاحتياجاتهم، بما في ذلك التوزيع وعلاقات الارتباط والمخططات البيانية للاتجاهات، فضلا عن عوامل التصفية أو المرشحات للتركيز على فجوات قطاعية محددة ومجموعات البلدان.

ماذا تقول درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع عن الأثر الإنمائي للمؤسسة

في بداية السنة المالية 2020، حددت المؤسسة أهدافًا للأثر الإنمائي للمشروعات الجديدة والمشروعات التي ارتبطت بها في السنة المالية. وبالنسبة للمشروعات التي تم الارتباط بها في السنة المالية 2020، فإن هذه الأهداف هي: (1) تحقيق متوسط درجات مسبقة بنظام قياس ورصد الأثر المتوقع السابقة لا تقل عن 50؛ و (2) أن يحقق ما لا يقل عن 15% من المشروعات المرتبط بها نتائج تُصنف على أنها "قوية جدا" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق. وهذه هي السنة الثانية التي تحدد فيها المؤسسة على أساس كمي طموحاتها حول الأثر الإنمائي للمشروعات الجديدة في بداية السنة المالية.

وفي السنة المالية 2020، قدمت مؤسسة التمويل الدولية ارتباطات لما يبلغ 215 مشروعاً تم تقييمها باستخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع مقارنة بما يبلغ 187 مشروعاً في السنة المالية 2019. وبلغ متوسط درجات النظام للمشروعات المرتبط بها ما مجموعه 51 في السنة المالية 2020، مقابل 50 [1] في السنة المالية 2019، وهو أعلى بقليل من الهدف السنوي. ومن بين 215 مشروعا، تم تصنيف 18 مشروعاً على أنها "قوية جداً" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق، وهو ما يعادل 8% من جميع المشروعات التي خضعت للتقييم في النظام. وهذه النسبة تقل بكثير عن طموح مؤسسة التمويل الدولية البالغ 15% الذي حددته لنفسها كهدف، كما أنها أقل من نسبة 12% في السنة المالية 2019. ومن بين العوامل التي أسهمت في هذا الهبوط ظهور أزمة جائحة كورونا، التي دفعت المؤسسة إلى زيادة استثماراتها زيادة كبيرة في دعم عمليات المتعاملين معها الحاليين وأثر ذلك على قدرتها على تقديم ارتباطات جديدة لمشروعات حققت نتائج "قوية جدا" فيما يتعلق بالقدرة على تهيئة الأسواق.

وصُنف ما يقرب من ثلاثة من كل أربعة مشروعات مرتبط بها (74%) في السنة المالية 2020 وخضعت للتصنيف في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع على أنها حققت نتائج "جيدة" مقارنة بأكثر من النصف (58%) في السنة المالية 2019. ومن المرجح أن الأداء القوي لارتباطات المشروعات المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا خلال الربع الأخير من السنة المالية 2020 أسهمت في هذه الزيادة في حصة المشروعات التي حققت نتائج "جيدة".

وتلخص الجداول الواردة في الصفحة التالية النتائج الرئيسية من السنة الثانية لتطبيق النظام على أساس مسبق.

وفي حين لا تكشف المؤسسة عن درجات المشروعات المقيمة في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع بشكل منفرد، فقد سلط العديد من المشروعات البارزة المرتبط بها في السنة المالية 2020 الضوء على المساهمات الرئيسية التي قدمتها المؤسسة في التصدي للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً، ومنها:

• *اضطلعت المؤسسة بدور مهم في تعزيز سبل كسب الرزق والحفاظ على قدرة القطاع الخاص على دعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا، كما يتضح من المساندة المالية التي قدمتها لكل* **من مؤسسة هاثا كاكيكار المحدودة (HKL) وشركة أمريت بي إل سي، في كمبوديا.** إذ تسببت الصدمة العالمية غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كورونا في تباطؤ حاد في معظم العوامل المحركة الرئيسية للنمو في كمبوديا في الربع الأول من عام 2020. ومن شأن التمويل الذي ستقدمه المؤسسة أن يساعد الشركتين على زيادة برامجهما الخاصة بإقراض رأس المال العامل للشركات الكمبودية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تأثرت بجائحة كورونا، لاسيما تلك التي تعمل في قطاعات الملابس والسياحة والبناء. ومن المتوقع أن تستخدم الشركتان ما لا يقل عن 30% من هذا الاستثمار لتوفير رأس المال العامل للمقترضات ومنشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها وتقودها نساء في كمبوديا.

• *مازالت أفريقيا جنوب الصحراء تبرز بقوة في محفظة مشروعات البنية التحتية لمؤسسة التمويل الدولية، كما يتضح من استثمار المؤسسة في مشروع* **كاهون سولير (Kahone Solaire SA)،** السنغال. ويساند هذا المشروع المشترك لمجموعة البنك الدولي جهود السنغال الرامية إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة المتجددة. وقد تم تطوير المشروع في إطار برنامج التوسُّع في استخدام الطاقة الشمسية التابع لمجموعة البنك الدولي، الذي يهدف إلى وضع أساليب تنافسية للمشتريات لمشروعات الطاقة الشمسية على نطاق المرافق في البلاد، مما يؤدي إلى تعزيز تنافسية الأسواق وتحسين قدرة شبكة الكهرباء على الصمود. ويتكون المشروع من تصميم وبناء وربط وامتلاك وتشغيل محطتين للطاقة الكهروضوئية الشمسية في السنغال - محطة كاهون بقدرة توليدية في وقت الذروة تبلغ 44 ميغاوات ومحطة توبا بقدرة توليدية تبلغ 35 ميغاوات.

• *مازالت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا تشكل أولوية بالنسبة للمؤسسة، كما يتضح من تمويل* **شركة الأزياء التقليدية لصناعة الألبسة الجاهزة المحدودة (كفاي)، الأردن.** ومن شأن تمويل المؤسسة أن يساعد هذه الشركة في زيادة إنتاجها الحالي من منتجات الملابس التقنية والدنيم وزيادة الصادرات بمقدار 100 مليون دولار سنوياً بحلول العام التالي. وفي السنوات الخمس المقبلة، من المتوقع أن تتضاعف قيمة الصادرات إلى مليار دولار سنويا. ومن خلال توسيع إنتاجها من الملابس ومضاعفة إيراداتها، ستساهم شركة الأزياء التقليدية لصناعة الألبسة الجاهزة في نمو قطاع الملابس في الأردن بنحو 25%.

• *في جنوب آسيا، ومن خلال ارتباطات التمويل المبتكر* **مع بنك إن إم بي المحدود، نيبال (NMB Bank Limited)،** حافظت المؤسسة على تركيزها على البيئات التي تبلغ فيها التحديات الإنمائية التي تواجهها الفئات التي تفتقر إلى خدمات كافية مداها من الحدة. وهذا هو أول مشروع إقراض تقوم به المؤسسة يركز على المناخ في نيبال لدمج مبادئ القروض الخضراء المعترف بها دولياً. وحتى الآن، لم يعتمد أي بنك في نيبال تلك المبادئ، ولا توجد معايير ثابتة للبناء الأخضر المراعي للبيئة. ومن خلال هذا الاستثمار، ستقدم المؤسسة تمويلا طويل الأجل لأحد البنوك التجارية سريعة النمو في نيبال لمساندة المشروعات الخضراء ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

1. يشير التقرير السنوي للسنة المالية 2019 إلى أن متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع بلغ 64، وهو ما يعادل 50 في إطار منهجية احتساب الدرجات الجديدة التي تم وضعها في السنة المالية 2020.

متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات المرتبط بها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات، وللتمويل المختلط

الوصف	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	
	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
المشروعات المرتبط بها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات	55	54
المشروعات المرتبط بها في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات/البلدان منخفضة الدخل/البلدان التي شملتها العملية السابعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية	57	55
المشروعات المرتبط بها في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية	54	53
المشروعات المرتبط بها التي تستخدم تمويلا مختلطا	55	57

المشروعات المرتبط بها: درجة التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب المناطق

حسب المناطق	السنة المالية 2020			السنة المالية 2019			
	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"		عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	
أفريقيا جنوب الصحراء	51	54	6	%12	44	52	8	%18
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	37	46	0	%0	38	45	4	%11
شرق آسيا والمحيط الهادئ	36	52	2	%6	37	51	5	%14
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	17	54	2	%12	12	43	2	%17
أوروبا وآسيا الوسطى	32	44	3	%9	14	48	2	%14
جنوب آسيا	32	53	3	%9	34	53	0	%0
على الصعيد العالمي	10	54	2	%20	8	55	2	%25
مؤسسة التمويل الدولية	**215**	**51**	**18**	**%8**	**187**	**50**	**23**	**%12**

المشروعات المرتبط بها: درجة التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب الصناعات

حسب الصناعات	السنة المالية 2020				السنة المالية 2019			
	عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"		عدد المشروعات المقيَّمة	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	71	51	3	%4	63	49	3	%5
مجموعة المؤسسات المالية	84	50	7	%8	84	48	8	%10
البنية التحتية والموارد الطبيعية	39	53	7	%18	19	53	4	%21
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار[2]	30	48	2	%7	34	56	10	%29
مؤسسة التمويل الدولية[3]	**224**	**51**	**19**	**%8**	**200**	**52**	**25**	**%13**

2. هي إدارة جديدة أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2020 تشمل جميع القطاعات الفرعية من الإدارة السابقة في السنة المالية 2019 (الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا والاستثمار المخاطر) باستثناء البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

3. لا تتطابق مجاميع الصناعات للسنة المالية 2019 والسنة المالية 2020 مع المجاميع الإقليمية بسبب المشروعات المشتركة بين الصناعات، ويُخصص لكل صناعة العددُ الكاملُ من المشروعات بالنسبة لكل مشروع مشترك تشارك فيه.

ومن شأن ذلك أن يساعد في تيسير حصول منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة على التمويل، كما سيوفر ائتمانا بآجال استحقاق طويلة لمشروعات تمويل الأنشطة المناخية.

• *وأخيراً، في القطاعات التي شهدت إحجاما شديدا من القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، وظفت مؤسسة التمويل الدولية موارد تمويلية ميسرة (التمويل المختلط) للمساعدة في إظهار قدرة الشركات على البقاء، كما يتضح من عملها مع* **كايبوك انتساينتو نو فَينانسا (Kaebauk Investimentu No Finansa).** تيمور – ليشتي، وهي مؤسسة مالية غير مصرفية. ويأتي هذا المشروع في إطار نهج شمولي من الزراعة إلى التمويل يعالج فجوات التمويل في قطاع على قدر كبير من الأهمية. وبدعم من موارد التمويل الميسر من نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية، تعمل مؤسسة التمويل الدولية على زيادة الإنتاجية في قطاع الصناعات الزراعية من خلال ضمان تدفق كافٍ من فرص التمويل لأنشطة الصناعات الزراعية الصالحة للتمويل، مما سيعزز الشمول المالي للمزارعين الذين لا يحصلون على خدمات كافية، والمشروعات الزراعية، بما في ذلك تلك التي تملكها النساء.

أحدث تطورات في نظام قياس ورصد الأثر المتوقع في السنة المالية 2020

قامت المؤسسة إلى الآن بتقييم أكثر من 1400 مشروع استثماري بشأن أثرها الإنمائي المتوقع وتخصيص درجات مسبقة - أو متوقعة - للنظام لكل منها. وتشمل أبرز التطورات في السنة المالية 2020 ما يلي:

• قامت مؤسسة التمويل الدولية بتنقيح منهجية احتساب درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع بغرض تحسين شفافية مقياس التصنيفات مع الحفاظ على السمات الرئيسية لمنهجية التقييم ونظام احتساب الدرجات القائم على المعادلات. وتستند الدرجات الواردة في هذا التقرير إلى المقياس الجديد لاحتساب الدرجات، بما في ذلك الدرجات من السنة المالية 2019 التي أُعيد قياسها وفقا للمنهجية الجديدة.
• قدمت المؤسسة مساعدة فنية إلى مجموعة متنوعة من المستثمرين المؤثرين على نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، مما دعم الجهود الرامية إلى مواءمة النُهُج المتبعة في قياس الأثر.
• وسعت المؤسسة قدرة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع ليتسنى له قياس الأثر وتوضيح النتائج الإنمائية بشكل أفضل لمحفظة الخدمات الاستشارية. وبدأت المؤسسة في التفعيل التجريبي لإطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للخدمات الاستشارية في الربع الأول من السنة المالية 2020، ويعتمد التطبيق التدريجي على حجم المشروعات وتعقيدها. وستقوم المؤسسة باستعراض عمل الإطار الجديد للنظام، وستلتمس الآراء والملاحظات التقييمية بشأنه، ومن ثم ستحدد سبل المضي قدما في السنة المالية 2021.
• وفي نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2020، أدخلت المؤسسة تعديلا على إطار نظام قياس ورصد الأثر المتوقع بما يسمح باستيعاب تفعيل برامج التسهيلات العالمية الجديدة لمساعدة المتعاملين معها على مواجهة جائحة كورونا.
• وأخيراً، خلال السنة المالية الماضية، قامت المؤسسة بمواءمة منهجية رصد محفظة استثماراتها مع نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، حيث تستخدم حاليا درجات النظام المتعلقة بالمحفظة لتكملة الدرجات المسبقة في تقييم كيف سترقى مشروعاتها إلى مستوى طموحاتها الأصلية من حيث أثرها الإنمائي.

خلق الوظائف

بناءً على تقدير متحفظ، ستسهم مؤسسة التمويل الدولية في توفير ما بين 1.9 و 2.2 مليون وظيفة على مدى عمر المشروعات التي مولتها في السنة المالية 2020. وتشمل هذه التقديرات الوظائف المباشرة وغير المباشرة التي يتم توفيرها، وهي مستمدة من المشروعات التي تمثل نحو 80% من ارتباطات المؤسسة لأغراض الاستثمار في السنة المالية 2020.[4]

تغيُّر المناخ

تقر مؤسسة التمويل الدولية ومجموعة البنك الدولي بأن تغير المناخ يشكل خطرا جسيما على التنمية العالمية من شأنه زيادة عدم الاستقرار والإسهام في استشراء الفقر والهشاشة والهجرة. كما تتيح الأنشطة المتعلقة بالمناخ فرصة استثمارية هائلة للقطاع الخاص. وتعمل المؤسسة في مجال أنشطة العمل المناخي منذ ثمانينيات القرن الماضي، عندما بدأت بمساندة تمويل مشروعات الطاقة المتجددة البسيطة، وقد قامت منذ ذلك الحين بتنويع أنشطتها في قطاعات المباني الخضراء، والتمويل الأخضر، والأعمال الزراعية المراعية للمناخ، وغيرها من القطاعات. وفي السنة المالية 2020، من المتوقع أن تساعد مشروعات الاستثمار التي ارتبطت المؤسسة بها المتعاملين معها على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بواقع 8.1 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

4. تُحسب تقديرات التشغيل لكل مشروع على حدة باستخدام إطار تقييم الأثر الاقتصادي لمؤسسة التمويل الدولية. ويتألف هذا الإطار من نماذج قطاعية ومجموعة متنوعة من الافتراضات في مختلف البلدان والقطاعات. وفيما يتعلق بمؤسسات الوساطة المالية، فإن التقدير يشتمل على إعادة إقراض الأموال التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية فقط. وتنمو محافظ البنوك المتعاملة مع المؤسسة بوتيرة أسرع من التمويل المقدم من المؤسسة بمفرده، ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن مساهمة المؤسسة تحفز تمويلات إضافية، وكذلك إلى أن معدل النمو متفق عليه مع المؤسسة بموجب العقد المبرم بينهما. ويمكن أن تمثل هذه الزيادة الإضافية، التي يصعب عزوها إلى أسباب محددة بدقة، خلق عدة ملايين من فرص العمل.

ماذا تقول نتائج المحفظة عن كيفية إدارة المؤسسة لمحفظتها

بنهاية السنة المالية 2020، ضمت محفظة مؤسسة التمويل الدولية 2969 مشروعا استثماريا نشطا. ونظرا لأن تاريخ بدء معظم هذه المشروعات يعود إلى ما قبل البدء في استخدام نظام قياس ورصد الأثر المتوقع، قامت المؤسسة باستيفاء درجاتها بأثر رجعي على عينة ممثلة من محفظة استثمارات المؤسسة. وتقدم درجات النظام الخاصة بالمحفظة للسنة المالية 2020 عدة رؤى قيمّة واسعة حول مسار التنفيذ المؤثر للمؤسسة:

- بلغ متوسط درجة نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لهذه المحفظة ما مجموعه 44 في السنة المالية 2020. وبالمقارنة، فإن الدرجة المسبقة للنظام لهذه المشروعات نفسها، بلغت أيضا 44، مما يشير إلى أنه يبدو أن ما تتوقعه المؤسسة فيما يتعلق بنواتج التنمية على مستوى المحفظة قد أُنجز أثناء تنفيذ المشروع.
- وعند مقارنته بمتوسط الدرجات المسبقة بنظام قياس ورصد الأثر المتوقع وقدره 51 للمشروعات المرتبط بها في السنة المالية 2020، فإن متوسط درجة المحفظة بالنظام البالغ 44 في السنة نفسها، ومتوسط الدرجة المسبقة بالنظام للمشروعات التي تمت الموافقة عليها قبل تفعيل إطار النظام (40) يشيران إلى زيادة طموحات الأثر الإنمائي للمؤسسة. وهذا يتسق مع الهدف الحالي للمؤسسة المتمثل في "تهيئة الأسواق" حيث ينصب التحسن على تسريع تهيئة الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها القطاع الخاص.
- بين السنة المالية 2019 و2020، ارتفع متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمحفظة من 42 إلى 44. وترجع هذه الزيادة بالكامل إلى دخول مشروعات السنة المالية 2019 (ودرجاتها الأعلى على النحو المبين أعلاه) في المحفظة في السنة المالية 2020.

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لخدمات الاستثمار حسب الصناعات

	السنة المالية 2020		السنة المالية 2019	
حسب الصناعات	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	41	%3	38	%3
مجموعة المؤسسات المالية	44	%9	42	%10
البنية التحتية والموارد الطبيعية	49	%23	48	%23
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار[5]	45	%18	41	%14
مؤسسة التمويل الدولية	44	%11	42	%11

درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع لخدمات الاستثمار حسب المناطق

	السنة المالية 2020		السنة المالية 2019	
حسب المناطق	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"	متوسط درجات نظام قياس ورصد الأثر المتوقع	سوق مصنفة على أنها "قوية جدا"
أفريقيا جنوب الصحراء	47	%16	46	%16
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	37	%8	35	%7
شرق آسيا والمحيط الهادئ	47	%11	45	%10
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	44	%21	45	%25
أوروبا وآسيا الوسطى	39	%7	37	%6
جنوب آسيا	47	%7	46	%9
على الصعيد العالمي	43	%10	35	%0
مؤسسة التمويل الدولية	44	%11	42	%11

5. هي إدارة جديدة أنشأتها مؤسسة التمويل الدولية في السنة المالية 2020 تشمل جميع القطاعات الفرعية من الإدارة السابقة في السنة المالية 2019 (الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام والتكنولوجيا والاستثمار المخاطر) باستثناء البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويتم تقييم فاعلية التنمية للمشروعات الاستشارية عند إنجاز المشروعات. وفي السنة المالية 2020، تم إنجاز 134 مشروعا استشاريا مؤهلا للتقييم اللاحق خلال الفترة التي تم تقييمها ذاتيا من أجل تصنيفات فاعلية التنمية. وعلى غرار أداء السنة المالية 2019، صُنف 73% من المشروعات على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها، أي أعلى من هدف مؤسسة التمويل الدولية البالغ 65%.

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية[6] حسب المناطق

	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
على الصعيد العالمي[7]	%67	%100
أفريقيا جنوب الصحراء	%66	%68
جنوب آسيا	%86	%70
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	%88	%67
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	%75	%64
أوروبا وآسيا الوسطى	%75	%94
شرق آسيا والمحيط الهادئ	%70	%74
مؤسسة التمويل الدولية	%73	%73

درجات فاعلية التنمية للخدمات الاستشارية[8] حسب مجالات العمل[9]

	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
مجموعة المؤسسات المالية	%79	%79
الصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والخدمات	%67	%70
البنية التحتية والموارد الطبيعية	%57	%100
التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار	%100	%0
الخدمات الاستشارية للمعاملات	%69	%59
خدمات استشارية أخرى، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة	%63	%100
خدمات استشارية من خلال قطاعات الممارسات العالمية للنمو المنصف والتمويل والمؤسسات	%77	%74
مؤسسة التمويل الدولية	%73	%73

واجه المتعاملون الذين حصلوا على استثمارات وخدمات استشارية من المؤسسة مصاعب في الإبلاغ عن البيانات بسبب جائحة كورونا. وفي ضوء هذا الوضع، قرر جهاز إدارة المؤسسة التوسع في جمع البيانات لضمان سلامة مراقبة الجودة والتأكيد الخارجي. وستشتمل النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية المنشورة على البيانات المستكملة بمجرد الانتهاء من وضعها في صيغتها النهائية على الرابط: www.ifc.org/annualreport.

وتسهم عمليات المؤسسة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة من خلال استثماراتها المباشرة وخدماتها الاستشارية. ويمثل الهدفان 1 و10 من أهداف التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من رسالة مؤسسة التمويل الدولية وهما يتوافقان تماما مع الهدفين التوأمين لمجموعة البنك الدولي: "القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة". وعلى مستوى القطاعات الإستراتيجية، تشجع المؤسسة المشروعات الاستثمارية والاستشارية في قطاعات البنية التحتية والزراعة والشمول المالي والصحة والتعليم - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 2 و 3 و 4 و 6 و 7 و 9.

6. تُحسب درجة فاعلية التنمية كنسبة مئوية من المشروعات التي تم تصنيفها على أنها "ناجحة أو أفضل" في معظمها في العدد الإجمالي للمشروعات الاستشارية المُصنفة في التقييم اللاحق للسنة المالية.

7. ترتكز فاعلية التنمية للمشروعات العالمية للسنتين الماليتين 2019 و 2020 على أقل من 5 مشروعات جرى تصنيفها.

8. ترتكز فاعلية التنمية لمشروعات التكنولوجيات الإحلالية وصناديق الاستثمار للسنتين الماليتين 2019 و 2020، وفاعلية التنمية في السنة المالية 2020 لقطاعي البنية التحتية والموارد الطبيعية والمشروعات الأخرى للخدمات الاستشارية، بما في ذلك الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة أيضا، على أقل من 5 مشروعات جرى تصنيفها.

9. يختلف تجميع أنشطة الأعمال عن العام الماضي ليعكس إعادة ترتيب الخدمات الاستشارية، كما يُعاد حساب بيانات السنة المالية 2019 بوصفها بيانات المقارنة.

تسعى مؤسسة التمويل الدولية عبر مختلف القطاعات والمناطق إلى تعزيز خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية والاجتماعية، والتكيف مع تغير المناخ والحد من آثاره - بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة أرقام 8 و 5 و 12 و 13 على التوالي. وعلاوة على ذلك، تعطي المؤسسة الأولوية لإقامة الشراكات مع مستثمري القطاع الخاص لتعبئة مصادر تمويل جديدة – بما يتماشى مع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة.

إن إطار قياس النتائج التابع للمؤسسة، الذي يضم في معظمه مؤشرات نتائج على مستوى القطاعات، بما في ذلك مؤشرات منسقة لعمليات القطاع الخاص، يمكّنها من التمييز بين أهدافها وأهداف التنمية المستدامة.

ماذا تعلمت المؤسسة من نتائج التقييم الذاتي

تجري مؤسسة التمويل الدولية تقييمات محددة على مستوى القطاعات والبلدان لبرامجها لسد الثغرات المعرفية وإيجاد حلول آنية مع قنوات قوية تتيح تدفق المعلومات والملاحظات التقييمية إلى العمليات. ولتدعيم هذه المبادرة وتحسينها، ستطلق المؤسسة نهجاً مُجَدّداً للتقييم يمكّنها من تنفيذ مبادئ التقييم التي تعتمدها مجموعة البنك الدولي. ومن المتوقع أن يزيد ذلك من استخدام نتائج التقييم الذاتي للتأثير على كفاءة عمل المؤسسة وفاعليتها، والاسترشاد بها في تحديد الأولويات الرئيسية، وتحسين صياغة إستراتيجية المؤسسة 3.0 وتنفيذها. ويتضمن ذلك برنامج عمل مدته ثلاث سنوات، وعملية منظمة لتعزيز الانتقائية والوضوح، وزيادة التركيز على الدقة والاتساق التقنيين.

وفي السنة المالية 2020، أنجزت المؤسسة 10 تقييمات، إلا أنه ونتيجة لجائحة كورونا، اضطرت إلى تمديد تواريخ إنجاز 11 تقييماً نشطاً. ويوجد حاليا 39 تقييماً نشطا قيد التنفيذ في المحفظة. وتشمل النتائج الرئيسية لبعض التقييمات المختارة التي أُنجزت في السنة المالية 2020 ما يلي:

تقييم صندوق الفرص لرائدات الأعمال

أظهر تقييم لصندوق الفرص لرائدات الأعمال، وهو عبارة عن شراكة بين برنامج مؤسسة *10 آلاف امرأة* التابع لمؤسسة غولدمان ساكس وبرنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء التابع لمؤسسة التمويل الدولية أن البرنامج قدّم استثمارات بقيمة 1.45 مليار دولار على مدى السنوات الخمس الماضية للمؤسسات المالية المحلية لإقراضها لمؤسسات الأعمال المملوكة للنساء. وقد دعم هذا البرنامج التمويلي، وهو الأول من نوعه، ما يقرب من 53 ألفا من رائدات الأعمال في البلدان النامية من خلال 53 مؤسسة مالية في 33 بلدا حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2019. وقد تجاوز برنامج توفير الخدمات المصرفية للنساء أهدافه الأصلية التي حددتها المؤسسة عند إطلاقه في عام 2014، حيث حقق بالفعل أكثر من ضعف هدفه الأولي المتمثل في تعبئة 600 مليون دولار من أجل المؤسسات المالية في الأسواق الصاعدة لإقراضها إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء.

وتشير المؤسسات المالية المشاركة في البرنامج إلى تحقيق معدلات نمو جيدة للغاية وتحسّن جودة الأصول في محافظ مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تملكها النساء، وهي نتائج من شأنها أن تساعد على تطوير سوق مالية أكثر احتواء وتضييق الفجوة المالية التي تواجهها الشركات المملوكة للنساء والبالغة 1.5 تريليون دولار. ويعمل البرنامج حاليا، بعد مرور خمس سنوات من انطلاقه، على تعزيز تأثير التركيز على النساء، بما في ذلك تحسين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والنتائج الأولية التي تشير إلى المرأة بوصفها قاعدة اقتراض أكثر قوة.

برنامج إصلاح مناخ الاستثمار، إثيوبيا

نفذ البرنامج إصلاحات في سياسة الاستثمار، وإجراءات تأسيس الشركات وتشغيلها، ومجالات الإصلاحات اللوجستية المتعلقة بالتجارة. وتتمثل النتائج الرئيسية لهذا التقييم فيما يلي:

- أسهمت إصلاحات سياسات الاستثمار في زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة في إثيوبيا على مدى السنوات القليلة الماضية (ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 1.8 مليار دولار في عام 2014 إلى 3.6 مليارات دولار في عام 2017). وتُعزى مساندة المؤسسة إلى استثمارات إضافية تتراوح بين 228 مليون دولار و 281 مليون دولار. ويشمل ذلك نسبة من الاستثمارات التي نشأت عن أنشطة خاصة بقطاعات محددة، تم من خلالها اجتذاب 32 مستثمرا أجنبيا إلى إثيوبيا، مما ولّد استثمارات تتراوح بين 43 مليون دولار و 96 مليون دولار، وأدى إلى خلق ما بين 5600 إلى 11400 فرصة عمل جديدة.
- أسفرت الإصلاحات المتعلقة بإجراءات تأسيس الشركات وتشغيلها عن تحقيق وفورات في تكاليف مزاولة الأعمال التجارية تقدر بمبلغ 34 مليون دولار.
- وتُقدر وفورات التكاليف الناتجة عن الإصلاحات اللوجستية المتعلقة بالتجارة وما تلا ذلك من اختصار الوقت في التجارة بمبلغ 61 مليون دولار.

موظفو مؤسسة التمويل الدولية وممارساتها

تجسد ثقافة مؤسسة التمويل الدولية التزامها بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وبخلق الفرص من أجل الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية في بلدان العالم النامية.

موظفو المؤسسة وحوكمتها

موقع مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي مصدر مهمّ لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية، ومؤسسة التمويل الدولية واحدة من خمس مؤسسات تتألف منها مجموعة البنك، وإن كانت شخصية اعتبارية مستقلة ولها ما يخصها من: اتفاقية إنشاء، وأسهم رأس مال، وهيكل مالي، وجهاز إدارة، وجهاز موظفين.

وعضويتها مفتوحة فقط للبلدان الأعضاء في البنك الدولي. وفي 30 يونيو/ حزيران 2020، بلغت قيمة رأس المال المدفوع للمؤسسة الذي تحتفظ به البلدان الأعضاء وعددها 185 نحو 19.57 مليار دولار.

البلدان الأعضاء بالمؤسسة - مساندة قوية من قبل البلدان المساهمة

البلدان الأعضاء في المؤسسة	النسبة المئوية لحصص رأس المال
الولايات المتحدة	22.19
اليابان	6.33
ألمانيا	5.02
فرنسا	4.72
المملكة المتحدة	4.72
الهند	4.01
الاتحاد الروسي	4.01
كندا	3.17
إيطاليا	3.17
الصين	2.41
175 بلداً آخر	**40.25**

تعمل المؤسسة مع القطاع الخاص على خلق الفرص حيثما تشتد الحاجة إليها. ومنذ تأسيسها عام 1956، ارتبطت المؤسسة بتقديم أكثر من 267 مليار دولار من أموالها الخاصة إلى استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية، كما قامت بتعبئة أكثر من 54 مليار دولار من مصادر أخرى.

وفي إطار سعيها لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، تتعاون المؤسسة على نحو وثيق مع المؤسسات الأخرى بمجموعة البنك.

مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة

يعيّن كل بلد من البلدان الأعضاء محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. ويتمتع مجلس المحافظين بصلاحيات مؤسسية مخولة له، ويقوم بتفويض معظم تلك الصلاحيات إلى مجلس الإدارة المكوّن من 25 مديراً تنفيذياً. وتُرجّح حقوقهم في التصويت على القضايا التي تعرض عليهم وفقاً للحصة التي يمثّلها كل من المديرين التنفيذيين من رأس مال المؤسسة.

ويجتمع المديرون التنفيذيون بانتظام في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتّون في عمليات الاستثمار ويضعون التوجيهات الإستراتيجية العامة لإرشاد عمل جهاز إدارة المؤسسة. ورئيس مجموعة البنك الدولي هو أيضا رئيس المؤسسة.

مستحقات جهاز الإدارة التنفيذي

يحدد مجلس المديرين التنفيذيين راتب رئيس مجموعة البنك الدولي. أما هيكل رواتب المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية فيتم تحديده في نقطة متوسطة بين هيكل رواتب موظفيها عند أعلى مستوى – وفقا لما يتم تحديده سنوياً في إطار استقصاء مستقل لسوق المستحقات في الولايات المتحدة الأمريكية – وراتب رئيس مجموعة البنك الدولي. ويتسم هيكل رواتب القيادة التنفيذية للمؤسسة بالشفافية.

وتلقى فيليب لو هورو، المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة، راتباً سنويا قدره 433 ألف دولار صاف بعد خصم الضرائب.

المساءلة والرقابة

في مؤسسة التمويل الدولية، نسعى جاهدين إلى إطلاق فرص جديدة ومبتكرة للمجتمعات المحلية التي نعمل فيها، ولكننا أيضاً نخضع للمساءلة أمام الأشخاص المتأثرين بالمشروعات التي نمولها. وقد خطت المؤسسة خطوات مهمة لتعزيز ممارساتها في مجالي المساءلة والشفافية في السنوات القليلة الماضية: تعد ممارساتها في هذا الشأن الآن من بين الأقوى في أي من المؤسسات المالية الدولية. وبدأت المؤسسة بإعادة فحص نهجها والالتزام بنهج تقوم فيه بحل المشكلات على نحو استباقي بمجرد أن تصل إلى أسماعها وتقوم بتصحيح الوضع في الوقت الحقيقي. وقد التزمت بتطبيق سلسلة من تدابير الشفافية الإضافية التي تُعد حاسمة لضمان ثقة الجمهور في أنها تطبّق أعلى المعايير على مشروعاتها.

والأهم من ذلك أن مجلس المديرين التنفيذيين أجرى في السنة المالية 2020 مراجعة خارجية مستقلة لمواصلة تعزيز دور المساءلة في المؤسسة. وأصدر فريق من الخبراء تقريراً مصحوبا بتوصيات من المُقرر أن ينظر فيه المجلس في وقت لاحق من هذا العام. وبالإضافة إلى تحسين المساءلة، تهدف التوصيات إلى معالجة شواغل المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروعات التي تمولها المؤسسة بشكل أفضل.

المساءلة

إدارة السياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية

في عام 2019، أجرت مؤسسة التمويل الدولية تغييرين هيكليين مهمين لتحسين سياستها البيئية والاجتماعية والرقابة على المخاطر، بهدف دعم إستراتيجيتها لزيادة أنشطتها في الأسواق الصعبة. أولاً، لزيادة شعور فرق الاستثمار والمشروعات الاستشارية بالالتزام بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، تم دمج إدارة المشورة والحلول البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة مع العمليات. وفي الوقت نفسه، وللاضطلاع بدور القيّم على السياسات والمعايير البيئية والاجتماعية للمؤسسة ولتقوم بدور "المنظم" لوظائفها البيئية والاجتماعية، أنشأت المؤسسة إدارة جديدة للسياسات والمخاطر البيئية والاجتماعية تتبع مباشرة المسؤول التنفيذي الأول. وتشرف الإدارة الجديدة على مشروعات المؤسسة عالية المخاطر، وتساند تعامل فرق المشروعات مع تظلمات وشكاوى أصحاب المصلحة، ويمكنها حشد فريق استجابة سريعة حسب الحاجة للمشروعات المعقدة والحساسة.

مكتب المحقق/المستشار المختص بالشكاوى لشؤون التقيد بالأنظمة

يمكن للمجتمعات المحلية المتضررة من الآثار البيئية والاجتماعية السلبية لمشروعات مؤسسة التمويل الدولية أن تعرب عن شواغلها ومخاوفها لمكتب المحقق/المستشار لشؤون التقيُّد بالأنظمة، وهو آلية مساءلة مستقلة خاصة بالمؤسسة. ويتبع مكتب المحقق/المستشار رئيس مجموعة البنك الدولي مباشرة.

ويناط بمكتب المحقق/المستشار معالجة الشكاوى التي يرفعها الأفراد المتضررون من مشروعات المؤسسة، وذلك على نحو يتسم بالعدل والموضوعية والإنصاف- بهدف تعزيز النواتج الاجتماعية والبيئية لهذه المشروعات، وتعزيز مساءلة المؤسسة أمام الجمهور العام.

يعمل مكتب المحقق/المستشار على حل المشكلات القائمة بين المجتمعات المحلية المتأثرة والجهات المنفذة لمشروعات المؤسسة، وذلك باستخدام نهج تعاوني لحل المشكلات من خلال وظيفة تسوية المنازعات التابعة له. وتقوم وظيفة التقيُّد بالمكتب بالتحقق على نحو مستقل من التزام المشروعات بإجراءات العناية الواجبة والسياسات لضمان اتساق نواتج مشروعات المؤسسة مع التزاماتها البيئية والاجتماعية. ومن خلال وظيفته الاستشارية، يقدم المكتب دروسا مستفادة حول الشواغل والمخاوف البيئية والاجتماعية الأوسع لتحسين الأداء المؤسسي.

خلال السنة المالية 2020، ضمت الحالات التي عالجها المكتب 59 حالة تتعلق بمشروعات للمؤسسة والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في 33

بلدا. وكانت هناك ثمانية شكاوى جديدة مؤهلة من بينها، وأقفل المكتب 12 حالة خلال هذا العام. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات حول كيفية تفاعل المؤسسة مع عمل مكتب المحقق/المستشار على الموقع: www.cao-ombudsman.org.

مجموعة التقييم المستقلة

مجموعة التقييم المستقلة هي وحدة مستقلة تتبع مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي مباشرة. وتهدف رسالة مجموعة التقييم المستقلة إلى تقوية مؤسسات مجموعة البنك الدولي من خلال التقييمات التي يُسترشد بها في وضع الإستراتيجيات والعمل المستقبلي - بحيث تؤدي في نهاية المطاف إلى رفع مستوى فاعلية التنمية.

وتقوم مجموعة التقييم المستقلة بتقييم نتائج عمليات المؤسسة وتقدم توصيات من أجل تحسينها. كما تسهم في عملية التعلّم الداخلي، وذلك من خلال الاسترشاد بها في إعداد التوجهات والسياسات والإجراءات الجديدة، والإستراتيجيات القُطرية والقطاعية. وهذا العام، قامت مجموعة التقييم المستقلة بتقييم إسهامات المؤسسة في تهيئة الأسوق وتعبئة رؤوس الأموال الخاصة في إطار إستراتيجيتها الجديدة - "المؤسسة 3.0". وأوصت مجموعة التقييم المستقلة بتحسين فهم الفرص المتاحة لتهيئة الأسواق، وزيادة إمكانية وصول الفئات التي لا تتلقى خدمات كافية إلى الأسواق، والقيام بانتظام بتقييم قدرة المؤسسة على المجازفة وتحمل المخاطر في الاضطلاع بأنشطتها في اقتصادات تتسم بالضعف على المستوى الهيكلي.

يمكن الاطلاع على الاستعراضات السنوية التي تجريها مجموعة التقييم المستقلة لنتائج عمل مجموعة البنك الدولي وأدائها، وغير ذلك من التقارير الرئيسية الأخرى على موقع مجموعة التقييم المستقلة على شبكة الإنترنت: http://ieg.worldbankgroup.org.

الرقابة

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك الدولي

يقدم مكتب المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة، تتسمان بالاستقلالية والموضوعية وعمق الرؤية، وتستندان إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك الدولي وتعزيزها. ويقدم لجهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين تطمينات معقولة بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها - فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام - مصممة بصورة ملاءمة وتعمل على نحو فاعل.

ويتبع المكتب رئيس البنك الدولي مباشرة ويعمل تحت إشراف لجنة مراجعة الحسابات.

للمزيد من المعلومات عن مكتب المراجعة الداخلية، يرجى زيارة: www.worldbank.org/internalaudit.

مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة

تجسيدا لالتزام مجموعة البنك الدولي بمحاربة الفساد ومنع وقوعه، يحقق مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة في مزاعم الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، وكذلك المزاعم ضد موظفي مجموعة البنك أو موردي الخدمات من الخارج. ويضطلع المكتب، بوصفه وحدة مستقلة داخل البنك، بدور أساسي في دعم المسؤولية المالية والتعاقدية لمجموعة البنك فيما يتعلق بالموارد الإنمائية التي تديرها، وذلك بتطبيق عقوبات على الشركات والأفراد من خارج البنك، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد موظفي مجموعة البنك الذين يثبت تورطهم في ممارسات قائمة على الاحتيال أو الفساد أو التواطؤ أو الإكراه أو العرقلة. وفي أعقاب اتخاذ قرارات بتوقيع عقوبات، يعمل مكتب الامتثال للنزاهة مع الشركات والأفراد الخاضعين للعقوبة على الوفاء بشروط إبرائهم من تلك العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجهود الوقائية التي بذلها مكتب نائب رئيس البنك الدولي لشؤون النزاهة هذا العام في تحديد المخاطر المتعلقة بالنزاهة والتخفيف من حدتها في 14 قطاعا في 53 بلدا.

وفي السنة المالية 2020، فرضت مجموعة البنك عقوبات على 49 شركة وفردا، كما أبرأ مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة 18 شركة من العقوبة بعد أن استوفت الشروط الضرورية. وأقرت مجموعة البنك تطبيق 72 قرار حرمان مشتركاً صادراً من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. وأقرت هذه البنوك 38 قرارا من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: www.worldbank.org/integrity.

للإبلاغ عن الاشتباه في حالات احتيال أو فساد في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، يرجى زيارة: www.worldbank.org/fraudandcorruption.

الشراكات العالمية

تحظى الشراكات بأهمية بالغة في تحقيق رسالة مؤسسة التمويل الدولية. ويُمثل الدعم التمويلي من الشركاء لما تقوم به المؤسسة من أنشطة تمهيدية وما تقدمه من خدمات استشارية وللتمويل المختلط عنصراً مهماً في تنفيذ إستراتيجية "المؤسسة 3.0" لتعزيز الرخاء المشترك والحد من عدم المساواة. ويساعد هذا الدعم من الشركاء على الحد من المخاطر في تهيئة أسواق جديدة واستحداث منتجات جديدة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص.

وتعمل المؤسسة على تعزيز تأثير شراكاتها بالتعاون مع المؤسسات الإنمائية الأخرى والاستفادة من موارد مجموعة البنك الدولي. ومن خلال الشراكات، فإنها تسهل نقل المعرفة على نحو أفضل، وفي الوقت نفسه تبني قدرات الشركات والقدرات المؤسسية لمواجهة التحديات الكبيرة في بيئات العالم الأكثر صعوبة.

العمل مع شركاء التنمية

تعمل مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع أكثر من 30 حكومة و 20 مؤسسة عمل خيري ومؤسسة تجارية، ومجموعة متنوعة من الهيئات متعددة الأطراف والمؤسسات. وفي السنة المالية 2020، تعهد شركاؤنا في مجال التنمية بتقديم 288 مليون دولار لصالح أنشطة العمل التمهيدي والخدمات الاستشارية التي تقوم بها المؤسسة، و22 مليون دولار لصالح مبادرات التمويل المختلط دعما لاستثمارات القطاع الخاص في البلدان الأكثر تضررا من أوضاع الهشاشة والصراع، وكذلك للمشروعات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ، والشمول المالي، والبنية التحتية المستدامة، والصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية.

وتبحث المؤسسة عن شركاء للانضمام إلى جهودها في مواجهة جائحة كورونا، حيث توجه دعمها للحفاظ على القطاع الخاص، وإعادة بناء الاقتصادات، وتوفير الموارد المنقذة للحياة. وتشكل استجابة المؤسسة للجائحة أساسا لتحقيق التعافي وبناء القدرة على الصمود، مما يحفز عملها التمهيدي وتركيزها على إقامة المشروعات التي تجتذب الاستثمارات في البلدان النامية.

وتدعم المؤسسة الشراكات من خلال المشاركة في فعاليات مهمة أو تنظيمها، مثل منتدى تمويل التنمية، وهو فعالية رئيسية لمجموعة البنك الدولي تركز على تعبئة الاستثمارات من القطاع الخاص في عدد مختار من القطاعات والبلدان. وقد عُقد المنتدى الخامس لتمويل التنمية في كوت ديفوار في أكتوبر/تشرين الأول 2019 وتناول حلول تنمية القطاع الخاص في بلدان منطقة الساحل.

تضمنت تعهدات السنة المالية 2020 من شركاء التنمية ما يلي:

في أفريقيا والشرق الأوسط، حظيت المبادرات الجديدة والقائمة بدعم من شركاء التنمية، ومنهم:

- صندوق كاكوما كالوبيي لمواجهة التحديات، وهو آلية تمويل تنافسية لتحفيز استثمارات القطاع الخاص في منطقتي كاكوما وكالوبيي اللتين تستضيفان اللاجئين في كينيا. ويهدف الصندوق إلى تحسين دمج السكان النازحين في النشاط الاقتصادي مع البلدان المضيفة. وقد تلقى المشروع تمويلاً من ألمانيا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة.
- في إطار الشراكة مع النرويج، أطلقت المؤسسة برامج لمساندة البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات الواقعة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، فضلا عن القرن الأفريقي واليمن. وتهدف هذه المبادرة إلى مساندة الشركات المحلية وتنمية القطاع الخاص، وتيسير الاستثمارات، وتعزيز فرص العمل وسبل كسب الرزق.
- مكنت الشراكة مع النرويج من تنفيذ برنامج المؤسسة لدعم مبادرة الميثاق مع أفريقيا التي أطلقتها مجموعة العشرين ومبادرة الخدمات الاستشارية لمشروع المرأة وأنشطة الأعمال والقانون من أجل أفريقيا.
- دخل البرنامج الجديد لتنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شراكة مع هولندا للجمع بين ما تقدمه المؤسسة من خدمات استشارية وتمويل ميسر مختلط لحفز استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع ريادة الأعمال، وتحسين فرص تشغيل النساء والشباب في الشرق الأوسط.
- في إطار الشراكة مع السويد وسويسرا والمملكة المتحدة، أطلقت المؤسسة المرحلة الثانية من برنامج تسهيلات منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحسين فرص حصول تلك المنشآت بالإضافة إلى منشآت الأعمال متناهية الصغر على التمويل، وتعزيز فرص العمل المستدامة، وتشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص.

وفي آسيا، يمثل برنامج الربط الإقليمي للبنية التحتية في جنوب آسيا شراكة جديدة تسعى بدعم من أستراليا إلى تسريع الاستثمار في مجالي الطاقة النظيفة والنقل في المنطقة الأقل تكاملاً في العالم. وفي فيجي، انضمت نيوزيلندا إلى أستراليا في تقديم دعم إضافي لجهود المؤسسة الرامية إلى تعزيز تنمية القطاع الخاص والاستثمار المباشر، ودعم الإصلاح التنظيمي، وتدعيم تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في هذا البلد.

وفي أوروبا وآسيا الوسطى، أسهمت النمسا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة في عدة برامج في المنطقة:

- ساندت النمسا إعداد المشروعات في مراحل مبكرة من خلال منصة الهياكل الأساسية للعمل التمهيدي المستدام وبرنامج المدن المستدامة التابع للمؤسسة بهدف تعزيز النمو الأخضر، وتحسين إمكانية الاتصال الإلكتروني، والنقل المستدام.
- أسهمت سويسرا في تمويل الخدمات الاستشارية التي تقدمها المؤسسة لعمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفي تشجيع الاستثمار المباشر من خلال تحسين المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة. كما قدمت موارد تمويلية لتحسين القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التحويلية في صربيا ومقدونيا الشمالية، ومن شأن ما تقدمه من دعم لجهود المؤسسة في أوكرانيا أن يعزز الشمول المالي.
- في مولدوفا، تفتح شراكة المؤسسة مع السويد أسواقا للمنتجات الزراعية والحيوانية في البلاد. تساند السويد أيضا تعزيز القدرة التنافسية الزراعية في جورجيا.
- قدمت المملكة المتحدة الدعم لتعزيز نظم الحوكمة الرشيدة، بما في ذلك تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في أرمينيا والشمول المالي في أوكرانيا، وتحديداً فيما يتعلق بالحصول على التمويل والخدمات المالية.

تدعم العديد من البرامج العالمية عمل المؤسسة في مختلف المناطق:

- أسهمت ألمانيا والمملكة المتحدة في تمويل العمل الاستشاري الذي تضطلع به المؤسسة في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإعداد قائمة مزمعة بمشروعات البنية التحتية الصالحة للتمويل بغرض تعبئة الاستثمار من القطاع الخاص.
- دخل برنامج أسواق رأس المال المشترك في شراكة مع النرويج وألمانيا لدعم تنمية مصادر التمويل طويل الأجل وأسواق رأس المال المحلية التي تتمتع بحسن التنظيم. وأسهمت سويسرا في البرنامج العالمي لأسواق رأس المال.
- قدمت النرويج الدعم لشراكة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بالمرونة والكفاءة والاستدامة ولمشروع "Sourcing2Equal" الذي يهدف إلى سد الفجوة في قدرة منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء على الوصول إلى الأسواق من خلال مراعاة المساواة بين الجنسين في أنشطة تعهيد الخدمات للغير.
- تلقى صندوق الخدمات الاستشارية المعنية بمناخ الاستثمار دعماً إضافياً من النمسا وأيرلندا.
- في إطار الشراكة مع المملكة المتحدة، يهدف برنامج الابتكار التكنولوجي في مجال التبريد المستدام في بلدان الأسواق الصاعدة (TechEmerge) إلى رفع مستوى الكفاءة، والحد من استهلاك الطاقة، وتجنب انبعاثات غازات الدفيئة من خلال اجتذاب التمويل من القطاعين العام والخاص للمباني الخضراء المعتمدة.
- في إطار الشراكة مع المملكة المتحدة والدانمرك، دشنت شبكة الاستثمار في مجال الأثر الإنمائي مشروعا تجريبيا مدته ثلاث سنوات يركز على النُهج المنسقة في بلدان الأسواق الصاعدة.
- أسهمت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في الجهود الرامية إلى خفض التكاليف المرتبطة بنقل السلع على طول سلاسل الإمداد الدولية ومواءمة الممارسات مع اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.
- يواصل الاتحاد الأوروبي دعمه لتحسين ظروف العمل واحترام حقوق العمال لتعزيز القدرة التنافسية لصناعة الملابس.
- تواصل لكسمبرغ التعاون مع المؤسسة للعمل مع المؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال في مجال تمويل التجارة.
- تواصل اليابان دعم مشروعات المؤسسة عبر نطاق واسع من المناطق والقطاعات من خلال المساهمة السنوية التي تقدمها للصندوق الاستئماني الشامل التابع لليابان.
- دخلت إسبانيا في شراكة مع المؤسسة لتقديم أنشطة المساعدة التقنية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا.
- تلقت المؤسسة تمويلاً من هولندا في إطار الشراكة المعنية بالوظائف والتعليم من أجل النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة، التي تضم كلا من المؤسسة ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف والبنك الدولي.
- تعمل المؤسسة أيضاً في إطار الشراكة مع مؤسسة بي إتش بي (BHP) بشأن برنامج الإفصاح من أجل التنمية لتعزيز فاعلية الإفصاح عن البيانات المالية في قطاع الصناعات الاستخراجية.

التعهدات المالية المقدمة لصالح الخدمات الاستشارية التي تقدمها الصناديق الاستئمانية التابعة للمؤسسة (بما يعادل ملايين الدولارات الأمريكية)

موجز	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
الحكومات	267.79	290.11
مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	14.14	95.12
مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	6.02	5.00
المجموع	**287.95**	**390.23**

الحكومات	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
أستراليا	7.19	2.75
النمسا	7.19	3.15
كندا	0.00	2.66
الدانمرك	0.89	10.31
فنلندا	0.00	1.77
فرنسا	0.00	2.29
ألمانيا	25.17	16.02
آيرلندا	0.66	1.04
إيطاليا	0.00	9.00
اليابان	9.37	8.26
لكسمبرغ	1.16	1.39
هولندا	52.25	84.01
نيوزيلندا	2.50	6.57
النرويج	19.37	15.09
إسبانيا	3.39	0.00
السويد	23.44	21.68
سويسرا	21.99	16.51
المملكة المتحدة	90.15	76.60
الولايات المتحدة	3.05	11.02
المجموع	**267.79**	**290.11**

مؤسسات شريكة وشركاء متعددو الأطراف	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
صندوقا الاستثمار في الأنشطة المناخية	0.65	2.20
المفوضية الأوروبية	6.85	73.07
صندوق البيئة العالمية	0.85	0.00
الصندوق العالمي للبنية التحتية	5.79	0.00
صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.00	0.35
الفريق المعني بتنمية الهياكل الأساسية للقطاع الخاص	0.00	19.50
المجموع	**14.14**	**95.12**

مؤسسات تجارية ومؤسسات عمل خيري ومنظمات غير حكومية	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
مؤسسة بي إتش بي (BHP)	5.02	0.00
مؤسسة إيكيا ستيشتنغ (Stichting IKEA Foundation)	0.00	5.00
مؤسسة ويلز فارغو (Wells Fargo)	1.00	0.00
المجموع	**6.02**	**5.00**

التعهدات المالية المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية للتمويل المختلط التابعة للمؤسسة (بما يعادل ملايين الدولارات)

شركاء التنمية	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
مؤسسة بيل وميليندا غيتس	0.00	5.00
نيوزيلندا	0.00	2.50
هولندا	21.70	11.60
المملكة المتحدة	0.00	102.51
المجموع	**21.70**	**121.61**

العمل مع المؤسسات الدولية

تتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع المؤسسات الدولية لتدعيم دور القطاع الخاص في مجال التمويل الإنمائي، ومنها الأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي.

وتعمل المؤسسة حاليا مع المؤسسات الدولية للمساعدة في تدعيم الشراكات العالمية لمساندة وتحقيق الأهداف الطموحة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتركيز جهودها لمواجهة آثار جائحة كورونا على الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية.

تساند المؤسسة التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2019 للاستفادة من رؤى قادة القطاع الخاص لتحديد الحلول المستدامة لتوسيع نطاق التمويل والاستثمارات وتعبئتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتعاون المؤسسة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال منصة يشارك فيها رؤساؤها، مما يتيح منتدى لنظام تلك البنوك للتعاون من أجل تعزيز استثمارات القطاع الخاص في البلدان الأكثر عرضة للتأثر.

وتقود المؤسسة أيضا مؤسسات التمويل الإنمائي في إطار مبادرة قُطرية على أساس تجريبي تهدف إلى توسيع نطاق تأثير شركاء التنمية في البيئات الأكثر هشاشة وصعوبة. وقد أكدت أزمة كورونا الحاجة إلى توثيق أواصر التعاون، ولذا أعدت المؤسسة اتفاقا جديدا، هو اتفاق إطاري للتعاون المشترك، يغطي مجموعة واسعة من الأنشطة، منها المراحل التمهيدية لمشروعات الاستثمار.

وقادت المؤسسة إعداد التقرير المعنون "*تعبئة التمويل الخاص*"، وهو تقرير مشترك بين بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي، شارك فيه 27 بنكاً من تلك البنوك والمؤسسات. وقد وجد التقرير السنوي الثالث من هذه السلسلة من التقارير، الذي نُشر في أغسطس/آب 2019، أن بنوك التنمية متعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي أفادت بتعبئة أكثر من 69 مليار دولار في إجمالي الموارد الخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في عام 2018.

إدارة المحافظ

يأتي بناء محفظة تحقق نتائج مالية وأثرا إنمائيا قويا وإدارتها على نحو فاعل واستباقي في صميم نهج مؤسسة التمويل الدولية لإدارة محافظ الاستثمار. وتحقق المؤسسة ذلك من خلال الجمع بين تواجدها القوي على أرض الواقع وخبرتها القطاعية العميقة. ويُمكّنها ذلك من البقاء بالقرب من الجهات المتعاملة معها والأسواق، ورصد الاتجاهات السائدة وتوقع الآثار على تلك الجهات.

تراجع اللجنة المعنية بالعمليات - وهي إحدى اللجان التابعة لجهاز الإدارة بالمؤسسة - على نحو منتظم كامل محفظة استثمارات المؤسسة البالغة نحو 58.7 مليار دولار المقدمة لحسابها الخاص، وتقوم بتقييم الاتجاهات العامة، وكذلك تقييم أداء بعض المشروعات المختارة. وهذه المراجعة تكملها مناقشاتٌ شهرية متعمقة حول استثمارات المؤسسة في القطاعات والبلدان أو المنتجات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم رفع مراجعات ربع سنوية لنتائج محفظة استثمارات المؤسسة إلى مجلس المديرين التنفيذيين، إلى جانب تحليل متعمق بنهاية كل سنة مالية. وتقوم فرق المؤسسة المعنية بالاستثمار والمحافظ، التي يتمركز معظمها في المكاتب الميدانية، باستكمال المراجعات الشاملة بإجراء تقييمات ربع سنوية للأصول المختلفة كل على حدة، لكل من الديون والاستثمارات في أسهم رأس المال.

وعلى الصعيد المؤسسي، تمزج المؤسسة بين تحليل أداء محفظة مشروعاتها مع خبرتها القطاعية ومعلومات الأسواق المحلية من جهة، وبين توقعاتها للاتجاهات الاقتصادية الكلية واتجاهات الأسواق العالمية من جهة أخرى، وذلك بهدف اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاستثمارات في المستقبل. وتُجري المؤسسة اختبارات تَحَمّل منتظمة (stress tests) لتقييم أداء المحفظة في ظل المستجدات والتطورات الاقتصادية الكلية المحتملة، ولتحديد المخاطر والتصدي لها. وقد حظي ذلك بأهمية خاصة في الآونة الأخيرة في ضوء تأثير جائحة كورونا على الجهات المتعاملة مع المؤسسة.

وعلى مستوى المشروعات، تراقب فرق المؤسسة متعددة التخصصات، التي تضم أخصائيي استثمار وأخصائيين قطاعيين، عن كثب أداء الاستثمار ومدى التقيد باتفاقيات الاستثمار. وتقوم المؤسسة بذلك من خلال إجراء زيارات ميدانية لتقييم تنفيذ المشروعات، ومن خلال التفاعل النشط والفاعل مع الجهات الراعية والمسؤولين الحكوميين، حسب الاقتضاء، لتحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر، ووضع حلول مناسبة. وتراقب المؤسسة أيضا الأداء البيئي والاجتماعي للجهات المتعاملة معها بأسلوب قائم على تحليل المخاطر، وتقيس أداءها المالي ونتائجها الإنمائية.

وفي أعقاب الأزمة المالية التي ضربت العالم في عام 2008، قامت المؤسسة بزيادة ارتباطاتها الاستثمارية في أسهم رأس المال. وقد عدلت المؤسسة نهجها في الاستثمارات في أسهم رأس المال بهدف تحسين نتائج التنمية والأداء العام منذ عام 2016. وتُرجم ذلك في صورة تحقيق معدلات نمو أكثر اعتدالاً وقدر أكبر من الانتقائية. وفي العامين الماضيين، نجحت المؤسسة في التخارج من سلسلة من الأصول الناضجة بعد انتهاء دورها الإنمائي فيها. وجاءت إعادة التوازن هذه لمحفظة المؤسسة في أسهم رأس المال نتيجةً لعملية تخصيص الأصول الإستراتيجية العادية لديها وأنشطة بناء المحفظة، والتي يتم تعديلها بشكل دوري حسب الاقتضاء.

ويُشكل رؤساء القطاعات العالمية لاستثمارات أسهم رأس المال بالمؤسسة، الذين قاموا بتطوير هيكل الحوكمة، عاملا بالغ الأهمية في تطوير الأعمال الإستراتيجية والإشراف المركزي وإدارة مراكز استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال الأكبر والأكثر تعقيدا في مختلف مراحل دورة الاستثمار. وشهدت المؤسسة، تحت قيادة رؤساء تلك القطاعات، تحسينات مطردة في أداء محفظتها في السنتين الماضيتين، على الرغم من توقف هذا التقدم بسبب جائحة كورونا. وعلى الرغم من حدة الأزمة الاقتصادية الحالية، لا يزال تركيز المؤسسة منصبا على البحث بنشاط عن مصادر تمويل معاملات الاستثمار في أسهم رأس المال وأدوات التمويل الوسيطة وتنفيذها بما يدعم إعادة رسملة الشركات والمؤسسات المالية، فضلاً عن دعم الشركات الآخذة في النمو بما يتماشى مع أولويات المؤسسة الإستراتيجية.

تشكل تعبئة رأس المال ضرورة بالغة لنجاح جهود المؤسسة في مواجهة جائحة كورونا. وتعمل المؤسسة أيضا على تسهيل إعادة بناء الأسواق في أعقاب الأزمة، ومساندة تجديد تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأسواق الصاعدة، لتحقيق هدفها المتمثل في إحداث تأثير على نطاق واسع. وفي الأجل القريب، تسعى المؤسسة من خلال شركة إدارة الأصول إلى إيجاد أدوات استثمار مشترك. ومن المرجح أن تستخدم هذه الأدوات هيكلاً بسيطاً لتعبئة الموارد يشارك المستثمرون في إطاره تلقائياً في الاستثمار إلى جانب مؤسسة التمويل الدولية.

وتتولى إدارة العمليات الخاصة بالمؤسسة مسؤولية تحديد الإجراءات التصحيحية المناسبة للمشروعات التي تعاني من مشكلات مالية، حيث تسعى المؤسسة إلى استمرار عمل هذه المشروعات كي تتمكن من تحقيق الأثر الإنمائي المنشود، وتتفاوض مع جميع الدائنين والمساهمين للتوصل إلى اتفاقات للمشاركة في تحمل أعباء إعادة الهيكلة. وتحيط المؤسسة المستثمرين والشركاء الآخرين المشاركين في عملياتها علما بتطورات المشروعات، وتتشاور معهم أو تسعى للحصول على موافقتهم، حسب الاقتضاء.

تعتمد إدارة المحافظ النشطة على الحصول على معلومات دقيقة في الوقت المناسب لتوجيه قرارات الأعمال التجارية. وتواصل المؤسسة الاستثمار في أنظمة تكنولوجيا المعلومات بغرض تحسين دعم إدارة محفظة استثماراتها. وقد قامت المؤسسة أيضا بتقوية هيكل دعم محفظة استثماراتها من خلال إنشاء وحدة لدعم العمليات المؤسسية، وتوسيعها مع مرور الوقت لتشمل فرق القطاعات والمناطق.

إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في منشآت الأعمال

تتيح مؤسسة التمويل الدولية استثمارات طويلة الأجل للقطاع الخاص في الأسواق الصاعدة، ويتضمن ذلك توسيع حدود الاستثمار إلى الأسواق الأكثر صعوبة. وفي سبيل تحقيق ذلك، تتعرض المؤسسة نفسها لمجموعة متنوعة من المخاطر المالية وغير المالية. وتمثل المراقبة الفاعلة والإدارة الرشيدة للمخاطر المستجدة عنصرين حيويين للوفاء برسالة المؤسسة.

يهدف إطار المؤسسة الخاص بإدارة مخاطر منشآت الأعمال إلى تفعيل الإدارة الحصيفة للآثار المالية والآثار التي تمس سمعة المؤسسة والتي تنشأ عن أنشطة أعمالها. وفي هذا السياق، تهدف الجهود التي تبذلها المؤسسة لإدارة المخاطر - على وجه التحديد - إلى المساعدة على تحقيق الاتساق بين أداء المؤسسة وتوجهها الإستراتيجي.

وقد وضعت المؤسسة بيانات لتحمل المخاطر من شأنها تحديد اتجاه رغبتها في تحمل المخاطر في سياق الوفاء بأهدافها الإنمائية. وتعكس هذه البيانات قيمها الأساسية الخاصة بتعظيم أثرها الإنمائي، والحفاظ على استدامتها المالية، وحماية اسمها التجاري.

الخزانة

التمويل

تعبئ مؤسسة التمويل الدولية الأموال في أسواق رؤوس الأموال الدولية لإقراضها إلى القطاع الخاص، والحفاظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA التي تتمتع بها من خلال كفالة توافر سيولة كافية.

وتتضمن عمليات الإصدار سندات قياسية بالعملات الرئيسية، كالدولار الأمريكي، وعمليات إصدار متخصصة لمساندة الأولويات الإستراتيجية، كتغير المناخ، وعمليات إصدار بعملات بلدان الأسواق الصاعدة لمساندة تنمية أسواق رأس المال. ومعظم قروض المؤسسة مقوّمة بالدولار الأمريكي، غير أن المؤسسة تقترض بعملات كثيرة لتنويع مصادر الحصول على التمويل وتخفيض تكاليف الاقتراض ومساندة أسواق رأس المال المحلية.

كانت المؤسسة من أوائل جهات إصدار السندات الخضراء. وساعدت المؤسسة، منذ أن بدأت برنامجها في عام 2010، في تحفيز السوق واجتذاب رأس المال من القطاع الخاص لتمويل المشروعات المراعية للمناخ. وفي عام 2013، ساعدت في تحويل سوق السندات الخضراء المتخصصة إلى سوق عامة من خلال إصدارين قياسيين بقيمة مليار دولار. وفي العام الماضي، تجاوزت المؤسسة حاجز العشرة مليارات دولار بالنسبة لمشروع إصدار السندات الخضراء التراكمي بعد تنفيذ معاملة تاريخية مع الصندوق الحكومي لاستثمار معاشات التقاعد في اليابان.

وتهدف المؤسسة إلى مواصلة توفير السيولة التي تشتد الحاجة إليها لسوق السندات المستدامة الوليدة. وبالتوازي مع ذلك، تركز جهودها في مجال علاقات المستثمرين على توعيتهم بفوائد هذه المنتجات، فضلاً عن قيادة الحوار حول أطر العمل والشفافية فيما يتعلق بإبلاغ المستثمرين عن الأثر الإنمائي، بما في ذلك، بدعم من رابطة أسواق رأس المال الدولية وشركائها من القطاع الخاص، بصفتها الرئيس الجديد للجنة التوجيهية للسندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة.

إن الاستثمار من أجل التنمية المستدامة بات الآن مفهوما مقبولا، ولكن ثمة فجوة تمويلية ضخمة يتعين سدها إذا أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية الطموحة للعالم. ونظرا لما أحدثته جائحة كورونا من تأثير بالغ الحدة على الاقتصاد العالمي، فقد أضحت رسالة المؤسسة أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وتشكل السندات الاجتماعية وسيلة للمستثمرين لتحقيق العوائد مع دعم التخفيف من حدة القضايا الاجتماعية التي تهدد المجتمع أو تحسين فرص حصول تلك الفئات المحرومة على الخدمات الأساسية.

وفي ضوء جائحة كورونا والتحديات الاجتماعية التي تسببت فيها، أصبحت السندات الاجتماعية الآن محط اهتمام سوق السندات المتخصصة، وبات الطلب عليها أعلى من أي وقت مضى. وتتعلق غالبية السندات الاجتماعية الصادرة هذا العام بتوفير التمويل للمسائل ذات الصلة بأزمة جائحة كورونا. ولا يزال هناك ارتفاع ملحوظ في إصدار السندات الاجتماعية في إطار الاستجابة لجائحة كورونا. وتظهر بيانات الإصدار زيادة بنسبة 200% في السندات الاجتماعية مقارنة بالوقت نفسه من العام الماضي (6 مليارات دولار في مثل هذا الوقت من عام 2019 مقارنة بمبلغ 26 مليار دولار منذ بداية عام 2020 حتى الآن).

وعلى الرغم من تقلبات السوق في مارس/آذار، أصدرت المؤسسة أكبر سند اجتماعي لها على الإطلاق، وهو إصدار بقيمة مليار دولار على مستوى العالم. وتلقت المؤسسة أوامر شراء بأكثر من ثلاثة أضعاف ونصف ضعف هذا المبلغ. وتدعم حصيلة السندات الاجتماعية التي تصدرها المؤسسة المجتمعات المحلية الضعيفة والأكثر عرضة للتأثر وتساعد الناس على الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والتمويل متناهي الصغر وإيجاد الفرص للنساء وأصحاب الأعمال الصغيرة.

وفي السنة المالية 2020، بلغ مجموع الاقتراضات الجديدة المتوسطة والطويلة الأجل 11.3 مليار دولار.

إدارة السيولة

حتى 30 يونيو/ حزيران 2020، بلغ إجمالي الأصول السائلة المدرجة بالميزانية العمومية لمؤسسة التمويل الدولية 40.8 مليار دولار مقابل 39.7 مليار دولار قبل عام. وتحتفظ المؤسسة بمعظم الأصول السائلة بالدولار الأمريكي، الذي يُستخدم لتغطية المخاطر الناشئة عن الأصول المقومة بعملات أخرى غيره أو مقابلة الالتزامات والخصوم بالعملة نفسها لإزالة الخطر الكلي للعملات. ويتم تحديد مستوى هذه الأصول بغرض ضمان توافر موارد كافية للوفاء بالالتزامات، حتى في أوقات الضغوط التي تتعرض لها الأسواق. وتحتفظ المؤسسة بأصول سائلة في شكل أدوات مدرة للفائدة تُدار بفاعلية مقارنة بمعايير مرجعية على أساس مصدر التمويل. وتنظم معايير أسواق المال السيولة الممولة، حيث يتم قياس صافي قيمتها وفقا لمؤشر بلومبرغ-باركليز العالمي لأدوات الخزانة الأمريكية لأجل سنة إلى 3 سنوات.

كما تحتفظ المؤسسة بأصول سائلة كافية للوفاء بالتزاماتها الحالية وتمويل الالتزامات الجديدة لمدة سنة واحدة على الأقل، بما في ذلك القدرة على تحمل فترة من الضغوط السوقية. ويتم تقييم كفاية السيولة باستخدام نسب تغطية السيولة التي تستند إلى المبادئ نفسها المستخدمة لتحديد تصنيفاتنا الائتمانية.

إجمالي الاقتراض في السنة المالية 2020

العملة		المبلغ (المعادل بالدولار)	النسبة المئوية
دولار أمريكي	USD	4,434,334,000	%39.2
دولار أسترالي	AUD	1,146,205,757	%10.1
كرونة سويدية	SEK	1,123,502,848	%9.9
جنيه إسترليني	GBP	920,640,000	%8.1
دولار نيوزيلندي	NZD	634,827,000	%5.6
دولار كندي	CAD	566,936,276	%5.0
كرون نرويجي	NOK	480,880,117	%4.3
ين ياباني	JPY	403,208,518	%3.6
ريال برازيلي	BRL	301,696,726	%2.7
روبل روسي	RUB	295,116,064	%2.6
يوان صيني (رنمنبي)	CNY	257,424,836	%2.3
راند جنوب أفريقيا	ZAR	166,590,927	%1.5
تنج كازخستاني	KZT	124,747,469	%1.1
بيزو مكسيكي	MXN	122,349,697	%1.1
أخرى		327,802,070	%2.9
المجموع		**11,306,262,305**	**%100**

إدارة مخاطر الخزانة

تدير مؤسسة التمويل الدولية مخاطر الخزانة من خلال إطار من مستويين للمخاطر: (1) إطار شامل للسياسات و (2) حد صارم لرأس المال الاقتصادي لأنشطة الخزانة. ويرتكز إطار السياسات على أربعة مبادئ:

(1) الاستثمار في أصول عالية الجودة
(2) التنويع عبر حجم مركز التداول / حدود التركز
(3) فرض حدود صارمة على مخاطر السوق (مخاطر فروق العائد، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي)
(4) الرقابة الفاعلة على المحافظ

كفاية رأس المال والقدرات المالية

تضطلع الإدارة السليمة للمخاطر بدور حيوي في ضمان قدرة مؤسسة التمويل الدولية على الوفاء برسالتها الإنمائية. علما بأن طبيعة عمل المؤسسة، بوصفها مستثمرا طويل الأجل في أسواق صاعدة نشطة لكنها متقلبة، تعرّضها لمخاطر مالية وتشغيلية.

وتتيح الإدارة التحوطية للمخاطر والمركز الرأسمالي القوي للمؤسسة الحفاظ على قوتها المالية وأنشطتها الاستثمارية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية والمالية.

وتتجسد سلامة إدارة المخاطر والمركز المالي للمؤسسة وجودتهما في درجة التصنيف الائتماني الممتاز AAA التي حافظت عليها منذ بدء التغطية في عام 1989.

وتقيّم المؤسسة الحد الأدنى لرأس مالها باستخدام إطار رأس المال الاقتصادي الخاص بها الذي يتسق مع إطار بازل وأفضل الممارسات الرئيسية في هذا المجال. ويعمل رأس المال الاقتصادي بمثابة عملة مشتركة للمخاطر، مما يتيح لها وضع نموذج لمخاطر الخسائر وتجميعها من مجموعة أدوات الاستثمار المختلفة بالإضافة إلى المخاطر الأخرى.

واتساقا مع ممارسات العمل والقواعد التنظيمية السائدة، تقوم المؤسسة بحساب رأس المال الاقتصادي لأنواع المخاطر التالية:

- **مخاطر الائتمان:** احتمال الخسارة نتيجة لتعثر الجهة المتعاملة معها وتخلفها عن السداد أو تخفيض درجة تصنيفها
- **مخاطر الأسواق:** احتمال الخسارة نتيجة للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات السوقية (مثلا، أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وأسهم رأس المال، أو أسعار السلع الأولية)
- **مخاطر العمليات:** احتمال الخسارة نتيجة لعدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية

ويتشكل إجمالي الموارد المتاحة للمؤسسة من رأس مالها المدفوع والأرباح المحتجزة بعد خصم المخصصات والأرباح المؤكدة غير المحققة وإجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويسمح فائض رأس المال المتاح، بالإضافة إلى ما هو مطلوب لمساندة العمل القائم، بنمو محفظة المؤسسة في المستقبل، كما يتيح هوامش وقائية أمام الهزات والصدمات الخارجية غير المتوقعة. وفي يونيو/حزيران 2020، بلغ إجمالي الموارد المتاحة 28.2 مليار دولار، في حين بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب 20.3 مليار دولار.

نهج المؤسسة إزاء الاستدامة

تشكل الاستدامة مكونا بالغ الأهمية في تحقيق أثر إنمائي جيد، وهي أيضا مفتاح تعزيز النواتج لكافة الأطراف المعنية - بما في ذلك عملاء أي شركة والمجتمعات المحلية التي تعمل فيها - وعنصر بالغ الأهمية في نجاح عمل الشركات.

تظهر بحوث مؤسسة التمويل الدولية أن أداء الشركات يكون أفضل من الناحية المالية عندما يتسم أداؤها البيئي والاجتماعي وأداء حوكمتها بالقوة. ويعتقد نحو 90% من الجهات المتعاملة مع المؤسسة أن عمل المؤسسة عنصر أساسي في مساعدتها على بلوغ أهدافها التجارية طويلة الأجل، وتحسين علاقاتها مع أصحاب المصلحة المباشرة والمجتمعات المحلية، وتعزيز قيمة اسمها التجاري وشهرتها. ويهدف إطار الاستدامة ومنهجية حوكمة الشركات بالمؤسسة إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها على تحقيق تلك الأهداف.

وتتوقع المؤسسة من الجهات المتعاملة معها فهم طبيعة المخاطر التي يواجهونها والتعامل معها، وكذلك المخاطر التي يشكلها عملهم على البيئة والمجتمعات المحلية المحيطة بهم. وتدخل مؤسسة التمويل الدولية في شراكات مع الصناعات وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين لإيجاد حلول مبتكرة لإتاحة الفرص لاستثمارات القطاع الخاص المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا – التي تسهم بدورها في خلق الوظائف وتحقيق النمو الشامل للجميع. وقد يتضمن ذلك الاستفادة من قدرات المؤسسات الأخرى الأعضاء بمجموعة البنك الدولي للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، التي يتجاوز التصدي لها حدود مسؤولية شركة واحدة أو قدرتها.

وفي جميع قرارات الاستثمار، تولي المؤسسة تركيزا واهتماما للمخاطر البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة على النحو نفسه الذي تتعامل به مع المخاطر الائتمانية والمالية. ويمكنها ذلك من اتخاذ قرارات مدروسة لتحقيق الأثر الإنمائي والاستدامة المالية.

إطار الاستدامة بالمؤسسة

يجسد إطار الاستدامة الالتزام الإستراتيجي لمؤسسة التمويل الدولية بالتنمية المستدامة، وهو جزء لا يتجزأ من نهجها في إدارة المخاطر. ويتألف إطار الاستدامة من: السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية، ومعايير الأداء، وسياسة إتاحة الحصول على المعلومات.

السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية

تصف السياسة المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية التزام المؤسسة بإجراءات الفحص البيئي والاجتماعي الشامل، وتصنيف الجهات المتعاملة معها ومتابعتها. وينطوي نهج المؤسسة بشأن العناية الواجبة على تحديد أية ثغرات بين ممارسات الجهات المتعاملة معها ومعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة، وذلك بغرض الاتفاق على خطة عمل من شأنها في حال نجحت الجهة المتعاملة معها في تنفيذها، أن تجعل عملياتها تدريجيا متماشية مع الممارسات الدولية الجيدة في الصناعة. وفي حين لا يمكن للمؤسسة ضمان النواتج المتحققة، فإنها تتابع تقدم الجهات المتعاملة معها وأداءها طوال دورة حياة استثمارات المؤسسة، وتقدم المساندة حيثما يمكنها ذلك، وتستخدم نفوذها التعاقدي حسب الاقتضاء.

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

1 تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها

2 العمالة وظروف العمل

3 كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

4 صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

معايير الأداء التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية

تقع في صميم إطار الاستدامة بالمؤسسة معايير أدائها التي تصف كيف تتوقع من الجهات المتعاملة معها تفادي المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها باعتبارها طريقة لمزاولة الأعمال بأسلوب مستدام. وتساعد هذه المعايير، والمجموعة العريضة من الإرشادات والمبادئ التوجيهية التي تساندها، الجهات المتعاملة مع المؤسسة في استنباط حلول تصب في مصلحة كل من مؤسسات الأعمال والمستثمرين والبيئة والمجتمعات المحلية.

وقد أصبحت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية مقياسا عالميا لممارسات الاستدامة، حيث اعتمدت 105 مؤسسات مالية في 38 بلدا مبادئ التعادل (Equator Principles) التي تستند إلى معايير الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب العديد من المؤسسات المالية، بما في ذلك بنوك التنمية ووكالات ائتمان الصادرات، من الجهات المتعاملة معها الالتزام بمعايير الأداء التي تعتمدها المؤسسة. وتقوم المؤسسة أيضا بدور السكرتارية للشبكة المصرفية المستدامة، وهي مجموعة عالمية من الجهات التنظيمية والرابطات المصرفية لتبادل المعرفة، وذلك للمساعدة على إعداد الإرشادات وبناء القدرات للبنوك لدمج إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات الائتمانية.

سياسة إتاحة الحصول على المعلومات

تعيد سياسة إتاحة الحصول على المعلومات التي تعتمدها مؤسسة التمويل الدولية تأكيدها والتزامها بتعزيز الشفافية فيما يتعلق بأنشطتها، وتحسين فاعلية التنمية لعملياتها، وتشجيع الحوكمة الرشيدة. فالانفتاح يشجع العمل مع أصحاب المصلحة المباشرة وهو ما يؤدي بالتالي إلى تحسين تصميم وتنفيذ المشروعات والسياسات، كما يقوي نواتج عملية التنمية. وتساند المؤسسة العديد من مبادرات الشفافية التي تشجع الاستثمارات وممارسات الإبلاغ المسؤولة فيما بين مؤسسات القطاع الخاص، وأوساط المؤسسات المالية الدولية، وأوساط مؤسسات التمويل الإنمائي. وتشمل هذه المؤسسات: المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، ومبادئ الاستثمار المسؤول، ومبادرة الإبلاغ العالمية. للاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: www.ifc.org/.

نظم الحوكمة المتكاملة

تحتل حوكمة الشركات أولوية قصوى في عملية اتخاذ القرار لدى أي مستثمر – وبالقدر نفسه، على نحو متزايد، طريقة أداء الشركات على مجموعة متنوعة من المؤشرات البيئية والاجتماعية. وينظر المستثمرون إلى كيفية إدارة مؤسسات الأعمال للقضايا البيئية والاجتماعية باعتبارها اختبارا لكيفية التعامل مع جميع التحديات الإستراتيجية والتشغيلية. ولذلك، من الضروري تقييم الممارسات البيئية والاجتماعية وممارسات الحوكمة على نحو متكامل.

في عام 2018، قامت المؤسسة بتحديث معلومات منهجيتها الخاصة بحوكمة الشركات لتشمل اعتبارات أساسية لحوكمة الشركات، ودمج القضايا البيئية والاجتماعية بما يتسق مع سياسة المؤسسة بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية.

تضم منهجية حوكمة الشركات تقييم المعايير الأساسية الستة لحوكمة الشركات، وهي: الالتزام بتحسين ممارسات حوكمة الشركات، وهيكل

5 الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري

6 حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

7 الشعوب الأصلية

8 التراث الثقافي

مجلس الإدارة وأداؤه لوظيفته، وبيئة الرقابة، والإفصاح عن المعلومات والشفافية، والتعامل مع المساهمين أصحاب حصص الأقلية، وإدارة مشاركة أصحاب المصلحة. وهي متاحة لستة أشكال من الشركات: الشركات المساهمة، والشركات العائلية أو الشركات التي يملكها مؤسسوها، والشركات المملوكة للدولة، ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المالية، وصناديق الاستثمار.

وقد بلغ عدد من تبنى هذه المنهجية 35 بنكا إنمائيا وقعت على إطار تطوير حوكمة الشركات، مما أوجد منصة مشتركة لتقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في الشركات المستفيدة من الاستثمارات.

ويساعد الدليل العملي لمؤسسة التمويل الدولية للإفصاح والشفافية وتوجيهاتها الشركات في بلدان الأسواق الصاعدة على إعداد تقارير سنوية شاملة ومتطورة تتناسب مع حجمها وتعقيداتها التنظيمية، وتكييفها بما يتناسب مع سياق عملها. ويتمثل الهدف منها في توفير معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

إن تطبيق النهج المتكامل للمؤسسة على حوكمة الشركات يتجاوز الشركات التي تستثمر فيها، وتستخدمه كذلك في عملها الاستشاري مع الأجهزة التنظيمية وأسواق الأوراق المالية - لمساعدتها على تطبيق معايير أعلى للإفصاح عن المعلومات في عمليات قيد الشركات، ومتطلبات الإبلاغ ورفع التقارير، والتزامات الإفصاح الأخرى.

ويتجلى النهج المتكامل للمؤسسة في إدارة الخدمات المالية في مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلقة بالحوكمة التي وضعتها، على أساس معايير الأداء ومنهجية حوكمة الشركات. وتركز مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلقة بالحوكمة على أن تصب الخبرة الراسخة للمؤسسة في مصلحة أسواق رأس المال في بلدان الأسواق الصاعدة. وقد وضعت المؤسسة مؤشرات الأداء لتقليل أعباء الإبلاغ عن بيانات الأداء البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة بالنسبة لمصدري السندات والمستثمرين، والنهوض بأطر المؤشرات الموحدة، وتعزيز الإبلاغ عن الاستدامة. ومع تحسن الإفصاح عن المعلومات، يمكن فهم المخاطر البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في الأسواق الصاعدة وإدارتها على نحو أفضل، مما يؤدي إلى تحسن نواتج عملية التنمية بالنسبة للجهات المصدرة والمستثمرين على حد سواء.

المسؤولية المؤسسية

تشكل الاستدامة جزءا لا يتجزأ من العمليات الداخلية لمؤسسة التمويل الدولية. وتخضع المؤسسة للمساءلة بموجب المعايير البيئية والاجتماعية نفسها التي تطالب الجهات المتعاملة معها بتطبيقها. وهذا الالتزام يربط رسالة المؤسسة بالطريقة التي تدير بها أنشطة أعمالها.

جهاز موظفي المؤسسة

موظفو مؤسسة التمويل الدولية هم أكثر أصولها أهمية، حيث يقدمون حلولاً مبتكرة وأفضل الممارسات العالمية للجهات المتعاملة معها. ومعارفهم ومهاراتهم وتنوعهم ودوافعهم جزء أساسي من ميزتها النسبية.

تعزيز التنوع والشمول

تعمل المؤسسة مع الجهات المتعاملة معها في جميع أنحاء العالم. ويتجلى هذا الانتشار الواسع في موظفيها الذين يعملون في أكثر من 100 بلد. ويشكل امتلاك المؤسسة لقوة عمل متنوعة تتمتع بمهارات حيوية ووجهات نظر متنوعة عنصرا أساسيا في نجاحها في تنفيذ جدول أعمالها الإستراتيجي.

وتلتزم المؤسسة بما هو أكثر من التنوع المتأصل لديها باعتبارها مؤسسة دولية. وهذا العام، طبقت المؤسسة أهداف التنوع الجديدة لمجموعة البنك الدولي – وهي أهداف المساواة بين الجنسين حسب فئات الدرجات الوظيفية والتمثيل الاسترشادي للموظفين في 20 منطقة فرعية. وقد بدأت المؤسسة في مواءمة إجراءات المساءلة لضمان إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنوع الجديدة، والتي تشمل رفع تقارير متابعة شهرية على مستوى مكتب نائب الرئيس لجهاز الإدارة العليا بالمؤسسة، فضلا عن المبادئ التوجيهية للتوظيف.

ولا يزال تركيز جهود التوظيف والشراكات الإستراتيجية منصبا على سد الثغرات القائمة في نقص التمثيل حسب نوع الجنس والجنسية. وفي السنة المالية 2020، أطلقت المؤسسة أداة جديدة يُطلق عليها اسم Textio، وهي أداة لضمان لغة مرجعية محايدة بالنسبة لنوع الجنس، وثبت أنها تجتذب مجموعة أكثر تأهيلا وأكثر تنوعا من المرشحين للتقدم لشغل أدوارنا المعلنة. وقد ساعدت الجهود المشتركة المؤسسة على زيادة تنوع تمثيل موظفيها.

مساندة المساواة بين الجنسين

في يناير/كانون الثاني 2020، أتمت مؤسسة التمويل الدولية إجراءات إعادة الاعتماد المتعلقة بشهادة العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين "إيدج"، واحتفظت بذلك بشهادة اعتماد المستوى الأول الذي حصلت عليه. وسلطت شهادة "إيدج" الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزته المؤسسة في تحقيق المساواة بين الجنسين على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك: زيادة إجازة الأبوة مدفوعة الأجر، وتطبيق سياسة جديدة لإجازة الأبوة محايدة بالنسبة لنوع الجنس؛ وإتاحة خيارات عمل أكثر مرونة للموظفين لكي يكونوا منتجين وقادرين على تلبية احتياجات العمل والحياة الشخصية؛ وزيادة الشفافية في عملية الترقيات وإدارة الأداء. وتنفذ المؤسسة حاليا خطة عمل لسد الفجوات نحو الحصول على شهادة الاعتماد من المستوى الثاني.

تعزيز بيئة عمل شاملة

تواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل من أجل تهيئة بيئة عمل شاملة للجميع، ويشكل ذلك عنصرا بالغ الأهمية للحفاظ على جهاز موظفيها المتنوعين وتطويره. ويبدأ البرنامج الآن عند الالتحاق بالعمل بالمؤسسة بالمشاركة في نظام للتوجيه من الزملاء (peer buddy system) وجلسات لنقل الخبرات السابقة إلى الموظفين الجدد بشأن ثقافة المؤسسة في مكان العمل الشامل. واستجابة لتزايد التعيينات الجديدة وحدوث تغيّرات في جهاز الموظفين في السنة المالية 2020، طورت المؤسسة سلسلة من ورش العمل تهدف إلى نقل التجارب والخبرات بين الأجيال "interGen"، وذلك بالاشتراك مع برنامج الموجة الثانية للتعلّم- ويتيح ذلك لموظفي المؤسسة الاطلاع على مفاهيم وإستراتيجيات جديدة لسد الاختلافات بين الأجيال. ودشنت المؤسسة سلسلة من ورش العمل الحوارية بعنوان "تناول القهوة والحوار مع الجيل القادم" (NextGen Coffee and Conversation) كمنتدى لنواب الرئيس للحديث مع موظفي المؤسسة الأحدث عهدا حول مواضيع مثل القيادة الفاعلة والتنوع والشمول والابتكار والتطوير المهني.

المؤشر	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	3,940	3,744	3,921
موظفو المؤسسة خارج الولايات المتحدة (%)	%54.9	%53.8	%54.9
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون)	1,014	1,085	1,092
مؤشر رضا الموظفين (%)	%69	%67	%75
التنوع			
المديرات (المستهدف 50%)	%39.3	%39.2	%39.5
مديرون من بلدان المجموعة الثانية "المقترضة" (المستهدف 50%)	%43.2	%41.0	%40.5
نساء في الدرجة الوظيفية المهنية المتخصصة GF فأعلى (المستهدف 50%)	%49.4	%47.8	%46.7
مواطنون من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي في الدرجة الوظيفية GF فأعلى (المستهدف 12.5%)	%13.7	%13.5	%11.2

ملاحظة: +GF = الدرجة الوظيفية GF أو أعلى تشير إلى رواتب الدرجة الوظيفية GF أو أعلى – مثلا الوظائف المتخصصة، ويشمل المديرون المديرين العامين، ونواب الرئيس، والمسؤول التنفيذي الأول.

إثراء تطوير مهارات الموظفين

تتيح قيادة المؤسسة وجهاز إدارتها برامج لتطوير القدرات القيادية في مختلف إداراتها، وتوسعت المؤسسة في السنة المالية 2020 في برنامجين لتطوير المهارات القيادية: برنامج الرعاية (Sponsorship Program) وبرنامج التوجيه العكسي (Reverse Mentorship program)، وكلاهما يركز على تنوع التمثيل في عملية الاختيار.

يبني برنامج الرعاية بالمؤسسة معينا من القادة المتنوعين من خلال إتاحة علاقات عمل تقوم على أساس الرعاية وتقديم المشورة بين أفضل المواهب وأرفع الكفاءات (يتم اختيارهم من خلال عملية مراجعة) ونواب الرئيس. ويتيح هذا البرنامج للمشاركين فرصة التعرف على أساليب التفكير الإستراتيجي من خلال التعلّم بملازمة الموظفين المتمرسين، والتعاون المشترك، والتواصل مع شبكات مهنية ثرية. وقد أتيحت لمعظم المشاركين فرص للعمل في مشروعات مؤسسية ومتعددة الوظائف، وتقدم نحو نصفهم (16 حتى الآن) لتولي مسؤوليات أعلى. وبالبناء على نجاح المجموعتين الأوليين، يجري حالياً تكوين مجموعة ثالثة.

أما برنامج التوجيه العكسي الذي أطلقته المؤسسة في عام 2018 فيجمع بين موظفين مبتدئين شباب وموظفين من المستوى المتوسط بحيث يعمل الموظفون المبتدئون كموجهين. وتوسعت المؤسسة في البرنامج بإشراك 13 عضوا من فريق الإدارة، وتلقى 14 مديرا توجيهات من الموظفين الجدد في المجموعة الثانية، التي بدأت في يونيو/حزيران 2020. ويذكي هذا البرنامج روح الابتكار من خلال زيادة التعاون فيما بين التخصصات الوظيفية، ودمج الشباب في المؤسسة.

مكاتب المؤسسة

يمثل الحد من التأثير الذي تحدثه المؤسسة على البيئة أولوية بالنسبة لها. وتحقق المؤسسة تعادل الأثر الكربوني (carbon neutral) في جميع عملياتها التجارية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك سفريات موظفيها جوا لأغراض العمل. وتقوم المؤسسة بتصميم وإدارة المباني التابعة لها بطريقة مستدامة، واستعواض الانبعاثات التي لا يمكن التخلص منها. يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل على الموقع: www.ifc.org/corporateresponsibility.

أين تعمل المؤسسة

	الموظفون في جميع الدرجات الوظيفية	
الولايات المتحدة	1,779	%45
بلدان أخرى	2,161	%55
المجموع	**3,940**	

المنشأ الوطني

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		الكوادر الإدارية	
بلدان المجموعة الأولى (البلدان المانحة) [1]	1,016	%40	130	%57
بلدان المجموعة الثانية (البلدان المقترضة) [2]	1,516	%60	99	%43
المجموع	**2,532**		**229**	

1. موظفون كانوا يحملون جنسيات بلدان رئيسية عرفت نفسها على أنها مانحة للمؤسسة الدولية للتنمية وقت انضمامهم إلى مجموعة البنك الدولي.
2. موظفون من جميع الجنسيات الأخرى.

نوع الجنس

	توزّع الموظفين من مستوى متخصص فما فوق		الكوادر الإدارية	
إناث	1,251	%49	90	%39
ذكور	1,281	%51	139	%61
المجموع	**2,532**		**229**	

رفع التقارير في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ

الإفصاح المالي المتصل بالمناخ

هذا التقرير هو ثالث إفصاح تصدره مؤسسة التمويل الدولية على التوالي بموجب المبادئ التوجيهية التي أوصت بها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. يعكس التقرير الالتزام المستمر للمؤسسة بمواصلة وتدعيم ممارسات تقييم مخاطرها المالية ذات الصلة بالمناخ وإدارتها والإبلاغ عنها. ويمكن الاطلاع على جميع التقارير الثلاثة على الموقع: www.ifc.org/annualreport مع روابط إلى المراجع ذات الصلة.

وفي إطار عملية المراجعة والتدقيق السنوية للتقارير غير المالية للمؤسسة، فإننا نحدد المؤشرات التي تحسن امتثالنا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وأدرجت المؤسسة تقارير إضافية في الإفصاح لهذا العام:

الحوكمة

- تصف كيف ينظر المجلس في المسائل المتعلقة بالمناخ عند استعراض وتوجيه الإستراتيجية والسياسات والأهداف؛ ورصد التنفيذ والأداء.
- تصف كيف يتابع جهاز الإدارة المسائل المتعلقة بالمناخ.

الإستراتيجية

- تصف مرونة إستراتيجيات المؤسسة وقدرتها على الصمود إزاء المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ.
- تنظر بعين الاعتبار في الانتقال إلى اقتصاد أقل انبعاثا للكربون يتماشى مع سيناريو درجتين مئويتين أو أقل.

إدارة المخاطر

- تصف عملية إدارة المخاطر لتحديد المخاطر المرتبطة بالمناخ وتقييمها.
- تصف كيفية دمج إجراءات تحديد المخاطر المناخية وتقييمها والتعامل معها في إدارة المخاطر الشاملة.
- توفير أسعار الكربون الداخلية عند الاقتضاء.

المقاييس والأهداف

- تصف المنهجيات المستخدمة لتقدير المقاييس المتعلقة بالمناخ.

ما الجديد؟

- إنشاء فريق عمل شامل معني بمخاطر المناخ يضم خبراء من فرق العمل المناخي ورصد المخاطر بالمؤسسة
- دمج ممثل إدارة المخاطر بالمؤسسة في شبكة داعمي العمل المناخي
- تدشين فريق عمل غير رسمي من بنوك التنمية متعددة الأطراف من أجل تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ وإدارة المخاطر المناخية

يشرف المسؤول التنفيذي الأول لمؤسسة التمويل الدولية على أنشطتها ومخاطرها المناخية، ويرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس مجموعة البنك الدولي بشأن أداء عملها المناخي وتقييم المخاطر المناخية التي يشكلها. ويرفع رئيس مجموعة البنك الدولي تقاريره إلى مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة. وقد كلف المجلس، في إطار الزيادة الأخيرة في رأس المال، بأن تستوفي المؤسسة عدة متطلبات متعلقة بالمناخ، بما في ذلك فحص جميع الاستثمارات من أجل تحديد المخاطر المناخية، وتوسيع نطاق الالتزامات المتعلقة بالمناخ بحلول عام 2030.

ويجري إبلاغ جهاز الإدارة ومجلس المديرين التنفيذيين بالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المناخية للمؤسسة في إطار التقارير ربع السنوية التي تُرفع إلى المجلس. كما تقدم مجموعة البنك الدولي تقريرا سنويا إلى مجلس المديرين التنفيذيين بشأن العمل المناخي، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الالتزامات المناخية. وكان أحدث تقرير تم رفعه إلى المجلس في 14 يناير/كانون الثاني 2020.

وتضم المؤسسة إدارة متخصصة للعمل المناخي تدعم فرق الاستثمار التي تعمل على تحديد فرص الاستثمار في الأنشطة المناخية والحد من المخاطر المناخية. ويرأس هذه الإدارة مدير عمومي يتبع أحد نواب الرئيس مباشرة، الذي يرفع تقاريره إلى المسؤول التنفيذي الأول للمؤسسة. ويعمل هذا الفريق مع فرق العمل التمهيدي، وكذلك مع فرق الاستثمارات الرئيسية لتحديد فرص الاستثمار منخفضة الكربون من خلال خبراء قطاعات الصناعات والمتخصصين في المقاييس والمتخصصين في التمويل والخبراء الإستراتيجيين. كما يساند تحليل المخاطر المناخية من خلال أدوات مثل تسعير الكربون وتقييم الانتقال ومخاطر المناخ المادية في مشروعات الاستثمار.

تواصل شبكة داعمي العمل المناخي التابعة للمؤسسة دمج أنشطة العمل المناخي في كافة وحدات المؤسسة. وتضم الشبكة موظفين كباراً في كل صناعة وإدارة إقليمية، فضلاً عن إدارات عمليات رئيسية، بما في ذلك فريق العمل القانوني والبيئي والاجتماعي. ويرفع داعمو العمل المناخي بالمناطق والإدارات تقاريرهم إلى مديري إدارتهم ومدير إدارة العمل المناخي. وفي هذا العام، انضم أخصائي أول من قسم المخاطر في المؤسسة إلى هذه الشبكة.

الجدول 1: ارتباطات الاستثمار ذات الصلة بتغير المناخ: اتجاه لمدة خمس سنوات

إجمالي ارتباطات تمويل العمل المناخي (بملايين الدولارات)	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018	السنة المالية 2017	السنة المالية 2016	السنة المالية 2015
تمويل طويل الأجل من الحساب الخاص بالمؤسسة	3,324	2,603	3,910	2,996	1,986	2,349
تعبئة الموارد الأساسية	3,500	3,172	4,542	1,775	1,285	2,122
المجموع	**6,824**	**5,775**	**8,452**	**4,771**	**3,271**	**4,471**

الشكل 1: أنشطة العمل المناخي للمؤسسة كنسبة مئوية من إجمالي الارتباطات: اتجاه لمدة عشر سنوات

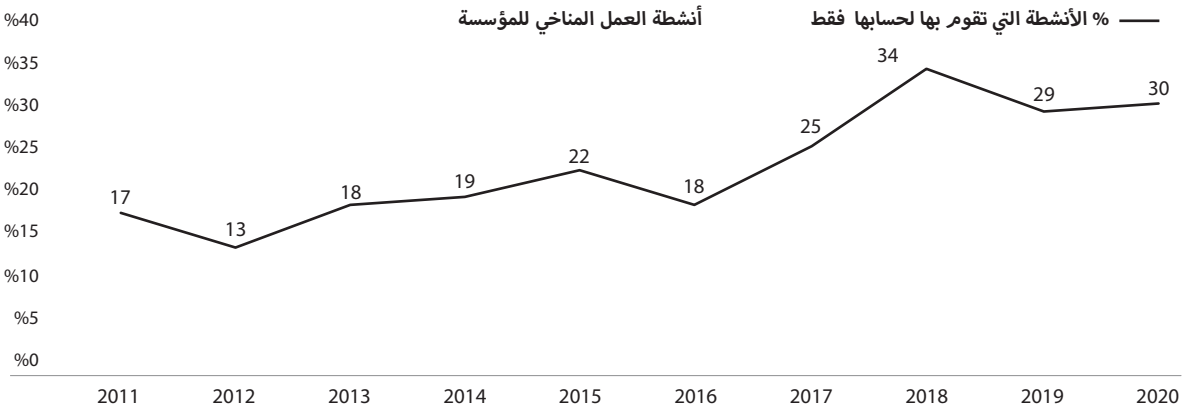

وهذا العام، شكلت مؤسسة التمويل الدولية **فريق عمل داخليا معنيا بمخاطر المناخ** يضم أعضاء من إدارة العمل المناخي، وفريق مراقبة مخاطر الائتمان، وعمليات الاستثمار. وسيقيّم الفريق العامل كيفية إدماج مخاطر المناخ بشكل أفضل في قرارات المؤسسة بشأن الاستثمار.

وتتشاور **المؤسسة بانتظام مع المؤسسات المناظرة** لزيادة الفهم المشترك للممارسات الجيدة في إعداد تقارير فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وعقدت المؤسسة اجتماعا لإحدى الفرق غير الرسمية العاملة التابعة لبنوك التنمية متعددة الأطراف التي تقدم تقاريرها بموجب المبادئ التوجيهية لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وتعاونت المؤسسة أيضا مع العديد من المبادرات والمؤسسات، منها على سبيل المثال لا الحصر: مبادرة الاستثمار من أجل إبقاء الارتفاع العالمي في درجات الحرارة دون درجتين مئويتين (Investing Initiative 2°)، ومجموعة سيتي، وأوليفر وايمان، وشركة PCAF-Navigant، ومعهد بوتسدام، وبنك ستاندرد، ومبادرة الأهداف العلمية، وشركة ستاندرد آند بورز تروكوست، والمبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وشركة WSP. وبشكل عام، تحتفظ المؤسسة بعضويتها في العديد من مبادرات القيادة المؤسسية ذات الصلة بالمناخ، مثل مبادئ الاستثمار المسؤول، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ (التي تدعمها المؤسسة)، وقمة الكوكب الواحد، ومعمل الكوكب الواحد، والشراكة العالمية للسندات الخضراء، وتحالف قيادة تسعير الكربون، وميثاق صناعة الأزياء المعني بالعمل المناخي (الذي تدعمه المؤسسة).

الإستراتيجية

ما الجديد؟

- الاستثمار لحساب المؤسسة الخاص في الأنشطة المناخية في السنة المالية 2020: 3.3 مليارات دولار
- تعبئة رأس المال الخاص الخارجي في السنة المالية 2020: 3.5 مليارات دولار
- دمج المناخ في عملية إعادة البناء فيما بعد انحسار جائحة كورونا
- توجيه نمو السوق في المستقبل في الحلول القائمة على الطبيعة، واحتجاز الكربون وتخزينه، والسيارات الكهربائية

زيادة نسبة استثمارات المؤسسة في مجال العمل المناخي: في السنة المالية 2020، بلغ إجمالي ارتباطات المؤسسة ذات الصلة بالمناخ 3.3 مليارات دولار، أو 30% من استثماراتها الجديدة (انظر الجدول 1).

خطة العمل المناخي: تواصل المؤسسة التركيز على خمسة مجالات استثمار إستراتيجية ذات أولوية للعمل المناخي، هي: الطاقة النظيفة، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ، والمباني الخضراء، والمدن المراعية للمناخ، والتمويل الأخضر – فضلا عن مراعاة المخاطر المناخية في القطاعات الرئيسية عالية المخاطر. وتأتي الإستراتيجية المناخية للمؤسسة في إطار خطة العمل المناخي لمجموعة البنك الدولي والتي استمرت حتى نهاية السنة المالية 2020. ويجري حاليا تحديث تلك الخطة وستغطي السنوات المالية 2021 - 2025.

الجدول 2: متوسط الاستثمارات المناخية لمدة ثلاث سنوات في القطاعات الرئيسية

المجموع (لحساب المؤسسة الخاص + تعبئة الموارد من الغير)

(بملايين الدولارات)

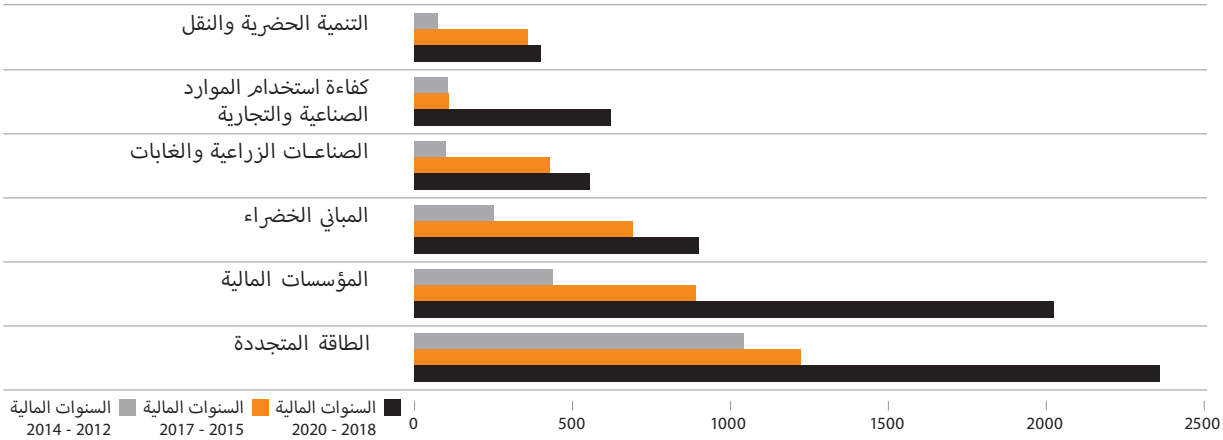

وتشمل إستراتيجية المؤسسة العمل مع الجهات المتعاملة معها للحد من المخاطر المالية في القطاعات التي تنتج كميات كبيرة من الانبعاثات الكربونية مثل الإسمنت والمواد الكيميائية وتوليد الطاقة الحرارية والحديد والصلب والنقل الثقيل. وتدرك المؤسسة أن العديد من هذه القطاعات تقوم بدور أساسي في التنمية الاقتصادية، ولا تتوافر لها حالياً بدائل منخفضة الكربون. ومن شأن العمل مع الشركات المتعاملة مع المؤسسة لخفض الكربون أن يحسن الاستدامة المالية لتلك الشركات وأن يحد بدوره من المخاطر في محفظة المؤسسة.

بناء أنشطة أعمال منخفضة الكربون وقادرة على الصمود عبر القطاعات: تواصل مؤسسة التمويل الدولية تنويع أنشطتها المناخية، مما يساعدها في تحديد مجالات جديدة للنمو. وفي السنة المالية 2020، احتفظت المؤسسة باستثمارات قوية في الأنشطة المناخية (استثمار لحسابها الخاص فضلاً عن تعبئة الموارد) من خلال المؤسسات المالية (2.1 مليار دولار)، وفي الطاقة المتجددة (2.2 مليار دولار)، والمباني الخضراء (577 مليون دولار)، والصناعات الزراعية المراعية للمناخ والحراجة (711 مليون دولار). وفي هذه السنة، عززت المؤسسة استثماراتها في الأنشطة المناخية في قطاعات التنمية الحضرية والنقل والنفايات، التي بلغت 780 مليون دولار (انظر الجدول 2).

تستهدف المؤسسة مجالات نمو جديدة في قطاعات تخزين الطاقة، ولوجستيات النقل، ومصادر الطاقة المتجددة الموزعة، ومصادر توليد الطاقة باستخدام الرياح البحرية، والحلول القائمة على الطبيعة، واحتجاز الكربون وتخزينه. وفي مارس/آذار 2020، عينت المؤسسة أخصائياً في صناعة السيارات الكهربائية للمساعدة في بناء أعمال المؤسسة عبر سلسلة القيمة بقطاع السيارات الكهربائية، بما في ذلك البنية التحتية للشحن والتصنيع والبطاريات ومنصات التمويل.

ونظراً لتحديات السوق العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، تقوم المؤسسة بتوفير السيولة الفورية للجهات المتعاملة معها والتخطيط

قطاع في دائرة الضوء:

الفرص: الاستثمار في مصادر الرياح البحرية

تشكل مصادر الرياح البحرية قطاعا سريع النمو له إمكانات كبيرة في بلدان الأسواق الصاعدة. وبين عامي 2011 و 2018، ازداد حجم هذا القطاع خمسة أضعاف ليصل إلى 23 جيجاوات، ووصلت قدرته المركبة إلى 29 جيجاوات في عام 2019. ومن المتوقع أن تنمو الاستثمارات بمقدار 15 ضعفا، لتصل إلى تريليون دولار بحلول عام 2040. ومع وجود 15.6 تيراواط من الإمكانيات الفنية في 48 سوقاً صاعداً،* فإن المؤسسة تتمتع بوضع جيد يمكنها من أن تكون من أوائل الداخلين إلى سوق الرياح البحرية الآخذة في النمو.

وفي مارس/آذار 2019، قامت المؤسسة بالتعاون مع برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة بتدشين برنامج تنمية طاقة الرياح البحرية التابع لمجموعة البنك الدولي، وهو عبارة عن مبادرة بقيمة 5 ملايين دولار تمولها المملكة المتحدة. ومن شأن هذا البرنامج أن يسرّع تطور أسواق الرياح البحرية في بلدان الأسواق الصاعدة. كما تتعاون المؤسسة مع المجلس العالمي لطاقة الرياح وفرقة العمل المعنية بالرياح البحرية التابعة لهما، والتي تجمع بين المطورين ومصنعي المعدات ومقدمي الخدمات. ويدعم البرنامج خرائط طريق مفصلة لتوجيه تطوير موارد الرياح البحرية.

وتتوقع المؤسسة أن تبني استثماراتها في أنشطة الرياح البحرية بحيث تكون جزءا مهما من محفظة الطاقة لديها، لتنضم إلى أنشطتها القوية لتوليد طاقة الرياح الساحلية - والتي يبلغ مجموعها اليوم أكثر من 4 جيجاوات.

* برنامج تطوير الرياح البحرية التابع لبرنامج المساعدة على إدارة قطاع الطاقة ومؤسسة التمويل الدولية

للاستثمارات التي تساعد على إعادة بناء الاقتصادات التي تضررت بشدة. وتدرك المؤسسة أن الاستثمارات التي تقوم بها اليوم ستؤثر في قدرة الشركات على الاستمرار في المستقبل وتجاوز الصدمات المرتبطة بالمناخ. ولذلك، فإن المؤسسة تحدد المجالات التي يمكن فيها ربط مساندة السيولة الجديدة للشركات في بلدان الأسواق الصاعدة بمسارات منخفضة الكربون وإعادة البناء على نحو أكثر قدرة على الصمود في وجه التحديات. وتنظر المؤسسة في الاستجابات الخضراء للقطاعات، بما في ذلك المؤسسات المالية والبنية التحتية الحضرية والمباني والمنسوجات والنقل.

مرونة الإستراتيجية وقدرتها على الصمود: في السنة المالية 2020، بدأت مؤسسة التمويل الدولية في استطلاع أساليب جديدة لتحليل السيناريوهات من أجل اختبار قدرة استثماراتها على تحمل المخاطر المناخية المحتملة. ووجدت المؤسسة أن البيانات المتعلقة بالشركات غير العامة في بلدان الأسواق الصاعدة غير كافية لإجراء تحليل ذي مغزى. ولذا فإنها تدرس إمكانية الاستعانة بأدوات ونهج إضافية.

إدارة المخاطر

ما الجديد؟

- تعميم عمليات فحص المخاطر المناخية الفعلية في سبعة قطاعات وتوسيع نطاقها التجريبي ليشمل قطاعات أخرى قابلة للتأثر
- وضع نهج جديد لتخضير استثمارات المؤسسة في أسهم رأس المال لمساعدة المؤسسات المالية المتعاملة معها على تقليص استثماراتها المتصلة بالفحم

في السنة المالية 2020، واصلت المؤسسة توسيع إدارتها للمخاطر المناخية القائمة لكل من المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية.

المخاطر المادية: أتمت المؤسسة برنامجها التجريبي لفحص المخاطر المادية في قطاعات الموانئ والمجاري المائية والمطارات والطرق والتأمين والحراجة ولباب الورق والورق،[1] وقد عممت فحص المخاطر المناخية المادية في هذه القطاعات السبعة في السنة المالية 2020. وتعمل المؤسسة على توسيع نطاق تحليل المخاطر ليشمل قطاعات أخرى قابلة للتأثر على النحو الذي حدده خبراء الصناعات وفرق الاستثمار، بما في ذلك السكك الحديدية والنقل الحضري والمؤسسات المالية والتعدين والطاقة الكهرومائية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المؤسسة أيضاً على تطوير مؤشر مرونة البناء، وهو أداة لتقييم المخاطر لقطاع العقارات، تسعى من خلالها إلى مساعدة الجهات المتعاملة معها - وكذلك الجهات الفاعلة الأخرى في هذا القطاع - على الاستثمار في المباني المرنة والقادرة على الصمود وبالتالي الحد من تعرضها للمخاطر المناخية المادية.

المخاطر الانتقالية: تستخدم المؤسسة تسعير الكربون لمعالجة المخاطر الانتقالية وتفادي وجود أصول مقيدة لديها (stranded assets). ومنذ مايو/أيار 2018، يتم إدراج سعر الكربون في التحليل الاقتصادي لتمويل المشروعات وقروض الشركات مع الاستخدام المحدد للحصيلة في قطاعات الإسمنت والكيماويات وتوليد الطاقة الحرارية، حيث تقدر انبعاثات المشروعات السنوية بأكثر من 25 ألف طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وهذه هي أكثر مشروعات المؤسسة إنتاجا لغازات الدفيئة وتغطي أكثر من نصف آثار غازات الدفيئة في المشروعات التي تمولها المؤسسة. وتدرج المؤسسة تأثير سعر الكربون على الأداء الاقتصادي لمشروعاتها في أوراق المجلس.

وتتماشى مستويات أسعار الكربون التي تطبقها المؤسسة مع تقرير اللجنة رفيعة المستوى المعنية بأسعار الكربون لعام 2016، كما أنها تتسق مع تلك التي يستخدمها البنك الدولي. وتستخدم المؤسسة قيما منخفضة وعالية للكربون في تحليل المشروعات، وتبدأ القيمة المنخفضة عند مستوى 40 دولاراً للطن الواحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2020 وترتفع إلى 78 دولاراً في عام 2050. أما القيمة العالية فتبدأ عند مستوى 80 دولاراً في عام 2020 وتصل إلى 156 دولاراً بحلول عام 2050. وتعتمد مستويات أسعار الكربون على تصنيفات البلدان المضيفة وفقا لمستوى الدخل على النحو الذي يصنفه البنك الدولي.

وتتبع المؤسسة ممارسة مجموعة البنك الدولي بعدم الاستثمار في المشروعات الجديدة لتوليد الكهرباء باستخدام الفحم إلا في حالات نادرة. وفي عام 2019، توسعت المؤسسة في تطبيق هذه الممارسة لتشمل الاستثمارات في المراحل الأولى لإنتاج النفط والغاز. وفي السنوات العشر الأخيرة، لم تقم المؤسسة بأية استثمارات جديدة في مشروعات استخراج الفحم أو توليد الكهرباء باستخدام الفحم.

وفي إطار جهودها لمعالجة المخاطر المناخية وتقليل استثماراتها غير المباشرة في المشروعات ذات الصلة بالفحم إلى أدنى حد، فإن المؤسسة لن تقدم قروضا جديدة للمؤسسات المالية للأنشطة ذات الصلة بالفحم. ولمواصلة خفض استثماراتها في قطاع الفحم، توقفت المؤسسة عن تقديم أية قروض ذات أغراض عامة للمؤسسات المالية. وستذهب القروض الموجهة إلى القطاعات الإستراتيجية الرئيسية، مثل مشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ومؤسسات الأعمال المملوكة للنساء، والمشروعات ذات الصلة بالمناخ، وتمويل الإسكان. وستفصح المؤسسة عن استخدام الإيرادات في بوابة معلومات المشروعات التابعة لها. وفي السنة المالية 2020، طبقت المؤسسة نهجاً جديداً لتخضير استثمارات أسهم رأس المال في استثمارات جديدة في الأسهم وأشباه الأسهم في المؤسسات المالية التي لديها استثمارات فعلية أو محتملة في قطاع الفحم. ويسعى هذا الإطار إلى مساعدة الجهات المتعاملة مع المؤسسة على زيادة قروضها للأنشطة المناخية والحد من استثماراتها في المشروعات المتصلة بالفحم إلى الصفر أو قريب منه بحلول عام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، تجري المؤسسة تقييما للأثر الإنمائي الإيجابي لمشروعاتها- وتفصح عنه للمجلس، بما في ذلك آثارها على المناخ. وهي تستخدم لهذا الغرض نظام قياس ورصد الأثر المتوقع.

1. تفحص الأداة التجريبية لفحص المخاطر التي تستخدمها مؤسسة التمويل الدولية المشروعات في مرحلة التقييم المسبق للتأكد من عدم وجود مخاطر مناخية مادية في الصناعات السبع المدرجة التي تعمل فيها.

ما الجديد؟

- شكلت الاستثمارات في الأنشطة المناخية 30% من إجمالي ارتباطات السنة المالية 2020
- تعميم المنهجية الجديدة لحسابات الانبعاثات

الأهداف: في السنة المالية 2020، شملت استثمارات المؤسسة في الأنشطة المناخية 30% من مجموع الارتباطات المقدمة، وتجاوز ذلك الهدف المؤسسي البالغ 28%. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلنت مجموعة البنك الدولي أن استثماراتها المناخية[2] ستشمل في المتوسط 35% من الاستثمارات المقدمة لحسابها الخاص خلال فترة السنوات المالية 2021- 2025. وتجسد المؤسسة هدفها المؤسسي في هيئة فِرَق استثمار من خلال أهداف العمل المناخي للإدارات ومناطق العمل.

الإفصاح عن الاستثمار: تفيد المؤسسة عن ارتباطاتها المتصلة بتمويل الأنشطة المناخية في هذا التقرير السنوي (انظر الصفحة 114) وفي *التقرير المشترك بشأن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ لبنوك التنمية متعددة الأطراف*. وفي تقريرها السنوي المعنون *"أثر السندات الخضراء"*، تفيد المؤسسة كذلك عن الآثار البيئية للمشروعات التي تمولها عن طريق السندات الخضراء التي تصدرها. وباعتبارها أحد الموقعين على مبادئ الاستثمار المسؤول، فإن المؤسسة ملزمة بتقديم تقرير في إطار المؤشرات المتماشية مع توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ التي تكونت بموجب تلك المبادئ، وقد أتمت المؤسسة الإفصاح الخاص بها في أبريل/نيسان 2020.

حساب الانبعاثات: تواصل المؤسسة حساب التخفيضات في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة نتيجة لاستثماراتها (الفئة الثالثة من الانبعاثات) والإبلاغ عنها من خلال هذا التقرير السنوي. وقد وضعت المؤسسة منهجية لحساب غازات الدفيئة في السنة المالية 2019 وقدرت إجمالي وصافي انبعاثات غازات الدفيئة من مشروعاتها الاستثمارية في السنتين الماليتين 2019 و 2020. وتحسب المؤسسة انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية لجميع مشروعات القطاع الحقيقي التي تزيد انبعاثاتها على 25 ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وصافي الانبعاثات على أساس كل مشروع على حدة لتلك المشروعات حيثما أمكن ذلك. وتواصل المؤسسة الإفصاح عن انبعاثات غازات الدفيئة الإجمالية المقدرة مسبقاً من خلال *موجز الاستعراض البيئي والاجتماعي المتاح للجمهور*.[3]

منذ السنة المالية 2009، حققت المؤسسة تعادل الأثر الكربوني في جميع عملياتها التجارية، بما في ذلك سفريات موظفيها لأغراض العمل (الفئتان الأولى والثانية من الانبعاثات). وقد أدت الأهداف السابقة إلى خفض استخدامات الطاقة في مقر المؤسسة بنسبة 18%. وفي السنة المالية 2019، حددت المؤسسة التزاما داخليا بخفض الانبعاثات الكربونية داخل جميع منشآتها ومكاتبها على مستوى العالم بحوالي 20% بحلول عام 2026 مقارنة بالمستوى المرجعي المسجل في عام 2016. ويتسق هذا الهدف مع التزام مجموعة البنك الدولي بخفض الانبعاثات المتصلة بمنشآتها بحوالي 28% خلال الفترة نفسها. ويتم تعويض جميع الانبعاثات المتبقية عن طريق موازنة الكربون (carbon offsets).

2. تحدد التعريفات والمقاييس التي تعتمدها المؤسسة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالمناخ المشروعات والقطاعات المؤهلة لتُعد استثمارات في الأنشطة المناخية؛ وتتسق هذه التعريفات مع تعريفات بنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى. https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/topics_ext_content/ifc_external_corporate_site/climate+business/resources/ifc-climate-definition-metrics

3. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة بوابة معلومات وبيانات مشروعات مؤسسة التمويل الدولية: https://disclosures.ifc.org/#/landing

تقرير التأكيد المحدود للمراجع المستقل بشأن مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة

السيد الرئيس،

بناءً على طلبكم، فقد أجرينا، نحن شركة إرنست ويونغ وشركاهم EY & Associés، تأكيدا محدودا (limited assurance) على مجموعة مختارة من المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في التقرير السنوي "التقرير السنوي" للسنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020، وتضمن ذلك مؤشرات كمية ("المؤشرات") وبيانات نوعية ("البيانات/القوائم"). واخترنا مؤشرات وبيانات أُعتبرت ذات أهمية خاصة لأصحاب المصلحة المباشرة، لإدراج مخاطر محتملة على سمعة المؤسسة، و/أو لتثمين مسؤولياتها المؤسسية وإدارتها وأدائها.

وقد قمنا بمراجعة البيانات/القوائم المالية الواردة في جميع فصول هذا التقرير السنوي: "تطبيق إستراتيجية المؤسسة" (الصفحات 14 - 47 مع استثناء "أبرز ملامح الأداء المالي" و"أبرز عمليات المؤسسة") و"القصص القُطرية" (الصفحات 48-77) و"نبذة عن مؤسسة التمويل الدولية" (الصفحات 78 - 117)، مع التركيز بوجه خاص على الآثار (بما في ذلك نظام قياس ورصد الأثر المتوقع) وتمويل الأنشطة المناخية (بما في ذلك تقارير المؤسسة في إطار فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ).

تمت مراجعة المؤشرات التالية:

المجالات الجوهرية	المؤشرات
ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل في السنة المالية 2020 حسب فئات التصنيف البيئي والاجتماعي (الصفحة 43)	الارتباطات طويلة الأجل (بملايين الدولارات) وعدد المشروعات حسب فئة التصنيف البيئي والاجتماعي
درجات التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع للمشروعات المرتبط بها في السنة المالية 2020 (الصفحة 92)	درجات التقييم المسبق لنظام قياس ورصد الأثر المتوقع حسب الفئات والمناطق والصناعات
الاستثمار في العمل المناخي في السنة المالية 2020 (الصفحات 113 - 117)	ارتباطات المؤسسة طويلة الأجل لحسابها الخاص في الاستثمارات ذات الصلة بالمناخ (بملايين الدولارات)

إن مؤسسة التمويل الدولية مسؤولة عن:

- إعداد هذه المؤشرات والبيانات/القوائم وفقاً لمعايير الإبلاغ السارية في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020 ("معايير الإبلاغ")، التي تتألف من تعليمات المؤسسة، وإجراءاتها، وإرشاداتها الخاصة بكل مؤشر، وموجز بشأنها يرد في التقرير السنوي للمؤسسة أو موقعها الإلكتروني؛
- عرض هذه البيانات بما يتوافق مع "سياستها المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات" المتاحة على موقعها الإلكتروني،[1] ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد وقابلية الفهم والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.[2]

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في مدونة آداب السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب سلوك المحاسبين التي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

ونحن نطبق المعايير الدولية الخاصة بمراقبة الجودة ومن ثم نحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة، ويشمل ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بمتطلبات الامتثال والمتطلبات الأخلاقية، والمعايير المهنية، والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

1. https://disclosures.ifc.org

2. معيار المراجعة الدولية 3000 (ISAE 3000) من الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، أو معيار المحاسبة AA1000.

مسؤوليتنا

تتمثل مسؤوليتنا في إجراء تأكيد محدود بشأن المؤشرات والبيانات/القوائم وإبداء الرأي حيالها، وذلك على أساس الإجراءات التي قمنا بها والأدلة التي حصلنا عليها. وقد أجرينا مهمة التأكيد المحدود هذه وفقاً للمعيار الدولي المعني بمهام التأكيد 3000 (ISAE 3000)[3] الصادر عن مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والتأكيد. ويتطلب هذا المعيار أن نخطط هذه المهمة وننفذها للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كانت المؤشرات والبيانات المالية خالية من أية أخطاء جوهرية. ويقل نطاق مهمة التأكيد المحدود كثيرا عن نطاق التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الضوابط الداخلية، والإجراءات المنفذة استجابةً للمخاطر المقيَّمة.

طبيعة التأكيد المحدود الذي أجريناه ونطاقه

قمنا بتنفيذ الإجراءات التالية:

- تقييم معايير وسياسات ومبادئ الإبلاغ من حيث مدى ملاءمتها واكتمالها وحيادها وموثوقيتها.
- قراءة محتوى التقرير السنوي لتحديد البيانات الأساسية المتعلقة بمجالات الاستدامة والتنمية المدرجة أعلاه.
- على المستوى المؤسسي، إجراء مقابلات مع أكثر من عشرين شخصاً من المسؤولين عن رفع التقارير بغرض تقييم مدى تطبيق معايير الإبلاغ أو إثبات دقة البيانات/القوائم.
- على المستوى المؤسسي أيضا، تطبيق إجراءات تحليلية، والتحقق - على أساس الاختبار - من صحة الحسابات وتوحيد المؤشرات.
- جمع المستندات المؤيدة للمؤشرات أو البيانات/القوائم، مثل التقارير المرفوعة إلى مجلس المديرين التنفيذيين أو الاجتماعات الأخرى، واتفاقات القروض، والعروض والتقارير الداخلية والخارجية، أو نتائج الاستقصاء.
- مراجعة طريقة عرض البيانات/القوائم والمؤشرات في التقرير السنوي والإيضاحات المصاحبة بشأن المنهجية.

محددات الإجراءات التي قمنا بها

اقتصرت مهمة التأكيد المحدود التي قمنا بها على المؤشرات والبيانات المحددة في الجدول المبين أعلاه، ولم تغطِ الإفصاحات الأخرى الواردة في التقرير السنوي.

كما اقتصرت اختباراتنا على توثيق المراجعات والمقابلات التي تمت مع موظفي المكتب الرئيسي. وفي نطاق العمل الذي يغطيه هذا التقرير، لم نشارك في أية أنشطة مع أصحاب المصلحة الخارجيين أو الجهات المتعاملة مع المؤسسة، وقد أجرينا فقط اختبارات محدودة تهدف إلى التحقق من صحة المعلومات على عينة من المشروعات المنفردة.

إبداء الرأي بشأن التأكيد المحدود

بناءً على الإجراءات التي قمنا بها، والأدلة التي حصلنا عليها، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن:

- هذه المؤشرات لم تُعد - من جميع النواحي الجوهرية - وفقاً لمعايير الإبلاغ؛
- هذه البيانات/القوائم لم تُعرض - من جميع النواحي الجوهرية - بما يتوافق مع "سياسة مؤسسة التمويل الدولية المعنية بالإفصاح عن المعلومات" ومبادئ الملاءمة والاكتمال والحياد والوضوح والموثوقية طبقاً للمعايير الدولية.

معلومات أخرى بشأن معايير الإبلاغ وعملية إعداد البيانات/القوائم

فيما يتعلق بمعايير الإبلاغ وسياسات ومبادئ إعداد البيانات، نود إبداء الملاحظة التالية:

ترد منهجية مؤسسة التمويل الدولية لحساب ارتباطات تمويل الأنشطة المناخية في الوثيقة المتاحة للجمهور تحت عنوان "تعاريف ومقاييس مؤسسة التمويل الدولية للأنشطة المتصلة بالمناخ". وتتماشى هذه المنهجية مع "المبادئ المشتركة لتتبع تمويل أنشطة الحد من آثار تغير المناخ والتكيف معها" التي تعتمدها بنوك التنمية متعددة الأطراف وأعضاء النادي الدولي لتمويل التنمية. وتقوم بنوك التنمية متعددة الأطراف حالياً باستعراض هذه المبادئ المشتركة، وهو ما سيؤثر على منهجية تتبع تمويل الأنشطة المناخية التي تتبعها المؤسسة وما يحتسب كتمويل لتلك الأنشطة.

Paris-La Défense - 24 سبتمبر/أيلول 2020

The Independent Auditor
إيرنست ويونغ وشركاهم (EY & Associés)

كارولين دليرابل
الشريك، شؤون الأداء المستدام والتحوّل

3. المعيار الدولي بشأن التأكيد ISAE 3000: "مهمة التأكيد بخلاف مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيدات، ديسمبر/كانون الأول 2003.

موجز الأداء المالي

يتأثر صافي دخل مؤسسة التمويل الدولية، من عام إلى آخر، بعدد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تقلب الأداء المالي. وقد أثرت البيئة العامة للأسواق تأثيرا كبيرا على الأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية. وخلال السنة المالية 2020، كانت الأسواق الصاعدة لأسهم رأس المال متقلبة. وفي الأشهر الستة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019، كانت الأسواق الصاعدة إيجابية بشكل عام ولكنها تدهورت بشكل كبير في الربع الثالث من السنة المالية 2020 ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جائحة كورونا قبل أن يتعافى جزئيا في الربع الأخير من السنة المالية نفسها. وانخفضت عملات الاستثمار الرئيسية بالمؤسسة أمام الدولار الأمريكي، وهو العملة المستخدمة في تقاريرها في السنة المالية 2020.

وتتمثل العناصر الرئيسية لصافي دخل المؤسسة، ودخلها الشامل وتأثيره على مستوى صافي الدخل وتغيره، والدخل الشامل من عام لآخر، فيما يلي:

العناصر	أبرز الآثار
صافي الدخل:	
العائد على الأصول المدرة للفوائد	ظروف الأسواق، بما في ذلك مستويات الهامش ودرجة المنافسة. ويتم إدراج المبالغ المقيدة في حساب عدم التحقق والفوائد المستردة على القروض التي كانت في السابق في حساب عدم التحقق، والدخل من سندات المشاركة (participation notes) على القروض الفردية في الدخل من القروض.
الدخل المُتحقق من الأصول السائلة	الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة من محافظ الأصول السائلة، لاسيما الجزء المتعلق بمحفظة الأصول السائلة التي يتم تمويلها من خلال صافي الأصول، مدفوعة بعوامل خارجية، مثل: بيئة أسعار الفائدة وسيولة فئات بعض الأصول داخل محفظة الأصول السائلة.
الدخل من محفظة الاستثمار في أسهم رأس المال	المناخ العالمي لأسهم رأس المال في الأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة فيما يتعلق بالاستثمارات في أسهم رأس المال. الأداء العام لمحفظة الاستثمارات في الأسهم.
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات	تقييم مخاطر المقترضين، واحتمال التخلف عن السداد، والخسائر المتوقعة للتخلف عن السداد، وفترة نشوء الخسائر.
بنود الدخل والمصروفات الأخرى	مستوى الخدمات الاستشارية التي قدمتها المؤسسة إلى الجهات المتعاملة معها، ومستوى المصروفات المتعلقة بتقاعد الموظفين، وخطط المزايا الأخرى، والمصروفات الإدارية المعتمدة والفعلية وموارد الموازنات الأخرى.
الأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية الأخرى غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	تشمل على نحو رئيسي الفروق بين التغيرات في القيمة العادلة للمبالغ المقترضة، باستبعاد هامش الائتمان لدى المؤسسة (بدءا من السنة المالية 2019، يتم الإبلاغ عن هذه التغيرات التي تُعزى إلى هامش الائتمان لدى المؤسسة في بنود الدخل الشامل الأخرى، علما بأنه كان يتم الإبلاغ عنها قبل ذلك التاريخ في صافي الدخل)، والأدوات المالية المشتقة المرتبطة، والأرباح أو الخسائر غير المحققة المرتبطة بمحفظة الاستثمارات، شاملة حق البيع والضمانات وخيارات الأسهم التي تعتمد جزئيا على المناخ العالمي للأسواق الصاعدة. وقد يتم تحديد قيمة هذه الأوراق المالية باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	مستوى المنح التي وافق على تقديمها مجلس المحافظين إلى المؤسسة الدولية للتنمية.

العناصر	أبرز الآثار

بنود أخرى للدخل الشامل:

الأرباح والخسائر غير المحققة من سندات الديون المحسوبة على أنها متاحة للبيع	المناخ العالمي للأسواق الصاعدة، وتذبذب أسعار الصرف وأسواق السلع الأولية، وأداء شركات محددة، والنظر في مدى اعتبار الخسائر غير المحققة على أنها غير مؤقتة. وقد يتم تحديد قيمة سندات الديون باستخدام نماذج أو منهجيات معدة داخليا بالاستفادة من المدخلات التي قد تكون ملحوظة أو غير ملحوظة.
الأرباح والخسائر غير المحققة المنسوبة لمخاطر ائتمانية خاصة بأدوات معينة على الأموال المقترضة بالقيمة العادلة في إطار خيار القيمة العادلة	التذبذبات في هامش الائتمان الخاص بالمؤسسة مقيسة على أساس سعر ليبور بالدولار الأمريكي الناشئ عن التغيّرات الحاصلة بمضي الوقت في الأسعار السائدة في السوق لمخاطر الائتمان. وعند اتساع هوامش الائتمان، يجري تسجيل الأرباح غير المحققة، وعند انخفاضها يجري تسجيل الخسائر غير المحققة.
صافي الأرباح (الخسائر) الاكتوارية غير المسجلة، وتكاليف الخدمات السابقة غير المسجلة على خطط المزايا	العائد على أصول برامج المعاشات التقاعدية، والافتراضات الأساسية التي تستند إليها التزامات المزايا المتوقعة، شاملة أسعار الفائدة في الأسواق المالية، ومصروفات الموظفين، والخبرة السابقة، وأفضل تقدير لجهاز الإدارة للتغيرات في تكاليف المزايا والظروف الاقتصادية في المستقبل.

أفادت مؤسسة التمويل الدولية بتحقق صافي خسارة بلغت 1672 مليون دولار في السنة المالية 2020، مقارنة بصافي دخل بلغ 93 مليون دولار في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019 (صافي دخل قدره 1280 مليون دولار للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2018). وكانت النتائج المالية للمؤسسة متقلبة بشكل كبير طوال السنة المالية 2020. وسجلت المؤسسة صافي خسارة بلغت 168 مليون دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر/أيلول 2019 (الربع الأول من السنة المالية 2020) وصافي دخل قدره 447 مليون دولار في الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 (الربع الثاني من السنة المالية 2020) قبل أن تفيد بتحقق صافي خسارة قدرها 2554 مليون دولار في الربع الثالث من السنة المالية 2020. وتحسنت النتائج المالية في الربع الأخير من السنة المالية 2020 عندما أفادت المؤسسة بتحقق صافي دخل بلغ 603 ملايين دولار.

ويرجع صافي الخسارة الإجمالية في السنة المالية 2020 بالدرجة الأولى إلى انخفاض التقييمات المتعلقة باستثمارات أسهم رأس المال، ولاسيما في الربع الثالث من السنة المالية 2020، وارتفاع مخصصات تغطية الخسائر.

وحققت محفظة المؤسسة لاستثمارات أسهم رأس المال عائداً سلبياً بلغ 1067 مليون دولار في السنة المالية 2020 (تشمل أرباح الأسهم والمكاسب المحققة من المبيعات البالغة 536 مليون دولار والخسائر غير المحققة البالغة 1603 ملايين دولار).

وسجلت المؤسسة مخصصات للخسائر بلغت 638 مليون دولار في السنة المالية 2020، وهي نسبة أعلى بكثير مقارنة بالسنة المالية 2019 (87 مليون دولار). وبلغ مجموع خسائر انخفاض قيمة سندات الديون 130 مليون دولار في السنة المالية 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التطورات المتعلقة بمشروعات محددة؛ وبلغ إجمالي خسائر انخفاض قيمة سندات الديون 247 مليون دولار في السنة المالية 2019، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانخفاض الكبير في قيمة إحدى العملات التي لم تكن مؤقتة في الربع الأول من السنة المالية 2019.

وبلغت الخسائر غير المحققة من القروض وسندات الديون 423 مليون دولار في السنة المالية 2020، مقارنة بمبلغ 203 ملايين دولار في السنة المالية 2019، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة فروق مخاطر الائتمان وانخفاض أسعار الفائدة على المقايضات المُستخدمة لتغطية القروض وسندات الديون ضد المخاطر الاقتصادية.

وبلغ دخل المؤسسة من الأصول السائلة، بعد خصم الرسوم المخصصة على المبالغ المقترضة، 506 ملايين دولار في السنة المالية 2020، مقارنة بمبلغ 454 مليون دولار في السنة المالية 2019. وتُعزى نتائج السنة المالية 2020 إلى حد كبير إلى التراجع الحاد في منحنى العائد من سندات الخزانة الأمريكية في السنة المالية 2020، مما أدى إلى تحقق مكاسب كبيرة في الدخل من المحافظ الممولة من صافي قيمة الأصول.

وبلغت المصروفات الإدارية للمؤسسة 1281 مليون دولار في السنة المالية 2020، أي أقل بمبلغ 74 مليون دولار عما كانت عليه في السنة المالية 2019. ويُعزى السبب في تراجع النفقات الإدارية بشكل أساسي إلى انخفاض تكاليف الموظفين وانخفاض تكاليف التشغيل وغيرها من تكاليف السفر في أعقاب القيود المفروضة نتيجة لجائحة كورونا.

ويرد وصف أكثر تفصيلا للأداء المالي لمؤسسة التمويل الدولية في القسم سابعا - نتائج العمليات.

وأفادت المؤسسة بتحقق خسارة قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية وقدرها 1031 مليون دولار في السنة المالية 2020، مقابل دخل قدره 311 مليون دولار في السنة المالية 2019. ويعزى الانخفاض في مستوى الدخل وقدره 1342 مليون دولار قبل احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2020 عند مقارنتها بالسنة المالية 2019 بشكل أساسي إلى ما يلي:

التغير في صافي الدخل للسنة المالية 2020 مقابل السنة المالية 2019 (بملايين الدولارات)

	الزيادة (الانخفاض) السنة المالية 2020 مقابل السنة المالية 2019
زيادة الخسائر غير المُحققة عن استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة، بالصافي	(685)
ارتفاع مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والفوائد المستحقة والذمم المدينة الأخرى	(551)
انخفاض الدخل من القروض والضمانات والمشتقات المرتبطة بها، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة	(264)
انخفاض الدخل المتأتي من أنشطة تداول الأصول السائلة	(252)
انخفاض إيرادات الأرباح من استثمارات أسهم رأس المال	(80)
انخفاض إيرادات الدخل الأخرى	(63)
انخفاض المصروفات الإدارية	74
انخفاض غير مؤقت في قيمة سندات الديون	117
انخفاض الرسوم على المبالغ المقترضة	394
بنود أخرى، بالصافي	(32)
التغير في الخسائر قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(1,342)**

	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
(الخسارة) الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(1,031)**	**311**
صافي (الخسائر) الأرباح غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	(641)	(218)
صافي الدخل (الخسارة)	**(1,672)**	**93**

نعرض فيما يلي صافي دخل (خسائر) المؤسسة لكل من السنوات المالية الخمس الأخيرة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020 (بملايين الدولارات):

صافي الدخل (الخسارة) لمؤسسة التمويل الدولية، السنوات المالية 2016-2020

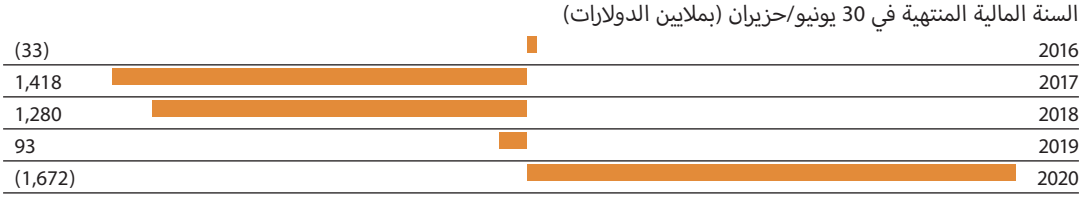

قبل السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020، استخدم جهاز الإدارة الدخل المتاح للتخصيص (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) كأساس لعمليات تخصيص الأرباح المحتجزة. وتألف الدخل المتاح للتخصيص بشكل عام من صافي الدخل، مع استبعاد: صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات في أسهم رأس المال، وصافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير القابلة للتداول محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت الموحدة غير شركة إدارة الأصول،[1] والمصروفات المعلنة في صافي الدخل فيما يتعلق بمخصصات العام السابق.

وقامت المؤسسة بمراجعة حساب الدخل المتاح للتخصيص في السنة المالية 2020 بسبب تطبيق المعيار المحاسبي المحدث المعنون: *الاعتراف والقياس المتصل بالأصول والالتزامات المالية* (ASU 2016-01)، في السنة المالية 2019، مما أسفر عن جميع المكاسب والخسائر غير المحققة على استثمارات أسهم رأس المال التي تتم الإفادة عنها في صافي الدخل. وابتداء من السنة المالية 2020، تستخدم المؤسسة "الدخل باستثناء المكاسب والخسائر غير المحققة في الاستثمارات وعمليات الاقتراض والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية" باعتباره مقياسا للدخل المتاح للتخصيص.

1. في 31 يناير/كانون الثاني 2020، تم دمج شركة إدارة الأصول في هيكل مؤسسة التمويل الدولية. وقد تولت المؤسسة، باعتبارها خلفا للشركة، مسؤولية جميع أصول الشركة وحقوقها وخصومها والتزاماتها. ويجري الآن تشغيل أعمال شركة إدارة الأصول باعتبارها إحدى إدارات المؤسسة. ولم يكن لهذا التغيير تأثير كبير على المركز المالي للمؤسسة، أو نتائج العمليات، أو التدفقات النقدية.

مطابقة صافي الدخل المُعلن عنه مع الدخل المتاح للتخصيص (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019	السنة المالية 2018
صافي الدخل (الخسارة)	**(1,672)**	**93**	**1,280**
تعديلات لمطابقة صافي (الخسارة)الدخل مع الدخل المتاح للتخصيص			
الخسائر (الأرباح) غير المحققة من الاستثمارات	2,026	1,121	(198)
الخسائر غير المحققة من المبالغ المقترضة	218	15	93
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	–	–	80
مصروفات الخدمات الاستشارية من مخصصات العام السابق	_	54	60
تعديلات لتتوافق مع نهج المخصصات الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين للمؤسسة في السنة المالية 2017	_	(377)	–
أخرى	_	3	3
الدخل المتاح للتخصيص	**572**	**909**	**1,318**

وبلغ مجموع الإيرادات المتاحة للتخصيص في السنة المالية 2020 (إجراء لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموما) 572 مليون دولار، محسوباً على أنه صافي دخل باستثناء المكاسب والخسائر غير المحققة في الاستثمارات والقروض والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية. وبناء على سياسة التوزيع الجديدة التي أقرها مجلس المديرين التنفيذيين، فإن الحد الأقصى للمبلغ المتاح للتخصيص بلغ 44 مليون دولار. وفي 7 أغسطس/آب 2020، وافق مجلس المديرين التنفيذيين على تخصيص 44 مليون دولار من الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة لصالح النافذة الاستشارية لإنشاء الأسواق التابعة للمؤسسة، مع مراعاة الشروط المفصلة أعلاه. ولم تكن هناك أي عمليات تخصيص للإيرادات المحتجزة لدى المؤسسة من أجل الخدمات الاستشارية. ومن المتوقع أن يحيط مجلس المحافظين علما بهذا المبلغ المخصص مع الموافقة عليه، ومن ثم إقراره في السنة المالية 2021 مع مراعاة الشروط الواردة أعلاه.

بيانات مالية مختارة للسنوات المالية الخمس الأخيرة

(بملايين الدولارات)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2020	2019	2018	2017	2016
أبرز ملامح قوائم الدخل الموحدة:					
الدخل المتأتي من القروض والضمانات، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من القروض والأدوات المُشتقة المرتبطة	**1,510**	1,774	1,377	1,298	1,126
مخصصات تغطية خسائر القروض والضمانات والفوائد المستحقة والذمم المدينة الأخرى	**(638)**	(87)	(90)	(86)	(359)
الدخل (الخسارة) المتأتي من استثمارات أسهم رأس المال والأدوات المشتقة المرتبطة	**(1,067)**	(253)	853	707	518
الدخل المتأتي من سندات الديون، بما في ذلك الأرباح والخسائر المحققة من سندات الديون والأدوات المُشتقة المرتبطة	**231**	126	363	282	129
الدخل من أنشطة تداول الأصول السائلة	**1,039**	1,291	771	917	504
رسوم على المبالغ المقترضة	**(1,181)**	(1,575)	(1,041)	(712)	(409)
بنود دخل أخرى	**559**	622	578	528	501
مصروفات أخرى	**(1,628)**	(1,746)	(1,662)	(1,617)	(1,464)
أرباح (خسائر) عمليات النقد الأجنبي من الأنشطة غير القابلة للتداول	**144**	159	123	(188)	(46)
(الخسارة) الدخل قبل احتساب صافي الأرباح والخسائر غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة، والمنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(1,031)**	311	1,272	1,129	500
صافي (الخسائر) الأرباح غير المحققة من الأدوات المالية غير المتداولة محسوبة على أساس القيمة العادلة	**(641)**	(218)	88	394	(204)
(الخسارة) الدخل قبل تقديم المنح إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**(1,672)**	39	1,360	1,523	296
المنح المقدمة إلى المؤسسة الدولية للتنمية	**–**	–	(80)	(101)	(330)
صافي الدخل (الخسارة)	**(1,672)**	39	1,280	1,422	(34)
مطروحا منه: صافي الأرباح (الخسارة) المنسوب للحصص غير المسيطرة	**–**	–	–	(4)	1
صافي الدخل (الخسارة) المنسوب لمؤسسة التمويل الدولية	**(1,672)**	93	1,280	1,418	(33)

كما في السنوات المنتهية في 30 يونيو/حزيران	2020	2019	2018	2017	2016
أبرز ملامح الميزانية العمومية الموحدة:					
مجموع الأصول	**95,800**	99,257	94,272	92,254	90,434
الأصول السائلة*	**40,791**	39,713	38,936	39,192	41,373
الاستثمارات	**41,138**	43,462	42,264	40,519	37,356
المبالغ المقترضة المستحقة، شاملة تعديلات القيمة العادلة	**55,486**	54,132	53,095	54,103	55,142
مجموع رأس المال	**25,182**	27,606	26,136	25,053	22,766
منها					
أرباح محتجزة غير مخصصة	**7,166**	25,905	23,116	21,901	20,475
أرباح محتجزة مخصصة	**433**	366	190	125	133
رأس المال المدفوع	**19,567**	2,567	2,566	2,566	2,566
بنود الدخل (الخسائر) الشامل الأخرى المتراكمة	**(1,984)**	(1,232)	264	458	(431)
حصص غير مسيطرة	**–**	–	–	3	23

*غير شاملة الأوراق المالية التي تم بيعها بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، وهي واجبة الدفع عن الضمانات النقدية المقبوضة، والأدوات المُشتقة المرتبطة.

النسب المالية الرئيسية

	2020	2019	2018	2017	2016
النسب المالية[أ]:					
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)*[ب]	**%(1.7)**	%0.1	%1.4	%1.6	%0.0
العائد على متوسط الأصول (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[ج]	**%0.6**	%1.4	%1.4	%1.3	%0.5
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير المحاسبة المتعارف عليها GAAP)*[د]	**%(6.3)**	%0.3	%5.0	%5.9	%(0.1)
العائد على متوسط رأس المال (على أساس معايير أخرى غير معايير المحاسبة المتعارف عليها)[هـ]	**%2.1**	%4.9	%5.1	%4.9	%1.8
نسبة السيولة العامة[و]	**%96**	%104	%100	%82	%85
نسبة الديون إلى أسهم رأس المال[ز]	**2.2:1**	2.2:1	2.5:1	2.7:1	2.8:1
إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى إجمالي محفظة المدفوعات[ح]	**%6.3**	%4.7	%5.1	%6.1	%7.4
تدابير رأس المال:					
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ط]	**20.3**	21.8	20.1	19.4	19.2
إجمالي الموارد المتاحة (بمليارات الدولارات)[ي]	**28.2**	27.8	24.7	23.6	22.5
رأس المال الإستراتيجي[ك]	**7.9**	6.0	4.6	4.2	3.3
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام[ل]	**5.0**	3.2	2.2	1.8	1.0
رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المتاحة	**%17.9**	%11.6	%8.7	%7.8	%4.4

* هذه النسبة غير قابلة للمقارنة على نحو مباشر بسبب تطبيق تحديث للمعايير المحاسبية (ASU 2016-01).

أ. تُحسب بعض النسب المالية، على النحو المبين أدناه، مع استبعاد آثار الأرباح والخسائر غير المحققة من الاستثمارات والأدوات المالية الأخرى غير المتداولة، وبنود الدخل الشامل المتراكم الأخرى، والآثار الناشئة عن الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة (VIEs).

ب. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية لمتوسط مجموع الأصول في نهاية هذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

ج. يُعرّف العائد على متوسط الأصول بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة من الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من المنشآت ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر من الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من مجموع مبالغ القروض المصروفة والاستثمارات في أسهم رأس المال (غير شاملة الاحتياطيات)، والأصول السائلة غير شاملة عمليات إعادة الشراء، والأصول الأخرى، وذلك لهذه السنة المالية والسنة المالية السابقة.

د. يُعرّف صافي الدخل الخاص بالسنة المالية كنسبة مئوية من متوسط مجموع رأس المال (لا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة بسبب الاكتتابات المعلقة) في نهاية تلك السنة المالية والسنة المالية السابقة.

هـ. يُعرّف العائد على متوسط رأس المال بأنه صافي الدخل مع استبعاد الأرباح /الخسائر غير المُحققة الناتجة عن الاستثمارات محسوبة على أساس القيمة العادلة، والدخل من الكيانات ذات المصالح المتغيرة الموحدة، وصافي الأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمارات المالية غير المتداولة، كنسبة مئوية من أسهم رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (قبل احتساب بعض الأرباح والخسائر غير المُحققة، واستبعاد المخصصات المتراكمة التي لم تُسجل بعد)، وذلك للسنة المالية الحالية والسنة المالية السابقة.

و. تنص سياسة مؤسسة التمويل الدولية الخاصة بالوضع العام للسيولة على وجوب أن تحتفظ المؤسسة طوال الوقت بحد أدنى من السيولة، بجانب ارتباطات الاقتراض غير المسحوبة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التي تغطي على الأقل 45% من صافي الاحتياجات النقدية المُقدّرة على مدى السنوات الثلاث التالية.

ز. تُعرّف نسبة الرفع المالي Leverage (الديون/مساهمات أسهم رأس المال) بأنها عدد المرات التي تغطي فيها المبالغ المقترضة المستحقة – بالإضافة إلى الضمانات المرتبط بتقديمها - رأس المال المدفوع والأرباح المتراكمة (غير شاملة مخصصات الأرباح المحتجزة والأرباح/الخسائر المؤكدة التي لم تتحقق بعد).

ح. يُعرّف إجمالي الاحتياطي المخصص لتغطية خسائر القروض إلى محفظة القروض المدفوعة بأنه احتياطي تغطية خسائر القروض كنسبة مئوية من إجمالي المدفوعات.

ط. إجمالي الموارد المطلوبة هو الحد الأدنى المطلوب من رأس المال لتغطية الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في محفظة استثمارات المؤسسة، محسوبا بحيث يحافظ على درجة التصنيف الائتماني من الفئة الممتازة AAA للمؤسسة. وإجمالي الموارد المطلوبة هو مجمل متطلبات رأس المال الاقتصادي للأصول المختلفة للمؤسسة، ويتحدد بناء على الحجم المطلق لمحفظة الارتباطات، ومزيج المنتجات (أسهم رأس المال، والقروض، والتمويل قصير الأجل، وأصول محفظة الخزانة)، وحسب مخاطر العمليات والمخاطر الأخرى.

ي. إجمالي الموارد المتاحة هو إجمالي رأس مال المؤسسة، ويتألف من (1) رأس المال المدفوع؛ (2) الأرباح المحتجزة غير شاملة المخصصات وبعض الأرباح والخسائر غير المحققة؛ (3) إجمالي احتياطيات خسائر القروض. ويزداد إجمالي الموارد المتاحة بناءً على حجم الأرباح المحتجزة (الأرباح مطروحا منها التوزيعات) والزيادات في الاحتياطيات.

ك. إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ل. 90% من إجمالي الموارد المتاحة مطروحا منها مجموع الموارد المطلوبة.

ارتباطات الإقراض

بلغ إجمالي ارتباطات التمويل طويل الأجل (لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية) 21961 مليون دولار في السنة المالية 2020، بزيادة قدرها 2835 مليون دولار أو 15% عن السنة المالية 2019. وبلغت ارتباطات التمويل طويل الأجل لحساب المؤسسة الخاص في السنة المالية 2020 ما قيمته 11135 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 8920 مليون دولار في السنة المالية 2019 وتعبئة موارد أساسية بمبلغ 10826 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 10206 ملايين دولار للسنة المالية 2019، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة تعبئة موارد تمويل التجارة بمبلغ 1307 ملايين دولار، وقابلها انخفاض في القروض المشتركة بمبلغ 748 مليون دولار.

وشملت ارتباطات التمويل طويل الأجل لحساب المؤسسة الخاص 1510 ملايين دولار لصالح جهود الاستجابة لجائحة كورونا، وكانت إلى حد كبير في شكل قروض، وشملت الموارد الأساسية التي تمت تعبئتها 565 مليون دولار للغرض نفسه.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغت ارتباطات التمويل قصير الأجل 6469 مليون دولار في السنة المالية 2020، والتي شملت ملياري دولار لصالح جهود الاستجابة لجائحة كورونا، مقارنة بمبلغ 5764 مليون دولار في السنة المالية 2019.

تعبئة الموارد

تشير "تعبئة الموارد الأساسية" إلى التمويل الذي تتم تعبئته من مؤسسات مالية أخرى غير مؤسسة التمويل الدولية وأصبح متاحا للجهات المتعاملة مع المؤسسة بفضل مشاركتها المباشرة في تدبير تلك الموارد.

ارتباطات التمويل طويل الأجل والموارد الأساسية التي تمت تعبئتها من الغير، السنة المالية 2020 مقابل السنة المالية 2019 (الارتباطات المقدمة لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية) (بملايين الدولارات)

	السنة المالية 2020	السنة المالية 2019
مجموع ارتباطات التمويل طويل الأجل (لحساب المؤسسة الخاص وتعبئة الموارد الأساسية)	**21,961**	**19,126**
مجموع ارتباطات التمويل طويل الأجل لحساب المؤسسة الخاص	11,135	8,920
مجموع تعبئة الموارد الأساسية	10,826	10,206

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في السنة المالية 2020 مقابل السنة المالية 2019 (بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2020				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2020	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**	ارتباطات الاستثمار من الصندوق***	مدفوعات الاستثمار من الصندوق
فترة الاستثمار						
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	178	20	7
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	66	—	6
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	171	26	13
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق رسملة أسهم رأس المال التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,226	—	—
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	—	—
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	—	3
صندوق رسملة أفريقيا، شركة توصية	182	—	182	130	—	—
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	365	—	30
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	929	—	—
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (يعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	757	17	71
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	110	—	—
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	—	1,200	320	—	35
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82	—	—
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,824**	**63**	**165**

* يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

** غير شاملة الارتباطات الملغاة.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

الصناديق التي تديرها شركة إدارة الأصول في السنة المالية 2020 مقابل السنة المالية 2019 (بملايين الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	حتى 30 يونيو/حزيران 2019				للسنة المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019	
	مجموع الأموال التي تمت تعبئتها منذ إنشائها					
	المجموع	من المؤسسة	من مستثمرين آخرين	ارتباطات الاستثمار التراكمية**	ارتباطات الاستثمار من الصندوق***	مدفوعات الاستثمار من الصندوق
فترة الاستثمار						
صندوق الصين - المكسيك، شركة توصية	1,200	—	1,200	320	—	50
صندوق نمو المؤسسات المالية التابع للمؤسسة، شركة توصية	505	150	355	158	25	6
صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمؤسسة، شركة توصية	162	60	102	66	14	12
صندوق آسيا الصاعدة التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق آسيا)	693	150	543	145	55	45
فترة ما بعد انتهاء الاستثمار						
صندوق رسملة أسهم رأس المال التابع للمؤسسة، شركة توصية (صندوق رسملة أسهم رأس المال)	1,275	775	500	1,226	—	—
صندوق الرسملة التابع للمؤسسة (الديون الثانوية)، شركة توصية (صندوق رسملة الديون الثانوية)	1,725	225	1,500	1,614	—	—
صندوق المؤسسة المعني بأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، شركة توصية	1,000	200	800	876	—	5
صندوق رسملة أفريقيا، شركة توصية	182	—	182	130	—	—
صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (المملكة المتحدة) شركة توصية، صندوق التحفيز التابع للمؤسسة (اليابان) (تعرف معا باسم صناديق التحفيز)	418	75	343	365	5	62
الصندوق العالمي للبنية التحتية التابع للمؤسسة، شركة توصية*	1,430	200	1,230	931	40	55
صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (شركة توصية)، صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة التابع للمؤسسة (اليابان بالتوازي)، شركة توصية (يعرفان معا باسم صندوق الصناديق العالمية للأسواق الصاعدة)	800	150	650	740	343	100
صندوق ديون رائدات الأعمال، شركة توصية	115	30	85	110	23	24
صندوق المؤسسة لرسملة المصارف الروسية، شركة توصية ****	550	250	300	82	—	—
المجموع	**10,055**	**2,265**	**7,790**	**6,763**	**505**	**359**

* يتضمن صندوق استثمار مشتركا تديره شركة إدارة الأصول لحساب شركات توصية بالأسهم بالصندوق.

** غير شاملة الارتباطات الملغاة.

*** تستبعد الارتباطات الملغاة من فترات سابقة.

**** أتم صندوق رسملة المصارف الروسية تخارجه من جميع استثماراته، وتمت تصفية أعماله في السنة المالية 2018.

خطاب إلى مجلس المحافظين

طلب مجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسة التمويل الدولية إعداد هذا التقرير السنوي وفقاً للنظام الداخلي للمؤسسة. وقد قدم رئيس المؤسسة ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين هذا التقرير، مرفقاً به البيانات (القوائم) المالية المدققة، إلى مجلس المحافظين.

موارد الويب ووسائل الإعلام الاجتماعي

يوفر الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية (www.ifc.org) معلومات شاملة عن جميع أوجه أنشطة عملها، حيث يشمل معلومات الاتصال بمكاتبها في مختلف أنحاء العالم، والبيانات الصحفية والتحقيقات الصحفية والبيانات الخاصة بقياس النتائج، ووثائق الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالاستثمارات المقترحة، والسياسات والإرشادات الأساسية.

وتتيح النسخة الإلكترونية للتقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية لعام 2020 (www.ifc.org/annualreport) إمكانية تنزيل جميع المواد الواردة في هذا التقرير والترجمات عند توفرها بصيغة PDF.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة التمويل الدولية

موقع مؤسسة التمويل الدولية على الإنترنت
ifc.org

التقرير السنوي
ifc.org/AnnualReport

مؤشر وسائل التواصل الاجتماعي
ifc.org/SocialMediaIndex

فيسبوك
facebook.com/IFCwbg

تويتر
twitter.com/IFC_org

لينكيدان
linkedin.com/company/IFClinkedin

يوتيوب
youtube.com/IFCvideocasts

إنستغرام
instagram.com/IFC_org/

ميديام
medium.com/@IFC_org

ساوند كلاود
soundcloud.com/IFC_org

تقدير وعرفان

فريق إعداد التقرير السنوي لمؤسسة التمويل الدولية:

ستيفن شاليتا
مدير، إدارة الاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

جون دونلي
مستشار أول لنائب الرئيس، لشؤون الشراكات والاتصالات والتواصل بمؤسسة التمويل الدولية

مامي آنان -براون
مدير إدارة العلاقات الخارجية بمؤسسة التمويل الدولية

جينين ماير
المحررة

روب رايت
العلامة التجارية والتصميم والإنتاج

فينيت تياجي
المنسق الإلكتروني على شبكة الإنترنت

آرون روزنبرغ
رئيس الشؤون العامة

برينا لندستروم
الشؤون العامة

جينيفر بريندیزي
استشارية التحرير

أندرو رافين
استشاري التحرير

الشركة المصممة:
آديسون
www.addison.com

الطباعة:
ساندي ألكسندر
www.sandyinc.com

الترجمة:
وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية التابعة لإدارة الحلول المؤسسية العالمية، مجموعة البنك الدولي

خدمات التحرير
Clarity Global Strategic Communications
https://clarityglobal.net/

تصوير فوتوغرافي:

الغلاف
فوتوجرازيا/جيتي

الصفحة 3
غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 5
سيمون دي. مكورتي/البنك الدولي

الصفحة 9
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 11
فيليب ميشيل/جيتي، ديليب بانيرجي؛ مات غيبس/ أي إم/ جيتي؛ لوكامانيبري/غيتي؛ راف سوان/جيتي؛ فوتوجرازيا/جيتي

الصفحة 13
كاميرون ديفيدسون ديفيد هيلز غرانت إليس/البنك الدولي

الصفحة 14
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 19
سلطان محمود موكوت/ SOPA Images/LightRocket via Getty Images

الصفحتان 20-21
نيكولاس دويلي/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 22-23
تيون فان دن دريس/شاترستوك

الصفحة 24
مارك ستودر/ شاترستوك

الصفحة 25
حسن شابي/لايتبرود تييري غوينون

الصفحتان 26-27
دانيال تيسيما/ Sifen Video Production

الصفحتان 28-29
جونو إيراسموس/ شاترستوك

الصفحتان 30-31
شاهنيواز خان/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 33
أليسون هيسلي/مؤسسة التمويل الدولية، ريكي كامبل أوغدن/مؤسسة التمويل الدولية؛ دومينيك شافيز/ مؤسسة التمويل الدولية؛ الصورة من Mindtree؛ دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية؛ دميترو ديركاتش/ البنك الدولي Groff Creative/ مؤسسة التمويل الدولية

الصفحة 35
دييغو فالديز/ إدارة الحلول المؤسسية، البنك الدولي

الصفحتان 50-51
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 52-53
واركزاي غبور/ Lapis Communications

الصفحتان 54-55
1mg

الصفحتان 56-57
كريس ستوويرز/Panos كيرك كيني/ مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 58-59
ريناتو بيزوتو

الصفحتان 60-61
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 62-63
أندرو بورو/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 64-65
باسيدي رافائيل ديمبيلي/كاريير وآخرون دو مالي (CCM)

الصفحتان 66-67
فريدريك كوربيت/ Panos

الصفحتان 68-69
عصام الريماوي/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 70-71
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 72-73
دومينيك شافيز/مؤسسة التمويل الدولية

الصفحتان 74-75
كيكيرودري/ شاترستوك

الصفحتان 76-77
لويس أنجيل/مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية
Pennsylvania Avenue, NW 2121
Washington, DC 20433 USA
ifc.org

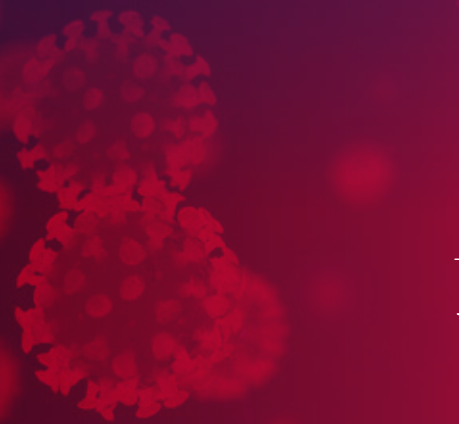

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للأنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الأستثمار